وزارةالتعليم العالـي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسـي - تبسة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم: التاريخ والآثار الرقم التسلسلي:..... /2018

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)

دفعــة: 2018

الميدان: علوم انسانية واجتماعية

الشعبة:تاريخ

التخصص:تاريخ معاصر

عنوان المذكرة: الحركة العمالية في تونس في مواجهة الحماية الفرنسية

من إعداد الطالبتين:

- أمينة مومني
- أمال حشيشي

تحت إشراف الدكتور:

- صالح حيمر

جامعة العربي التبسي - تبسة
Université Larbi Tebessi - Tebessa

نوقشت أمام اللجنة المكونة من الأساتذة:

الاسـم واللقـب	الرتبـة العلمية	الصفـة
عبد الوهاب شلالي	أستاذ محاضر أ	رئيسا
صالح حيمر	أستاذمحاضر ب	مشرفا ومقررا
الجودي بخوش	أستاذ مساعد أ	ممتحنا

السنةالجامعية: 2018/2017

بسم الله الرحمن الرحيم

شكـر و عـرفـــا ن

اللهم إنا نسألك أن تلهمنا شكر نعمك وتجعل علمنا مخلصا لوجهك
فالحمد والشكر لجلالك وعظيم سلطانك
"وما توفيقنا إلا بالله عليه توكلنا وإليه ننيب"
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
"من لم يشكر الناس لم يشكر الله، ومن أسدى إليكم معروفا فكافئوه، فإن لم تستطيعوا فادعوا له"
واقتداء بهذا الحديث الشريف نوجه شكرنا
إلى الدكتور المشرف: صالح حيمر
الذي ساعدنا في توجيهه لنا ونصحه وعلى حسن إستقباله لنا
ونوجه شكرنا أيضا إلى الصديقة بسمة عولمي على مساعدتها القيمة وعلى إمدادها بالمعلومات القيمة في موضوع بحثنا
إلى كل زملائنا وزميلاتنا
إلى كل من ساعدنا ولو بكلمة أو نصيحة أو دعوة

وشكرا

قائمة المختصرات:	
ط	طبعة
ج	جزء
ص	صفحة
ص ص	صفحات
تر	ترجمة
تع	تعليق
تح	تحقيق
مج	مجلد
ج	جزء
د.د.ن	دون دار نشر

محتويات الفهرس

الموضوع	الصفحة
فهرس الموضوعات	
مقدمة.	أ
مدخل: الأوضاع العامة في تونس مع مطلع القرن العشرين.	
المبحث الأول: الأوضاع السياسية.	10
المطلب الأول: تأسيس حزب الشباب التونسي(تونس الفتاة).	11
المطلب الثاني: أحداث الزلاج 7 و8 نوفمبر 1911.	14
المطلب الثالث: تأسيس الحزب الدستوري الحر.	15
المبحث الثاني: الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية.	19
المطلب الأول: السياسة الإستيطانية.	19
المطلب الثاني: التناقضات الإجتماعية والإقتصادية.	20
المبحث الثالث: الأوضاع الثقافية.	25
المطلب الأول: النزعة الإصلاحية.	25
المطلب الثاني: سياسة التعليم في تونس.	28
الفصل الأول: نشأة الحركة العمالية في تونس (1924-1938).	
المبحث الأول: العوامل الممهدة لظهور العمل النقابي في تونس.	34
المطلب الأول: السياسة الإستعمارية في تونس.	34
أ . السياسة الإدارية.	34
ب . سياسة الإدماج.	37
ج . سياسة التناقضات الإجتماعية والإقتصادية.	39
المطلب الثاني: تطور الحركة الوطنية.	40
المبحث الثاني: تأسيس الحركة العمالية في تونس.	43

المطلب الأول: تأسيس جامعة عموم عملة تونس الأولى (1924– 1925).	43
المطلب الثاني: تأسيس جامعة عموم عملة تونس الثانية (1937–1938).	46
المبحث الثاني: رد فعل السلطات الفرنسية.	47
المطلب الأول: حل جامعة عموم عملة تونس الأولى.	48
المطلب الثاني: حل جامعة عموم عملة تونس الثانية.	49
الفصل الثاني: نشاط الحركة العمالية داخل تونس.	
المبحث الأول: نشاط العمال التونسيين داخل الكنفدرالية العامة للشغل.	53
المطلب الثاني: إنضمام العمال التونسيين للكنفدرالية العامة للشغل.	53
المطلب الثالث: تكوين نقابات مستقلة.	57
المبحث الثاني: تأسيس الإتحاد العام التونسي للشغل.	61
المطلب الأول: نشأة الإتحاد العام التونسي للشغل.	61
المطلب الثاني: التعريف بشخصية فرحات حشاد.	64
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للإتحاد العام التونسي للشغل.	68
المبحث الثاني: علاقات الإتحاد العام التونسي للشغل بالأحزاب السياسية.	71
المطلب الأول: علاقة الإتحاد بالحزب الدستوري الحر.	71
المطلب الثاني: علاقة الإتحاد بالحزب الشيوعي التونسي.	75
الفصل الثالث: نشاط الحركة العمالية خارج تونس (1946 – 1956).	
المبحث الأول: النضال النقابي والسياسي للإتحاد العام التونسي للشغل.	80
المطلب الأول: النضال النقابي	81
المطلب الثاني: النضال السياسي	83
المبحث الثاني: نشاط الإتحاد العام خارج تونس	88
المطلب الأول: نشاط الاتحاد في المغرب العربي	88

المطلب الثاني: نشاط الاتحاد في المشرق العربي	92
المطلب الثالث: نشاط الاتحاد في العالم	94
المبحث الثالث: مواقف من سياسة الاتحاد العام التونسي للشغل.	98
المطلب الأول: مواقف بعض المنظمات النقابية بتونس.	98
المطلب الثاني: موقف العمال والشعب التونسي.	101
المطلب الثالث: موقف السلطات الفرنسية.	103
خاتمة.	**107**
ملاحق.	**112**
قائمة المصادر والمراجع	**117**

مقدمة

تماشيا مع تطور السياسة الدولية في العالم لجأت أوروبا إلى سياسة الهيمنة على العالم العربي، وذلك منذ ظهور الثورة الصناعية التي كانت من بين نتائجها ظهور الإستعمار الرأسمالي، وهنا أتاحت هذه السياسة لإستثمار الأفراد والشركات الرأسمالية في الوطن العربي بهدف إستغلال أراضيها وتسخيرها لخدمة مصالحها، ولتحقيق هذه المصالح أخذت تخطط وتفرض أساليب قمعية، وتتبع سياسات متنوعة سواء في الجانب الإداري الإقتصادي والإجتماعي وحتى الثقافي التي أرادت من خلال هذه السياسات أن تزعزع كيان هذه الدول وتحولها إلى شعوب بلا هوية، وكل هذا لتصل إلى هدف واحد وهو إخضاع هذه الشعوب وجعلها تابعة لها، إلا أن صعود التنافس الإستعماري جعل فرنسا تستطيع ومن خلال أساليبها الإستبدادية والقمعية أن تخضع العديد من الدول العربية ومن بينها دول المغرب العربي، حيث تمكنت من إحتلال الجزائر سنة 1830 وجعلها مستعمرة تابعة لها إداريا وسياسيا وعسكريا، ثم إنتقلت فيما بعد إلى الدول المجاورة تونس والمغرب الأقصى.

وقد كانت تونس من بين الدول التي أعلنت عليها فرنسا حمايتها، وفرضت عليها معاهدة باردو في12 ماي 1881 التي أرغمت على توقيعها من طرف الباي، وقد نصت هذه المعاهدة على أن الإحتلال العسكري سيكون مؤقت، وبعدها ألحقتها بمعاهدة أخرى هي المرسى الكبير سنة 1923 فكانت أكثر وضوحا في فرض الإحتلال الفرنسي، وإستكملت من خلالها السيطرة على كامل التراب التونسي، وذلك من خلال وضع قوانين ومراسيم تخدم مصالح الإستعمار مستغلة الوضع الذي كانت عليه تونس قبل الحماية وبعدها، في نفس الوقت لم يستطع الشعب التونسي أن يتحمل بدوره الأوضاع المزرية التي بات يعاني منها جراء سياسة الإستعمار الإستبدادية والإستغلالية.

فجاءت المقاومات الشعبية كرد فعل ضد السياسة الفرنسية الإستعمارية، من هنا بدأ الشعب التونسي كفاحه ساعيا وراء تغيير السياسة الإستعمارية بمحاربتها بمختلف الوسائل لكن المقاومات الشعبية لم تستطع الصمود أمام القوات الفرنسية لعدم تكافئ الطرفين في الإمكانات القتالية، إضافة إلى الضعف الأستراتيجي المتمثل في إنعدام قيادة منظمة أو موحدة، كل هذه العوامل كانت سببا في إفشال المقاومات الشعبية.

ومع مطلع القرن العشرين ظهرت أشكال من المقاومة المسلحة، فأخذت منحى آخر في مواجهة الإستعمار سواء من ناحية الأسلوب أو من ناحية المبادئ، وإنتقلت من مقاومة شعبية إلى مقاومة سياسية،وقد كانت البداية في تشكيل الأحزاب السياسية والمطالبة بالإستقلال التام وكان أبرزها الحزب الدستوري، حيث أسهمت عدة عوامل داخلية وخارجية في تطوير ونضج الوعي الوطني التونسي، الذي بدوره ساعد على ظهور العمل النقابي بتونس ولأول مرة على يد النقابي محمد علي حامي لكن سرعان ما قضت عليها السلطات الإستعمارية ولم تعمر طويلا.

لذلك تعتبر مرحلة العشرينات قد شهدت تطورات مهمة في العمل النقابي الوطني والذي إنضم إلى العمل السياسي الوطني من أجل مقاومة الإستعمار ونتيجة لمواجهة سياسة التناقضات الإقتصادية والإجتماعية ظلت فكرة الحركات النقابية العمالية ونضالها متعمق بسبب تدهور الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية للشعب التونسي، فكانت ركيزة للنضال السياسي والمقاومة الوطنية، وبقيت فكرة العمل النقابي راسخة في نفوس العمال التونسيين ومستمرة من خلال إعادة تطبيقها على أرض الواقع، فإستعادت قوتها تركزت هذه المرة وفق مبادئ وأسس متينة على يد الزعيم النقابي المناضل فرحات حشاد.

وقد برزت الحركة العمالية التونسية، التي أصبحت تمثل رمز المقاومة والصمود لدى كل تونسي، والتي قادت النضال السياسي والنقابي داخل البلاد وخارجها منذ أن وطدت علاقاتها بالأحزاب السياسية الوطنية والمنظمات النقابية داخل وخارج تونس، فكانت لهم كلمة واحدة وهدف واحد وهو الإستقلال في سبيل تحرير البلاد من الهيمنة الإستعمارية.

وهذا هو موضوع بحثنا الذي سنحاول من خلاله إبراز أهمية الدور للحركة العمالية في تونس في مواجهة الحماية الفرنسية، من خلال فرض نفسها على الساحة النقابية الإجتماعية والسياسية في البلاد، والتي برز دورها من خلال النهوض بالعمل النقابي في تونس وتحديد أهداف الشعب التونسي نحو الإستقلال ووصولها إلى مصف العالمية، أين تم وصول صوت تونس في المنابر العالمية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية دراسة موضوع بحثنا في التعرف على سياسة الحركة العمالية في تونس بإعتبارها حركة لها وزنها وتاريخها في النضال النقابي والوطني، كما أنها تعتبر رمز من رموز المقاومة السياسة في مواجهة الحماية الفرنسية، بغض النظر عن كل هذا حاولنا إبراز خصائص الحركة العمالية كيف إنتقلت من حركة إجتماعية إقتصادية إلى حركة سياسية تخوص في هذا المجال من أجل الحصول على حقوق عامة الشعب التونسي، كذلك الدور الحقيقي للحركة العمالية التونسية والسياسة التي إتبعتها عندما قادة العمل النقابي في تونس، إضافة إلى ذلك التنظيمات والقوانين المحكمة التي سيرت من خلالها الحركة العمالية داخل تونس، لتوصلها إلى أن تكون عضو في النقابات العالمية ليكون لها دور فاعل على المستوى العالمي وإنعكاسات كبيرة سعت من خلالها إلى تدويل القضية التونسية.

أسباب إختيار الموضوع:

هناك جملة من الأسباب التي دفعتني لإختيار هذا الموضوع ودراسته، حيث يمكن أن نقسمها إلى أسباب ذاتية وأسباب موضوعية، تتمثل الأسباب الذاتية أولا في رغبتنا الشخصية لدراسة هذا الموضوع، نظرا لقلة الدراسات في هذا الجانب إضافة إلى أن الحركة العمالية التونسية تعد في نظرنا موضوعا جديرا بالبحث والدراسة، لما لها من أهمية في تاريخ الشعب التونسي من جهة، وما ستضفيه من فائدة علمية من جهة أخرى.أما فيما يتعلق بالأسباب الموضوعية، فهي تتمثل في رغبتنا بالبحث في تاريخ المغرب العربي المعاصر والتعرف على نقاط الإختلاف والتشابه بين البلدان المغاربية في مواجهتها لنفس السياسة الإستعمارية الفرنسية، وقد سلطنا الضوء على الحركة العمالية التونسية لما لها تأثير كبير على الحياة الإجتماعية الإقتصادية وخاصة السياسية.

الإشكالية:

لدراسة هذا الموضوع والتعرف أكثر على أهم تفاصيله، نطرح الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة الحركة العمالية التونسية في العمل السياسي الوطني؟

وتندرج ضمن هذه الإشكالية جملة من الأسئلة الفرعية:

. كيف كانت البدايات الأولى لظهور الحركة العمالية في تونس؟

. وكيف كانت ردود فعل السلطات الفرنسية؟

ـ كيف كان نشاط الحركة العمالية المتمثل في الإتحاد العام التونسي للشغل داخل تونس؟

ـ وما هي الوسائل التي إتبعها فرحات حشاد لجعل الإتحاد العام للشغل يتميز عن غيره من المنظمات السابقة؟

. فيما تمثل نشاط الحركة العمالية في تونس على المستوى الخارجي؟

المنهج المتبعة:

لدراسة هذا الموضوع ومعالجته تم الإعتماد على مجموعة من المناهج التي تسهل علينا دراسة الموضوع وتضعنا دائما ضمن الإطار المنهجي للدراسة، ومن هذه المناهج إستخدمنا:

المنهج التاريخي الوصفي: وذلك من خلال رصد التسلسل التاريخي للحركة العمالية في تونس وذكر أهم المحطات التي مرت بها، وترتيب الأحداث ترتيبا كرونولوجيا، ووصف كل الموضوعية حاولنا دراسة المراحل التي مرت بها الحركة العمالية التونسية، منذ ظهورها أول مرة إلى غاية إستقلال تونس مع ذكر أهم ميزات الحركة العمالية في تونس، التي كانت لها خصائص وتأثيرات كبيرة على المستوى المحلي الإقليمي والعالمي.

المنهج التحليلي: وذلك من خلال تحليل واقع الحركة العمالية التونسية من خلال أهم العوامل التي مهدت لظهورها، مع ذكر أهم المحطات التي مرت بها أثناء تأسيس الحركة، إضافة إلى ذكر الأسباب الحقيقية التي كانت وراء القضاء عليها في فترة قصيرة إلى غاية ظهورها على يد فرحات حشاد من جديد وما تحمله من أفكار عديدة تستدعي الشرح والتحليل، مع ذكر نشاطها داخل وخارج تونس وفق مراحل مع تحليل بعض المواقف من سياسة الحركة العمالية.

خطة الدراسة:

لدراسة هذا الموضوع والتعرف على كل جوانبه إتبعنا في ذلك دراسة لهذا الموضوع، حاولنا من خلالها الإلمام بكل جوانب الموضوع وترتيبها وفق التسلسل التاريخي والزمني للأحداث حيث قسمنا العمل إلى مقدمة وأربعة فصول وخاتمة.

وقد عنونا الفصل التمهيدي بعنوان الأوضاع العامة في تونس مع مطلع القرن ال 20م تطرقنا من خلاله إلى الأوضاع الأوضاع السياسية وذكرنا من خلاله نشأة الحزب السياسي حزب الشباب التونسي وأهم الأحداث التي شهدتها تونس كحادثة الجلاز والترامواي التي كان للحزب دور في تنظيم هذه الحوادث أين تم القضاء عليه من طرف السلطات ثم تأسيس الحزب الدستوري، أما النقطة الثانية وهي الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية تطرقنا من خلالها إلى السياسة الفرنسية الإستيطانية ثم التناقضات الإجتماعية والإقتصادية، أما النقطة الثالثة الأوضاع الثقافية تطرقنا فيها إلى النزعة الإصلاحية التي عرفتها تونس ثم سياسة التعليم الفرنسية في تونس.

وفي الفصل الأول عنوناه بـ نشأة الحركة العمالية في تونس (1924-1938)، تطرقنا من خلاله إلى ذكر أهم العوامل التي مهدت لظهور الحركة العمالية في تونس ويتضمن أهم السياسات التي فرضتها فرنسا في تونس تليها تطور الحركة الوطنية التونسية أما النقطة الثانية تأسيس الحركة العمالية وتتضمن جامعة عموم عملة تونس الأولى (1924-1925) وجامعة عموم عملة تونس الثانية (1936-1938) أما النقطة الثالثة كيف كان رد فعل السلطات الفرنسية.

وفي الفصل الثاني نشاط الحركة العمالية داخل تونس، الذي حاولنا من خلاله التعرف على نشاط العمال التونسيين داخل الكنفدرالية الفرنسية من خلال إنضمام العمال التونسيين للكنفدرالية الفرنسية (C.G.T) وتكوين نقابات مستقلة عنها، أما النقطة الثانية تطرقنا فيها

إلى تأسيس الإتحاد العام التونسي للشغل في تونس ثم التعريف بشخصية فرحات حشاد مؤسس الإتحاد، والهيكل التنظيمي للإتحاد العام التونسي للشغل، والنقطة الثالثة علاقة الإتحاد العام للشغل بالأحزاب السياسية الوطنية، إنطلقنا من علاقته بالحزب الدستوري التونسي والحزب الشيوعي التونسي.

أما الفصل الثالث بعنوان نشاط الحركة العمالية التونسية خارج تونس (1946-1956) وقد تطرقنا لأول نقطة حول النضال النقابي والسياسي للإتحاد داخل وخارج تونس ثم علاقات الإتحاد العام للشغل بالمنظمات العالمية أمل النقطة الثالثة حاولنا عرض بعض المواقف من سياسة الحركة العمالية التونسية.

وأخيرا الخاتمة التي حاولنا من خلالها إستخلاص أهم النقاط في موضوع بحثنا، وذكر حوصلة نهائية عن الموضوع.

أهم المصادر والمراجع:

إعتمدنا في دراسة هذا الموضوع على جملة من المصادر والمراجع التي ساعدتنا في فهم الموضوع وإستيعابه منها:

كتاب الحركة العمالية في تونس نشأتها ودورها السياسي والإقتصادي والإجتماعي (1924-1956) لسعد توفيق البزاز، الذي ذكر مختلف الجوانب التي تطرقنا إليها في موضوعنا.

أيضا كتاب الحركة الوطنية التونسية رؤية شعبية قومية جديدة من 1830 إلى 1956 لمؤلفه الطاهر عبد الله، إستفدنا في معرفة البدايات الأولى للعمل النقابي تونس أيضا كل عنصر من عناصر بحثنا كان هذا الكتاب يمدنا بمعلومات دقيقة وأكثر وضوحا إضافة إلى عمق المعلومة والشرح المفصل لها.

كتاب تونس عبر تاريخ الحركة الوطنية ودولة الإستقلال، الجزء الثالث، لمؤلفيه خليفة الشاطر وآخرون، فقد مدنا بمعلومات غزيرة منذ بداية فرض الحماية إلى غاية الإستقلال.

بالإضافة إلى كتاب الحركة النقابية الوطنية للشغيلة بتونس(1924-1956)، لمؤلفه عبد السلام بن حميدة الذي تطرق فيه إلى التعريف بشخصية حشاد ونضاله السياسي داخل تونس وخارجه، وعلاقة الإتحاد بمختلف الأحزاب السياسية والمنظمات النقابية داخل تونس وخارجها، ونتائج الإنخراط فيها، قد ساعدنا في التعرف على هذا الجانب أكثر، كما فادنا في الترتيب الأحداث التاريخي كرونولوجيا.

وكتاب تاريخ تونس المعاصر لأحمد القصاب وعبد المجيد بالهادي فرحات حشاد نضال ومواقف نضالية، بالإضافة إلى مراجع ومصادر أخرى ومجالات ومقالات ورسائل جامعية موجودة بقائمة المصادر والمراجع.

الصعوبات:

على الرغم من إكمال بحثنا العلمي حول هذا الموضوع، إلا أنه لا يوجد موضوع خالي من العراقيل والصعوبات، فمن بين الصعوبات التي واجهناها قلة المصادر المتخصصة في هذا الموضوع التي تدرس العمل النقابي في تونس بشكل منفصل، إضافة إلى ضيق الوقت الذي لم يكن في متناولنا من أجل البحث أكثر في هذا الموضوع.

الفصل التمهيدي:

الأوضاع العامة في تونس مع مطلع القرن العشرين.

بعد إحتلال الجزائر أخذت فرنسا تعمل على تأسيس إمبراطورية فرنسية في منطقة بلاد المغرب العربي، فكانت تونس الواجهة الثانية نظرا لأهميتها الأستراتيجية وحرصا منها على حماية مركزها في الجزائر، وإستثمار مواردها الزراعية والمعدنية، في ذات الوقت كانت تونس قد وصلت إلى حالة من الضعف بسبب التدخلات الأجنبية التي أصبحت تسيطر على المرافق العامة في البلاد، لكن الإمتيازات العديدة التي كانت فرنسا تحصل عليها، أدت إلى تنامي مصالحها الإقتصادية، فإستغلت هذا الضعف وتراكم الديون الأجنبية على تونس، فأخذت تتدخل في شوؤنها الداخلية.

وفي عام 1881 إتخذ الإستعمار الفرنسي من بعض القبائل التونسية (قبائل الخمير) الحدودية ذريعة لغزو تونس بحجة مساندتها للثوار الجزائريين، وفي 12ماي 1881 فرضت على تونس معاهدة باردو التي أعتبرت من خلالها أول تجربة لنظام الحماية في تاريخ الإستعمار الفرنسي، في نفس الوقت فرضت هذه المعاهدة على الشعب التونسي أوضاعا مزرية لا تخدم الشعب بقدر ما تخدم مصالح الحكومة الفرنسية، فأدت إلى إنتشار الثورة الشعبية في كامل القطر التونسي، منذ ذلك الوقت حمل الشعب التونسي مسؤولية الدفاع عن حرية وإستقلال البلاد ضد الإحتلال الفرنسي، لتتواصل مع مطلع القرن العشرين حيث ظهرت أشكال من المقاومة المسلحة في المدن رافقت الكفاح السياسي، وقد عرفت نضوجا أكثر من خلال التنظيمات السياسية، وقد تطرقنا إلى الأوضاع التي عاشتها تونس ومن بينها:

المبحث الأول: الأوضاع السياسية.

كانت نتائج سياسة معاهدة باردو، قد فرضت أوضاعا وعلى جميع المستويات تماشيا مع ما تقتضيه مصالح السلطات الفرنسية في تونس، مستغلة الضعف الداخلي للبلاد والإمتيازات التي كانت تحصل عليها قبل فرض الحماية، ومع إستمرار السياسة الفرنسية الإستغلالية للأوضاع السياسية والإقتصادية، شهدت تونس في المقابل تطورا في الحركة الوطنية التونسية، التي ساهمت في تفاعلها مع الظروف والأحداث التي فرضها الوجود الفرنسي.

المطلب الأول: تأسيس حزب الشباب التونسي (تونس الفتاة).

لقد كان نظام إنتقال العرش داخل البيت الحسيني وأسلوب توارثه عاملا مفيدا للإستعمار فكانت الجوانب المالية موضع إهتمام بالغ من قبل الإستعمار بإعتبارها أداة لضمان الولاء السياسي، فكانت موافقة الباي على معاهدة باردو* في أن تحتل القوات الفرنسية الجهات والمراكز التي تراها صالحة لإستتباب الأمن، فتولى سفراء فرنسا وقناصلها بالبلدان الأجنبية حماية مصالح تونس وينوب عن الجمهورية الفرنسية بتونس وزير مقيم يتولى تنفيذ بنود الإتفاقية[1]، وقد كان لأول مرة في التاريخ التونسي لقب الوزير الشرفي، مع الإمتياز بحمل نيشان البيت الحسيني، وكان وجوده مستفاد منه بشكل كبير في ترتيب الميزانية[2].

---

* وقعت تحت التهديد في قصر باردو(قصر السعيد) يوم 12ماي 1881، وتمثل هذه المعاهدة السند المرجعي للوجود الفرنسي بتونس، وظلت قائمة الذات رغم سقوط بعض فصولها وتعد نموذجا بارزا لتجربة إستعمارية مستحدثة وتقرُّ بالدخول العسكري المؤقت فقط، وتتفادى تبعات الإلحاق والحكم المباشر وهذا بصورة شكلية فقط، للمزيد أنظر، خليفة الشاطر وآخرون، تونس عبر التاريخ الحركة الوطنية ودولة الإستقلال، ج3، مركز الدراسات والبحوث الإقتصادية والإجتماعية، تونس، 2005، ص29.

[1] . خليفة الشاطر وآخرون، المرجع السابق، ص 36.

[2] . محمد بن الخوجة، صفحات من تاريخ تونس، تق، حمادي الساحلي والجيلالي بن الحاج يحيا، ط1، دار الغرب الإسلامي للنشر، بيروت، 1986، ص128.

إلا أن الإحتكاك مع المستعمر والتحولات التي أحدثتها السلطات الفرنسية في البلاد بجلب طرق إستغلال عصرية آلية حديثة، والتعامل مع الثقافة الفرنسية التي تعلمتها النخبة من أبناء الوطن في المدارس والمعاهد وفي الجامعات الفرنسية، كل ذلك أدخل تغييرات جذرية في الحياة الإجتماعية والإقتصادية في البلاد التونسية، فكانوا يشاهدون ثمرات مجهوداتهم تذهب لصالح فئة معينة هم الفرنسيون والأروبيونفزادت حالتهم فقرا وبؤسا مما أحدث ردود فعل لدى التونسيون، تتمثل في عدم الرضى عن حالتهم والمطالبة بالمساواة مع الفرنسيين في الحقوق والواجبات وإلغاء التمييز العنصري والإستفزاز والقمع الذي تمارسه سلطة الحماية ضدَّ الأهالي[1].

وفي سنة 1907، تأسست أول حركة وطنية سياسية منظمة[2]، بقيادة علي باش حانبة* والشيخ عبد العزيز الثعالبي** ومحمد باش حانبة، وقد تأثرت هذه الحركة في نظامها وأهدافها بحركة " تركيا الفتاة " وقد لعبت دورا كبيرا ما بين 1907ـ 1912، وتمتعت بتأييد شعبي قوي[3]، وخاصة فئة الشباب، فأسست جريدة " التونسي " باللغة الفرنسية، وكان الثعالبي قد عهد إليه برئاسة تحرير النسخة العربية منها، وتغير إسم الحزب من "حزب المقاومة" إلى

---

[1] . عبد العزيز كريم، نضال شعب أبي تونس 1881ـ 1956،مركز النشر الجامعي، 2005، ص 173.

[2] . يحيى أبو زكريا، الحركة الإسلامية في تونس من الثعالبي وإلى الغنوشي، ناشري للنشر إلكترونيا www.nachiri.net، جوان 2003، ص19.

* 1876ـ 1918، أصله من عائلة تركية ولد بتونس ودرس بالزيتونة القوانين الشرعية وبالمعهد الصادقي، إشتغل بالمحماة في تونس، وتشبع بمبادئ الحرية وطرق التنظيم والتسيير، أسس المنتدى التونسي وجمعية قدماء الصادقية وجريدة "التونسي"، للمزيد أنظر، عبد العزيز كريم، المرجع السابق، ص 137.

** 1874ـ 1944، ولد في مدينة تونس في عائلة من أصل جزائري، درس في الصادقية وبعدها في جامعة الزيتونة، سنة 1896 أصدر جريدة " سبيل الرشاد "، إلتحق بحركة الشباب وكان من أبرز زعماءها سنة 1907 وفي عام 1919 سافر إلى باريس للدفاع عن القضية التونسية، وأصدر سنة 1920 كتاب " تونس الشهيدة " بمعية أحمد السقا، وقد غادر تونس في 1923 ورجع إليها سنة 1937، ودخل بعدها في صراع مع الحزب الدستوري الجديد وإقتصر عن العمل إلى غاية وفاته 1944، للمزيد أنظر، علي المحجوبي، الحركة الوطنية التونسية بين الحربين،المجلد2، منشورات الجامعة التونسية، 1986، ص 55.

[3] . الطاهر عبد الله، الحركة الوطنية التونسية . رؤية شعبية قومية جديدة، ط2، دار المعارف للطباعة والنشر، سوسة، 1973، ص ص 41 ـ 42.

حزب "تونس الفتاة" فأيد جهاد الطرابلسيين ضدِّ الطليان، وجهاد الجزائريين ضدِّ الفرنسيين، ودعا إلى مقاطعة اليهود الذين يدعمون الفرنسيين ويؤيدونهم[1].

فكان من بين أعمالها أن إحتضنت المهاجرين من "حركة تركيا " وأكرمت مثواهم[2]، وبقي نضالها متصلا بالحركة الإسلامية التي كانت تنادي بالتحرر في نطاق الجامعة الإسلامية[3]، وتحولت حركة الشباب التونسي والجمعيات التي تدور في فلك واحد بعد مدة إلى عمل وطني سياسي منظم له برامج مسطرة في إطار الشراكة الفرنسية التونسية دون تمييز، والعمل على الأخذ بالحضارة الأوروبية في الحياة الإقتصادية والإجتماعية، ولم تفكر في مقاومة الإستعمار ظنا منها أن فرنسا وفية لمبادئها (حرية . عدالة . أخوة)، ولم تعمر هذه الحركة طويلا فقد تم تفكيكها[4]، وذلك لأن الإستعمار الفرنسي كان يتبع خطوات الحزب، ورأوا أن حركة الشباب إبتعدت عن روح مارسيليا الإستعماري وأهدافه، فأحسوا بالخيبة وأرادو الإنحراف بحركة الشباب التونسي، فدعوا إلى عقد مؤتمر جديد في باريس سنة 1908 وإختاروا له عنوانا جديدا هو مؤتمر شمالي إفريقيا، وكان المقيم العام بتونس رني ميلي من المتحمسين لهذا المؤتمر[5].

رغم أن المؤتمر نظمته فرنسا فإن زعيم حركة الشباب التونسي علي باش حانبة قبل المشاركة في أشغاله، بإعتبار أنه حتى وإن لم يأت بنتيجة فإنه منبر لإبلاغ مطالب الحركة أمام الفرنسيين في بلادهم، وإقحامهم بالحجة وبشرعية المطالب ويعتبر ذلك كسبا إعلاميا وكان عدد المشاركين في المؤتمر من تونس نحو 40 شخصا، منهم 7 من الشباب التونسي

---

[1] . محمود شاكر، التاريخ الإسلامي المعاصر لبلاد المغرب، ط2، المكتب الإسلامي للنشر والتوزيع، بيروت، 1996، ص 131.

[2] . المنصف الشنوفي، علاقة رشيد رضا مع التونسيين، مجلة حوليات الجامعة التونسية، ع4، تونس، 1967، ص 131.

[3] . سعد بن عبد الرحمان، الموسوعة العربية العالمية، تر، أحمد عبد الطيف أحمد وآخرون، ط2، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، 1999، ص 253.

[4] . عبد العزيز كريم، المرجع السابق، ص 136.

[5] . الطاهر عبد الله، المرجع السابق، ص 40.

والبقية معمرون متطرفون وموظفون فرنسيون، قدموا دراسات عن تطور الحياة بالبلاد التونسية من وجهة نظرهم[1].

وقد كانت هناك مجموعة من الأسباب التي فرضها الإستعمار الفرنسي، من أجل القضاء على حركة الشباب التونسي، التي ناضلت إثر أحداث الترامواي وتنظيم الإضرابات للمطالبة بحقوق الشعب التونسي، مما جعل الحكومة الفرنسية تغلق الصحف التونسية والمقاهي الشعبية التي أصبحت بؤر تجمع سياسية، ونفت إلى فرنسا علي باش حانبة وعبد العزيز الثعالبي والشاذلي درغوث إلى تطوان وحسن الجلاتي إلى الجزائر[2].

المطلب الثاني: أحداث الزلاج 7 و8 نوفمبر 1911.

وجاءت هذه الأحداث إثر احتلال إيطاليا لطرابلس وقد شارك المتطوعون التونسيون بأعداد كبيرة في المعارك ضِّد الاحتلال الإيطالي من نفس السنة[3]، وكان هذا الاصطدام الأول عندما تجمعت الجماهير في العاصمة للاحتجاج على قرار تسجيل مقبرة الزلاج[*]، وقد كان السبب المباشر قد اتخذت البلدية من اقتطاع بعض المواطنين للحجارة من جبل التوبة ذريعة لتقديم طلب للمحكمة العقارية في 26 مارس 1911 لتسجيل المقبرة، فحصلت على إذن بذلك وعينت يوم 7 نوفمبر 1911 تاريخا للقيام بعملية المسح والتسجيل، وشاع بين الناس هذا الخبر فثارت ثائرة المواطنين، خاصة وإن عملية التسجيل كانت تعني عند الطبقات الشعبية إضفاء صبغة الجنسية الفرنسية على الأرض[4]، فكان رد فعل التونسيين قد تهجموا على مدنيين فرنسيين وإيطاليين، وعلى قوى الأمن التي ردت بالفعل، مما خلف 8 أموات من الجانب الفرنسي، وعددا كبيرا من الجانب التونسي.

---

[1] . عبد الكريم عزيز، المرجع السابق، ص 145.

[2] . عبد العزيز الثعالبي، تونس الشهيدة، تر، سامي الجندي، ط1، دار القدس للنشر والطباعة، ماي 1975،ص 13.

[3] . عبد العزيز كريم، المرجع السابق، ص 150.

[*] سميت نسبة إلى الشيخ محمد بن عامر الزلاج وهو مدفون في هذه المقبرة، وتقع في المدخل الجنوبي للعاصمة التونسية ولها مكانة خاصة في نفوس السكان المسلمين بمدينة تونس، للمزيد أنظر الطاهر عبد الله، المرجع السابق، ص 45.

[4] . الطاهر عبد الله، المرجع السابق، ص 45.

وعاد الجماهير إلى اصدام ثان سنة 1912، سببه نزاع بين شركة الترمواي وعمالها التونسيون، إلى جانب دهس عربة التراموای التي كان يقودها إيطاليا طفل تونسي في باب سعدون فقاطع الناس الشركة[1]، وخرجوا الناس إلى الشارع وأخلت بالأمن، ووجدت دعما من النخبة الوطنية التي تبنت غضبها، وكان علي باش حانبة زعيمها[2]، وكان دور حركة الشباب التونسي والتي كانت تنشط خارج تونس بأن تلحم الشعب مع بعض في هذه الأحداث وتسيير التحركات، وتضييق الخناق عليها لكنها عجزت على إنهاء المقاطعة رغم التهديدات[3] فشعرت السلطة الاستعمارية بالخطر الذي يهددها فضربت حركة الشباب التونسي، فاختار باش حانبة الهجرة إلى تركيا، وسار المجتمع التونسي بخطى أكثر ثباتا نحو تأكيد شعور وطني معبئ للطاقات، وذلك بانفتاحه الكبير على الساحة الدولية يسودها الاضطراب نتيجة الحرب، ولكل من أسهم في صياغة القرن ال20م، وبتغيره في الداخل تغيرا عميقا بعد أن حط عليه الاستعمار بكل ثقله.

المطلب الثالث: تأسيس الحزب الدستوري الحر.

منذ سنة 1919 جاء الرئيس ويلسن إلى باريس من أجل مؤتمر الصلح حاملا معه بنوده الأربعة عشر، فاتجهت أنظار الشعوب المضطهدة إلى باريس فأرسل عبد العزيز الثعالبي حاملا مطالب تونس، وقد لقي نجاحا منقطع النظير وأصبح شخصية مرموقة في باريس[4]، ومع نهاية الحرب العالمية الأولى تجمعت حول عبد العزيز الثعالبي مجموعة من الساسة التونسيين وثلة من المثقفين من ذوي التكوين الجامعي الفرنسي ومن أعيان تونس(علي كاهية)، وكونوا الحزب الحر الدستوري التونسي وأعلن عنه في 14مارس 1920.[5]

---

[1]. عبد العزيز الثعالبي، المصدر السابق، ص 13.

[2]. الهادي البكوش، الأمة التونسية بين الأمس واليوم، مركز النشر الجامعي، تونس، 2006، ص ص 63 ـ 64.

[3]. خليفة الشاطر وآخرون، المرجع السابق، ص 80.

[4]. عبد العزيز الثعالبي، المصدر السابق، ص 14.

[5]. محمد الهادي الشريف، تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الإستقلال، تع، محمد الشاوش ومحمد عجينة، ط3، دار سراس للنشر، تونس، 1993، ص ص 114 ـ 115.

وكانوا قبل ذلك قد اجتمعوا لتخطيط برنامج أنشطة تستعيد مطالب جريدة التونسي، لكن انقسموا هنا إلى نزعتين متباينتين الأولى يتزعمها عبد العزيز الثعالبي وقد طالبت بمنح دستور للبلاد، والثانية تتضمن ثلاثين يهوديا تونسيا وبضعة مسلمين، كانت تدعوا إلى تعديل الحماية والمطالبة بإصلاحات لا غير، وكان ذلك كله نتيجة الوضع الناجم عن تفاقم التناقضات بين المصالح الفرنسية والتونسية، وتردي ظروف عيش الأهالي وإثارة الظروف السياسية في الغرب والشرق على الرأي العام بالبلاد التونسية[1]، إلا أن الدستور المطالب به كانت تسميته استنادا إلى دستور 1861، وقد أوقف العمل به بعد تجربة قصيرة مخيبة للآمال ولكنه أصبح رمزا وسابقة لوطنية، تبحث لنفسها عن مستندات تاريخية، فقد كان برنامجه سياسيا بالدرجة الأولى، إذ كان يطالب بدستور يضمن تمثيلا ديمقراطيا من تونسيين وفرنسيين، ويقيم حكومة مسؤولة أمام برلمان منتخب يضمن الفصل بين السلطة ومساواة الجميع أمام القانون والحريات العامة[2].

قام الحزب ببعث فروع وخلايا في الجهات ولم يكن له قانون داخلي يضبط دورية الاجتماعات المركزية والجهوية أو المحلية، وكان عدد أنصاره ومنخرطيه بين المد والجزر وقد يصل إلى 45 ألف منخرط، فكانت أنشطته تقتصر على التعريف بمطالبه لدى الباي وفرنسا، عن طريق إرسال الوفود وقد بعث الحزب الدستوري في شهر جوان 1920 أول وفد له إلى فرنسا، برئاسة المحامي أحمد الصافي الأمين العام للحزب يحمل عريضة بها آلاف الإمضاءات من النخبة التونسية إلى الحكومة الفرنسية، لتبليغها مطالب الحزب الوطنية[3].

ولئن كان البرنامج الأول للحزب الدستوري يهدف على المدى البعيد، إلى إلغاء نظام الحماية وحصول البلاد على الاستقلال التام، فإنه يكتفي على المدى القريب بالمطالبة بنظام

---

[1] . علي المحجوبي، جذور الحركة الوطنية التونسية (1904 ـ 1934)، تعر، عبد الحميد الشابي، ط1، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون بيت الحكمة، 1999، ص ص 181، 220.

[2] . محمد الهادي الشريف، المرجع السابق، ص 115.

[3] عبد الكريم عزيز، المرجع السابق، ص 182.

دستوري يمنح الشعب التونسي حق تسيير شؤونه بنفسه، وفعلا ففي الأرضية التي انطلق منها تأسيس الدستور وإلى جانب التأكيد على أن هدف هذا الحزب هو تحرير البلاد التونسية وهذا النظام الدستوري الذي طالب به الحزب، والذي كان يتصوره كمرحلة نحو تحرير الشعب التونسي يقتضي على جانب الفصل بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، واحترام جميع الحريات الفردية[1].

[1] . علي المحجوبي، جذور الحركة الوطنية التونسية (1904 ـ 1934)، المرجع السابق، ص ص 241، 242.

المبحث الثاني: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

أخذت سياسة الإستيطان الفرنسي في تونس تشجع على الإستعمار الحر من أجل الإستيلاء على الإقتصاد، فأرادت أن تكسب الرأسمالي الفرنسي موطنا جديدا للإستيطان كل هذا كانت له إنعكاسات على البلاد والشعب التونسي،فنتج عنها أوضاع إقتصادية وإجتماعية فرضتها هذه السياسة فكانت خدمة لمصالح فرنسا ومذلة لأهالي البلاد.

المطلب الأول: سياسة الإستيطان.

لقد كان من بين أهداف الإستيطان الغربي توفيرالمواد الغذائية وبشكل خاص الحبوب للدول الإستعمارية، حيث كان يشكل ذلك هدفا أستراتيجيا للدول الغربية وهنا أتاح الإستيطان مجالا خصبا لإستثمار الأفراد والشركات الرأسمالية الغربية في الدول المستعمرة، عن طريق تنمية رأسمالها وتنويع إستثماراتها وربط إقتصادها بالإقتصاد الرأسمالي الغربي، وهي السياسة التي طبقتها فرنسا في تونس[1].

حيث هيأ التسرب الرأسمالي الذي سبق الحماية بتونس، أعمال الإنتزاع الريفي التي نمت خلال فترة 1881 ـ 1920، ولئن إستقر بعض الإيطاليين والمالطيين منذ مدة بمدينتي تونس وبنزرت أو بالوطن القبلي، وعمدوا إلى إستغلال بعض القطع الصغيرة من الأرض وقد سلمت أراضي المساحات الشاسعة إلى الرأسماليين الفرنسيين وسجلت بـ 35000 هكتار، وتم أيضا تسليم 30.000 هكتار إلى شركة فوسفاط في صفاقس وقفصة، أما الإستغلال الزراعي كانوا يمثلونه مالكون فرنسيون يتعاطون المضاربة العقارية، فكانت الضيعات العصرية التي أحدثها الفرنسيون يلتجؤون إلى اليد العاملة الإيطالية الماهرة والرخيصة، وذلك لإستصلاح الأرض والقيام بمختلف الأشغال الزراعية (كغراسة الكروم وزراعة الحبوب)[2].

---

[1] . عبد المالك خلف التميمي، الإستيطان الأجنبي في الوطن العربي، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الكويت، 1990، ص ص 15 . 16.

[2] . أحمد القصاب، تاريخ تونس المعاصر(1881. 1956)، تعر، حمادي الساحلي، ط1، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، 1986، ص ص 70 . 71.

وفي نفس الوقت شجعت فرنسا على استغلال موارد البلاد الاقتصادية والصناعية الكبرى، أما الأهالي فضلت لهم الصناعات الصغيرة المحلية التي حاولت فرنسا القضاء عليها، وأبقت على زراعة الزيتون وعصرنته وهذه الصناعة لا تتمتع بحماية ما، حيث أصبح الأهالي لا يكادون يحصلون على ما يبتلغون به، فكانت سياسة فرنسا تقوم على أساس تفقير الأهالي[1]، بحيث أصبحت الميزانية التونسية أداة لنقل الثروة تدريجيا من أيدي أبناء البلاد إلى الفرنسيين، كما عملت على خنق الصناعة المحلية وقتل الإنتاج التونسي، وذلك بفرض نظام الجمارك وتوحيد العملة بتونس وفرنسا، كما قضت على علاقات تونس التجارية مع الخارج وجعلتها قاصرة على فرنسا وحدها[2]، وهذا ما جعل فرنسا تأخذ من موقع تونس الأستراتيجي وهو على مقربة من القارات الثلاث والذي ليس ببعيد عن مضيق جبل طارق الذي يعتبر باب المتوسط صوب الأطلس[3].

هذا وقد غير الإستعمار البنى الإقتصادية التقليدية في تونس، ولعب الإستيطان دورا هاما في هذا التغيير الذي أدى إلى التأثير المباشر والجوهوي على المجتمع ووضعه الديمغرافي وتشكيله الطبقي كما ذكرنا سابقا[4]، وإستغلت فرنسا بذلك اليد العاملة التونسية في مناجم الحديد والزنك والفوسفات المتوفرة بتونس، وإحتكار الشركات التونسية لجميع الأعمال البحرية والبرية[5]، إضافة إلى ذلك تمكين السوق الفرنسية من إستيعاب كميات كبيرة من الثمار والخضروات التونسية، حيث أن القانون الفرنسي المؤرخ في 30 مارس 1928 والقاضي بتقسيط الخمور التونسية الموردة لفرنسا، قد رخص في دخول المنتوجات الطازجة

[1] . نقولا زيادة، إفريقيات ـ دراسات في المغرب العربي والسودان الغربي، ط1، رياض الريان والكتب والنشر، 1991، ص 81.

[2] . يونس درمونة، تونس بين الإتجاهات، دار الكتاب للطباعة والنشر، ص ص 32 . 33.

[3] . عاطف عيد، قصة وتاريخ الحضارات العربية ـ تونس ـ الجزائر، ج21 . ج22، دار الناشر للنشر والطباعة، 1999، ص 57.

[4] . عبد المالك خلف التميمي، المرجع السابق، ص 15.

[5] . رأفت الشيخ، تاريخ العرب المعاصر، عين الدراسات والبحوث الإنسانية والإجتماعية، 1996، ص 143.

أو المحولة من الزراعات التعويضية بدون دفع معاليم جمركية، على أن ديوان الخمور كان مؤهلا لتطبيق سياسة تنويع الإنتاج الزراعي وتعويض الزراعات التي تشتكي من الأزمة بمضاربات مربحة[1].

المطلب الثاني: التناقضات الاجتماعية والاقتصادية.

وقد كانت الخطوة الثانية هي الاستيلاء على الأوقاف الخيرية، وحتى تخفف سياسة الحماية من وقع الصدمة التي سيتلقاها عدد كبير من التونسيين الذين يعيشون من ربع هذه الأوقاف تجنبت مؤقتا الاستيلاء على الأوقاف الأهلية[2].

هذا ما جعل الأهالي يأخذون نصيبا مما توفره الحضارة الصناعية وكان الأمر في البداية منحصرا في الطبقات الراقية من الأهالي، ثم تبعتها الطبقات المتوسطة ثم البرجوازية الصغرى بحكم التقليد الاجتماعي[3]، وفي مثل هذه الأحوال فإن الامتيازات التي أحرزت عليها الجالية الفرنسية بالبلاد التونسية لا بد أن تلحق الضرر وإن كان بدرجات متفاوتة[4]، هذا وفي الوقت الذي كان فيه الأهالي يشهدون عملية تفقير عامة، كانت الطبقة العاملة التونسية تكابد فترة عسيرة، (غلاء المعيشة، بؤس وضعها الاجتماعي والمادي)، وبادرت إتحاد النقابات الفرنسية بتأسيس 20 نقابة أساسية سنة 1919، وبرز نشاطها على الساحة الإجتماعية، وقد توزع العمال حسب الجنسيات على العدد الإجمالي للسكان في البلاد التونسية على النحو التالي:

- 2620 عامل تقريبا من 40000 فرنسي.
- 18630 عامل تقريبا من 120000 إيطالي.

---

[1]. أحمد القصاب، المصدر السابق، ص 148.

[2] . صلاح العقاد، المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر. الجزائر. تونس . المغرب الاقصى، ط6، مكتبة الأنجلو المصرية للنشر والتوزيع، 1993، ص 199.

[3]. محمد الهادي الشريف، المرجع السابق، ص 103.

[4]. علي المحجوبي، المرجع السابق، ص 54.

- 2000 عامل تقريبا من 10000 مالطي
- 63150 عامل تقريبا من 1600000 تونسي.

وعلى إثر محك الإضطرابات التي شهدتها ما بين سنتي 1919 . 1920، تبين للعمال التونسيون المنخرطين الشعور بالخيبة في شركة الترامواي، والتي أفرزت كل مظاهر عدم المساواة المادية والأدبية بين " الأعراق" وإنقسمت الحركة النقابية الفرنسية مما أدت إلى زيادة وضع العمال سوءًا[1].

وفي نفس الوقت كان العمال الفرنسيين في تزايد مستمر، منذ إنتصاب الحماية إلى غاية 1920، وكانوا عمالا إختصاصيين يباشرون نشاطاتهم الخاصة في الشركات الحديدية وفي ترسانة بنزرت، أما خارج هذين القطاعين، فاليد العاملة الفرنسية قليلة في البلاد التونسية، ومهما يكن الأمر فإن كل قطاعات الجالية الفرنسية كانت تشارك بدرجات متفاوتة في إستغلال الإيالة التونسية، وكانوا الموظفون الفرنسيون سواء في النقابات أو غيرها يحتكرون أفضل الوظائف الإدارية وكذلك المرتبات الضخمة على حساب نخبة البلاد، أما العمال الأوروبيون فيحظون بالأولوية في التشغيل، وبأجور مرتفعة جدا بالقياس إلى ما يتقاضاه نظرائهم التونسيون[2].

ويتبين من الجدول التالي كيفية تزايد الأوروبيين بمختلف جنسياتهم.

السنة	فرنسيون	إيطاليون	مالطيون
1881	7 00	11200	7000
1886	3500	16750	9000
1891	10000	31000	11700
1901	24000	71000	12000

[1]- محمد لطفي الشايبي، الحركة الوطنية التونسية والمسألة العمالية النقابية 1894 - 1956، ج1، مركز النشر الجامعي،2010، ص ص 165، 163.

[2] . علي المحجوبي، المرجع السابق، ص ص 53، 54.

1906	34600	81156	10000
1911	46000	88082	11300
1921	54448	84819	/
1926	1020	89215	8395

المصدر: صلاح العقاد، المرجع السابق، ص 199.

وقد مثل التوسع هجرة كبيرة وفي سياسة التوسع الأوروبية خطورة شديدة، نظرا إلى قلة الكثافة السكانية في تونس وخاصة منذ إنتصاب الحماية، فلم يزد عدد التونسيين عن مليون ونصف يتركز معظمهم في الأقاليم الساحلية، بينما في الداخل مفقر من السكان ولم يزد عددهم بنفس السرعة التي زادت بها نسبة السكان في الجزائر حينذاك[1]، وإستغلت فرنسا هذا الجانب فشيدت مدن جديدة بحالها تستقبل الوافدين من أوروبا والأنشطة الحديثة المتمثلة في التجارة والخدمات، وإنتصبت في ضواحي المدن وخاصة مدينة تونس مؤسسات شتى، ولكنها كانت تقتصر على إنتاج الحاجيات الضرورية ولا تتعداه، لأن السياسة الإستعمارية كانت تهدف إلى تجنب أي ازدهار صناعي في البلدان المستعمرة يمكن أن ينافس إزدهار صناعات فرنسا، وقد شهدت التجارة الداخلية والخارجية تطورا كبيرا، كل هذا ساعد على تزايد خدمات من أنواع شتى (إدارية، مدرسية، صحية ...)[2].

وكانت كل هذه عوامل ساهمت في ظاهرة النزوح الريفي، فعدد السكان الذي أصبح يتزايد منذ 1926، أدى إلى ظهور الهجرة من الريف إلى المدينة في بعض المناطق من البلاد التونسية، وتسببت هذه الهجرة في نمو ديمغرافي في المدن وكانت من أهم المشاكل البشرية والإقتصادية، خاصة في إقليم تونس العاصمة هذا وقد أصبح عدد كبير من العمال التونسيين عمالا مستأجرين عند المعمرين، لكن بعد الحرب العالمية الأولى وتحول الزراعة الإستعمارية الأوروبية إلى زراعة عصرية وتطبق كما جاء في الو.م.أ، أدى هذا إلى نقص

[1] . صلاح العقاد، المرجع السابق، ص 199.

[2] . محمد الهادي الشريف، المرجع السابق، ص 103.

اليد العاملة البشرية في هذه الزراعة وبصفة ملحوظة، ومع ظهور هذه الثورة الفنية وبداية النمو الديمغرافي كل هذه العوامل تسببت في إنتشار البطالة بين العمال والفلاحين الصغار المستغلين لمساحات ضيقة[1].

إلا أن تزايد العمال خاصة في فترة ما بين الحربين أصبحوا يمثلون الأغلبية في أكثر قطاعات التشغيل، وبصفة أدق نلاحظ خلال سنة 1919، تواجد العمال التونسيين أساسا في قطاع المناجم كما ذكرنا سابقا، والبناء والنقل (الترامواي والسكك الحديدية) وبناء السفن بترسانة " فيري فيل " والصناعات الغذائية (المطاحن، المعاصر، المصبرات)، هذا وقد واجهت شركة صفاقس وقفصة إثر إنتهاء الحرب العالمية الأولى حركة إحتجاجية متصاعدة مثل إضراب ربيع 1919، وهو أول شكل من أشكال المقاومة الجماعية المنظمة نتيجة تدهور الأوضاع المعيشية[2]،

وهنا وقع إحتكاك مع الأوروبيون من خلال الإقتباس من الأساليب الغربية، وترك ما كان سائدا من الأحكام الشرعية والتقاليد القومية، وظهر بتونس أساليب مهن جديدة على الحياة التونسية، وإتصل التونسيون بالتقنية الأوروبية، ورأوا حياة الجاليات الأوروبية وعرفوا بذلك عدة نظم وأساليب جديدة[3].

وهذا ما سعت إليه فرنسا من خلال إذابة الشخصية التونسية بواسطة وسائل الدعاية وأساليب أخرى[4]، والواقع أن الجوانب الإقتصادية لم تكن العامل الوحيد المحدد لتطور المجتمع، لأن السياق الإستعماري شكل دافعا إضافيا إما لإعادة التصنيف أو لتجديد البنية الإجتماعية وفق مقاييس جديدة، وبصرف النظر عما نال البناء الإجتماعي من تغيير فإن

[1]. حافظ ستهم، الإنفجار السكاني ومشكل النزوح من الأرياف إلى المدن في الجمهورية التونسية، جامعة الحوليات التونسية، ع 16، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، 1977، ص ص 171 . 174.

[2] . محمد لطفي الشايبي، المرجع السابق، ص 157.

[3] . الطاهر عبد الله، المرجع السابق، ص 15.

[4] . يونس درمونة، المرجع السابق، ص 29.

ابرز ما خلفه الواقع الإستعماري من تأثيرات، هو تسريع الحراك الإجتماعي وإعادة هيكلة المجتمع بالتوازي مع تطور العلاقات الإقتصادية العصرية[1].

[1] . خليفة الشاطر وآخرون، المرجع السابق، ص ص 46 . 47.

المبحث الثالث: الأوضاع الثقافية.

استطاعت فرنسا أن تحدث تباين واضح بين المجتمع الفرنسي والمجتمع التونسي، ففي نظر فرنسا هذا التباين أساسي فهي دولة متحضرة تختلف عن المجتمع التونسي وذلك بفعل التاريخ واللغة والثقافة والتقاليد، فوجب على هذا المجتمع المستعمر المتخلف أن يتزايد تفاعله مع الشعوب الأكثر تحضرا، فيكثف هذا التفاعل المتزايد الوعي والإدراك الحضاري، وهذا ما رسخته فرنسا في عقول الشعب منذ وطأة قدمها للبلاد، إلا أن العنصر الأكثر أهمية عامل الدين الذي لجأت إلى كافة الطرق لوضع حد أي عرقلة هذه العقيدة التي تمد الشعب بالقوة، فقامت بتشويه صورته وأنه أحد أسباب تخلف الشعوب، خاصة عندما رأت فيه بروز الجانب الإصلاحي الذي كان يناهض سياسة فرنسا التي تعمل على تجهيل الأهالي، وقد مست هذه السياسة التعليم والدين (القضاء على الزوايا والمساجد ...) والهوية الوطنية.

المطلب الأول: النزعة الإصلاحية

لقد برز في هذه المرحلة عدد من الزعماء الوطنيين، كان من أبرزهم عبد العزيز الثعالبي وآخرون وقد غلبت النزعة الإصلاحية على الكفاح السياسي في تونس، وتمثلت هذه النزعة الإصلاحية بمواقف وبرامج المنظمات السياسية والمهنية[1]، كانت قد تمثلت في الإتصال بين جمال الدين الأفغاني* وبين أحرار تونس وهذا منذ إقامته هو والشيخ محمد

[1] . محمد علي الداهش، دراسات في الحركات الوطنية والإتجاهات الوحدوية في المغرب العربي، إتحاد كتاب العرب للنشر، دمشق، 2003، ص 46.

* 1839 . 1897 أفغاني الأصل شريف النسب، ينتمي إلى الحسن بن علي، تعلم كما تعلم أبناء زمانه في بلاده الفارسية والعربية على الطريقة الازهرية، درس في الهند الرياضيات وساح في الأقطار الإسلامية وصولا إلى مكة، وقام في الأستانة والحجاز. للمزيد انظر، أحمد أمين، زعماء الإصلاح في العصر الحديث، دار الكتاب العربي للنشر، بيروت، ص 60. وعبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسية، ج1، المؤسسة العربي للدراسات والنشر، بيروت، ص 231.

عبده* في باريس 1884، حيث لقيت مجلته العروة الوثقى** إقبالا كبيرا في تونس، منذ تلك اللحظة وثقت الصلة بينهما[1]، إلى غاية ظهور أعمال عبد العزيز الثعالبي والتي برزت من خلال إصدار جريدة سبيل الرشاد سنة 1901 بعد أن عطلها وعاد إلى مصر (الأستانة) ورجع متأثرا بأفكار جديدة، إضافة إلى ذلك كان سجنه إنتصارًا للحركة الجديدة، وزاد روح النهضة الفكرية توهجا ودعوتها انتشارا بتكاثر الصحف الاسبوعية، بعد أن صدر قانون جديد للصحافة سنة 1901، التي خففت من قيودها وأصبحت الصحف على كثرتها وجميع أصحابها من متخرجي الخلدونية تخوض في المباحث الدينية وتناصر الفكرة الإصلاحية[2].

وبما أن الشعور الوطني التونسي كان متأثرا بالشعور الديني كمسلمين، ونظرا إلى أن المسلمين لم يعرفوا كيف يكونوا أوفياء للدين الإسلامي فقد تمكنت الدول الكبرى من فرض سيطرتها، وبالتالي فالزيتونيين المصلحون قد انضموا إلى هذا التيار الذي انتشر في كامل العالم الإسلامي والذي يدعوا إليه محمد عبده وقد أنشأوا مع الصادقيين "جريدة الحاضرة" التي تشمل على اتجاهين للإصلاح، إحداهما أوروبي بينما الثاني يرى نشاطه في إطار مذهبية الإسلام[3].

---

* 1849 . 1905 من أب تركي وأم عربية نشأ في محلة نصر إحدى قرى مركز شيبراخيت بمديرية البحيرة ودرس في الأزهر وبعدها أرسله والده إلى الجامع الأحمدي بطنطا، كان ذكيا وواثقا من نفسه ويحب التفوق والعطف، كان أستاذا في جامع الأزهر وهو تلميذ جمال الدين الأفغاني للمزيد أنظر، أحمد أمين، المرجع السابق، ص 281.

** تتمحور المجلة حول نضال العرب والإسلام التاريخي ومقاومته للروح الاستعمارية الباغية المسيطرة، ومناهج الاستعمار وأهدافه، وقد أسست جمعية العروة الوثقي لأول مرة سنة 1882 من طرف جمال الدين الأفغاني للمزيد أنظر، جمال الدين الافغاني ومحمد عبده، العروة الوثقى والثورة التحريرية الكبرى، تح، صلاح الدين البستاني، ط3، دار العرب للنشر، القاهرة، 1957، ص 8.

[1] . عبد العزيز الثعالبي، المرجع السابق، ص 8.

[2] . الطاهر عبد الله، المرجع السابق، ص 34.

[3] . كرمال حموت، الإستعمار الرأسمالي الفرنسي وحركة الشباب التونسي 1881 ـ 1914، تعر، عبد الجليل التميمي، المجلة التاريخية المغربية، ع 1، جانفي 1994، ص 72.

وقد أخذ هذا الشعور الوطني التونسي شكلا أكثر حساسية مع مولد هذه الجريدة ذات الإتجاه الإصلاحي[1]، وحتى سنة 1905 صدر للثعالبي أول كتاب باللغة الفرنسية " الروح الحرة للقرآن " إلى غاية سنة 1907 ظهرت جريدة التونسي* وهي أول جريدة تونسية تصدر باللغة الفرنسية، وإنضم إليها أغلب الشباب التونسي وساندها الشعب وتضامن معها، جاء في إفتتاحيتها الأولى التي وقعها باش حانبة كالأتي:" لقد بدأ عمل فرنسا التمديني يأتي أكله في تونس، فهناك جيل جديد تثقف باللغة الفرنسية وإنطبع بأفكارها الكريمة..." وصدرت نشرة عربية عن التونسي سميت الإتحاد الإسلامي[2].

وكذلك كتابه " تونس الشهيدة " الذي يبدو فيه متأثرا بمحمد باش حانبة، الصادر أيضا بالفرنسية بباريس سنة 1920 بخصوص الوضع المفعم ظلما وإستبدادا، ووزع في نطاق في كثير من المدن الفرنسية[3]، وقد نجح نجاح منقطع النظير وأرسل بالبريد إلى كل المسؤولين في فرنسا، وتمكن من إيصاله إلى تونس، فتناقله الناس سرا وإستلهموه، وعلقت عليه الصحف الفرنسية وكانت الضجة أكثر مما يطيقها المعمرون بتونس، فألقي عليه القبض بتهمة التآمر على أمن الدولة التونسية، وإضافة إلى الثعالبي كان لبشير صفر** دور كبير بحيث قام زعيم الحركة الإصلاحية في تونس، وبفضل مناقبه الذاتية والثقافية إستطاع أن يكتل مجموعة من الشباب ودمج البعض في الحركة الإصلاحية[4].

---

[1]. كرمال حموت، المرجع السابق، ص 72.

* صدر عددها الأول يوم 7 فيفري 1908، باللغة الفرنسية وفيه برنامج الحزب السياسي والإقتصادي والإجتماعي، وفي أكتوبر 1909، صدرت نشرة الجريدة باللغة العربية وكان ساعده في تحريرها علاوة على رئيسها باش حانبة الثعالبي والمكي بن عزوز ليتوقف نشاط الجريدة سنة 1912، للمزيد أنظر، البشير بن الحاج عثمان الشريف، أضواء على تاريخ تونس 1881 ـ 1924، ط1، دار بوسلامة للنشر، 1881، ص 118.

[2] . عبد العزيز الثعالبي، المصدر السابق، ص 10.

[3] . محمد لطفي الشايبي، المرجع السابق، ص 120.

** 1856 ـ 1917 من أصل تركي دخل المعهد الصادقي مع سنة تأسيسه ونظرا لتفوقه في الدراسة كان من أكثر ضيوف الوزير خير الدين حظوة وتكريما باشر أول مرة بوظيفة إدارية كان مؤيدا للآراء الإصلاحية أولا في الحاضرة، للمزيد انظر علي المحجوبي، جذور الحركة الوطنية (1904 ـ 1934)، المرجع السابق، ص 135.

[4] . الطاهر عبد الله، المرجع السابق، ص 35.

وقد كانت مجموع الكتب والجرائد التي نشرت وساهمت بشكل كبير في إثراء الرصيد الثقافي والتوعوي، نجد كتاب "أليس الصبح بقريب" للمؤلف الشيخ محمد الطاهر بن عاشور وهذا الكتاب وثيقة جديدة تضاف إلى ملف الحركة الإصلاحية بتونس، وهو يتناول وضع التعليم بجامع الزيتونة، وفي سنة 1910 كانت تاريخ أول مظاهرة طلابية عنيفة أبرزت للعيان أزمة التعليم بالجامع وضرورة إصلاحه[1].

ومن أبرز المصلحين نجد حسن حسني عبد الوهاب* الذي أكد بأنه كانت له عناية بالثقافة وبث وسائلها داخل تونس، والذي درس التاريخ العام التونسي في الخلدونية 1905 إلى 1924، وكذا التاريخ الإسلامي بسوق العطارين من 1913 إلى 1924[2].

المطلب الثاني: سياسة التعليم في تونس.

وإلى جانب الشخصيات البارزة وأهم أعمالهم المتمثلة في النزعة الإصلاحية والتي ساهمت بدور كبير في الجانب الثقافي وهو دور التوعية والإرشاد والحفاظ على كل مقومات الدين الإسلامي، كانت هناك سياسة متبعة من طرف السلطات الفرنسية والتي بدأت منذ أن قام لافيجري بمختلف مظاهر النشاط التبشيري في الجزائر وتونس، وتتمثل في التركيز على الأسس التي سيقوم عليها لتنصير شعوب شمال إفريقيا عامة، وتتلخص هذه الوسائل التي دعا إليها في تعليم الأطفال تعليما مسيحيا، ويهيء لهم مستقبلا جديدا مع الأجيال الجديدة وأن يكون رجال الكنيسة خاصة، والأوروبيون عامة القدوة الحسنة في كل شيء[3].

---

[1] . المنصف الشنوفي، كتاب " أليس الصبح بقريب"، حوليات الجامعة التونسية، ع 05، تونس، 1986، ص 144.

* 1848- 1968، علامة تونسي ورمز لحياته العلمية بالأصالة والتراث القومي والتفتح إلى العالم الغربي حتى يصير من ورائهما عنوانا للإنسانية المطلقة بمفهومها البشري والثقافي، للمزيد أنظر، الشاذلي بو يحيى، حسن حسني عبد الوهاب، حوليات الجامعة التونسية، ع06، تونس، 1969، ص 7.

[2] . حسن حسني عبد الوهاب، حسن حسني عبد الوهاب، حوليات الجامعة التونسية، ع6، تونس، 1996، ص 48.

[3] . عبد المجيد الشرفي، الحركة التبشيرية في تونس، حوليات الجامعة التونسية، ع 08، تونس، 1971، ص 151.

فكانت بذلك سياسة التعليم في المدارس العمومية المحدثة في البلاد التونسية منذ إنتصاب الحماية، والتي كانت تمول من الميزانية التونسية بحيث تستفيد منها الجالية الأوربية وأقيمت خاصة في المراكز الإستعمارية، بل آل الأمر إلى إغلاق بعضها لعدم توفر التلاميذ الفرنسيين كنسبة مطلوبة، في حين كان الأهالي بأمس الحاجة إليها، فمجموع التونسيون في المدارس بلغ 3.289 سنة 1906، أما الفرنسيون والإيطاليون واليهود يعدون 30.000 طفل في المدارس والحال أن عدد جالياتهم أقل بعشر مرات من الأهالي التونسيون، ففي سنة 1917 يوجد من 15000شاب تونسي معنيين بالخدمة العسكرية إلا 52 يستطعون القراءة والكتابة بالعربية وبالفرنسية، أما التعليم الثانوي فعدد التونسيون لا يكاد يذكر بالقياس مع اليهود والأوروبيون، فكان المعهد الثانوي الفرنسي الوحيد بالبلاد يضم 40 مسلما فقطمن بين حوالي 900 تلميذ، والمدرسة المهنية " إميل لوبي " كانت تشمل على 8 مسلمين من 65 تلميذا[1].

وهكذا جعل التعليم فرنسي الصبغة رسميا، والتعليم الخاص ترك حرا لكن دون عون مالي، أي أن المدارس جميعها وسعت 29 % فقط من العدد الأصلي، ومن مجموع الطلاب في المدارس الرسمية كانت نسبة الفرنسيين 22% ووزعت المدارس توزيعا غير عادلا في أنحاء البلاد، وكلما كانت المدارس أكثر عددا حيث توجد الجماعات الفرنسية في المناطق الشمالية، كانت أقل عددا في الجنوب وعن الإدارة الفرنسية التي كانت تتحكم بالتعليم الثانوي ومثل ذلك معهد الدراسات العليا ونجد كذلك جامع الزيتونة الذي أراد الفرنسيون التدخل في شأنه حيث أنهم كانوا يريدون إصلاحه لتكون خدمة للعلم أنفع[2]، وذلك من أجل أن تخرج فئة معجبة بالثقافة الفرنسية لتكون عونا لفرنسا في السيطرة على الأهالي التونسيين، ولإدخال بعض أبناء الطبقة الخاصة من العرب الذين تخرجوا من المدارس الفرنسية، جاهلين لغتهم

[1] . علي محجوبي، المرجع السابق، ص ص 80، 81.

[2] . أحمد القصاب، المصدر السابق، ص 79.

وتراثهم، لكن بصيص الأمل كان يتمثل بجامع الزيتونة وهو الحصن الحصين للثقافة العربية الإسلامية ولكل المغرب العربي، والذي لم يستطع الفرنسيون السيطرة عليه[1].

وكانت سياسة ماشوال قد نجحت في إنشاء المعاهد الفرنسية العربية، فكان يأمل في اختلاط التلاميذ ودراستهم معا، على أن يربط بعضهم ببعض، وهذا ما يسمح لهم بتجاوز الدين والحدود العرقية، وقد تمكن المدرسون في المعهد العلوي أن يقدموا مساهمة كبيرة في إنجاح المدارس الفرنسية العربية، وقد أرسل عدد قليل من المسلمين قصد تدريبهم وجعلهم مدرسين أكفاء، وعلى أية حال نجح ماشوال* في إعادة تنظيم التعليم بتونس[2]، واستغل سلطته متفقدين اثنين مساعدين على جامع الزيتونة لكن علماء الزيتونة كانوا دائما حارصين على منع سيطرة ماشوال الكلية على الزيتونة ومن جهة أخرى حددت سلطات الحماية دور العلماء في ميدان العدالة بواسطة توسيع صلاحيات المحاكم الفرنسية، وكذلك المحاكم التونسية اللائكية، فبعد إنشاء المجلس العقاري المختلط، أصبحت محاكم الشرع لا تهتم إلا بقانون الأحوال الشخصية الإسلامية.

إلا أن هذه الإجراءات قد أثارت لدى أغلبية العلماء مشاعر ضد المسلمين، حيث عبر عدد منهم عن ذلك في مشروع الوحدة الإسلامية[3]، وشرعت أيضا في تأسيس معاهد لتعليم البنات المسلمات قبل أن يشعر الأهالي بلزوم تعليم البنين، فكان ذلك أكبر عائق في طريقها فرأت أن تجعل مدارس البنات أشبه بشيء بالمعامل الصناعية لتخريجهن من عمل النسيج

---

[1] . راغب السرجاني، قصة تونس من البداية إلى ثورة 2011، ط1، دار أقلام للنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، 2011، ص ص 25، 26.

* ولد لوي ماشوال بالجزائر عام 1843وتمكن بفضل بيئته أن يتلقى تعليما مزدوجا أوروبيا إسلاميا، وكان يتكلم العربية بطلاقة وعين مديرا للتعليم العام في تونس، أسس عدة معاهد للمزيد أنظر، ريتشارد ماكن، لوي ماشوال والإصلاح التربوي بتونس خلال السنوات الأولى للحماية الفرنسية، تعر، عبد الجليل التميمي، المجلة التاريخية المغربية، ع3، تونس، جانفي 1975، ص 63.

[2] . ريتشارد ماكن، المرجع السابق، ص 64.

[3] . أرنلد قرين، العلماء التونسيون وانتصاب الحماية الفرنسية على تونس، تعر، عبد الجليل التميمي، المجلة التاريخية المغربية، ع1، ص 74.

والإبرة والطرز والتشبيك على مثال العمل في ديار المعلمات المأنوس في تونس قبل نظام الحماية، وأضافت إلى ذلك دروس اللغة الفرنسية قراءة وكتابة ومختصرا من التاريخ الفرنسي، مع مبادئ الحساب، لكن المرأة التونسية كانت تتلقى صعوبة كبيرة في التعليم، لأن الحجاب قد منعها من التعلم والقدرة على إدارة شؤون المعاش اليومي، ويكفي بأن نتصور عجزها عن الحساب، وأنها لا تعرف بأن تؤرخ الحوادث إلا بعد الطاعون والمجاعة أو عام إنتقالها من منزل كذا إلى منزل كذا[1]...

ونتيجة هذه السياسة نجد النخبة المثقفة المنحدرة من الطبقة الحاكمة قديما فقد إنكبت على نوع من النقد الذاتي للمجتمع، لكي تشخص المرض وتقدم على العلاج فكان عهد الإصلاح الثقافي،وقد قامت به أساسا الصحافة والتعليم، وبذلك كانوا مصلحين عندما وصلوا عملية نقد مجتمعهم وتربيته وجعله يلتحق بركب الحضارة الأروبية المتقدمة من الناحية الإجتماعية الثقافية والتكنولوجية[2]، وعندما زار الأستاذ محمد فريد تونس ناقش النخبة المثقفة فيها ودعاهم إلى تذويب الخلافات الثقافية وحثهم على مواجهة المستعمر صفا واحدا، فلا فرق بين الثقافة العربية والثقافة الغربية الفرنسية[3].

وقد كان المثقفون مثالا فذا من أمثلة النجاح والارتقاء في السلم الإجتماعي، بفضل المدرسة والدراسات العصرية ولما كان هؤولاء يمثلون وضع البلاد التونسية فإنهم كانوا ممزقين بين الحل اليسير وهو تزكية الوضع القائم وسبيل الرفض والتنديد بمظاهر الظلم، ومهما يكن من الأمر فإنهم أمدوا الحركة الوطنية بالزعماء بدءا من باش حانبة [4].

[1]. الطاهر حداد، إمرأتنا في الشريعة والمجتمع، د.د.ن، ص ص، 120، 125.

[2]. محمد الهادي الشريف، المرجع السابق، ص 10.

[3]. الطاهر عبد الله، المرجع السابق، ص 38.

[4]. عبد العزيز الثعالبي، المصدر السابق، ص 109.

الفصل الأول:

نشأة الحركة العمالية في تونس

(1924 ـ 1938)

استطاعت فرنسا السيطرة على تونس وذلك بعد فرض معاهدة الحماية في ماي 1881 وقد رافقتها معاهدة المرسى الكبير، هنا كانت سياسة فرنسا أكثر وضوحا في فرض الإحتلال، والتي إتبعت من خلالها السلطات الفرنسية سياسات تتضمن قوانيين متعددة تخدم مصالحها ومصالح الأوروبيين المستوطنيين في تونس، إضافة إلى السيطرة الكاملة على الموارد المعدنية في البلاد، ومحاربة كافة المؤسسات التعليمية والدينية ونشر سياسة التمييز بين الأهالي والفرنسيين والأوروبيين في جميع المستويات، كل هذه العوامل دفعت الشعب التونسي إلى مواجهة الإحتلال الفرنسي من خلال الأحزاب الوطنية، وتحسين الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية في تونس، لكن هذه السياسة التي أذلت الأهالي أظهرت جانب الوعي السياسي لديهم، مما أدى إلى تطور الحركة الوطنية التي ساعدت في ظهور الحركة العمالية والتي كان نضالها سعيا وراء الحصول على حقوق ومطالب الشعب في بلاده.

المبحث الأول: العوامل التي مهدت لظهور الحركة العمالية في تونس.

هناك العديد من العومل التي أدت إلى قيام العمل النقابي في تونس، ليكون له دور فعال في تحسين ظروف الحياة الإجتماعية والإقتصادية للعمال والوقوف في وجه السياسة الإستعمارية المنتهكة لحقوق العمال وكامل الأهالي التونسيين، وسنتطرق في هذا المبحث إلى دور هذه العوامل التي ساهمت في بلورة الوعي القومي وتطور الفكر النقابي لدى عامة الشعب وخاصة الفئة العمالية التونسية.

المطلب الأول: السياسة الإستعمارية في تونس.

أ . السياسة الإدارية:

كان الإستعمار الفرنسي في كل لحظة من لحظات تقدمه وعن طريق التوسع، يجدد تفكيره لتوفير الأطر النظرية والصيغ العملية بل وقوانينه في التوسع والإستمرارية[1]، فلجأ إلى المعاهدة التي عرفت بمعاهدة باردو والتي تضمنت تقييد سلطة الباي، ووضعته تحت حماية فرنسا مع تعضيدها بالمراقبة بواسطة المقيم العام الفرنسي كامبون[2]، وهي المعاهدة التي وضعت السياسة الخارجية التونسية تحت إشراف فرنسا، وفي عام 1883 تم مد الإشراف الفرنسي إلى الشؤون الداخلية التونسية بموجب معاهدة المرسى[3].

هكذا عملت فرنسا على إستتباب الأمن وإدخال ضمانات جديدة في ميدان العدالة ونظام إداري يرمي إلى إدماج البلاد بصفة تدريجية مع البقاع الأخرى الخاضعة للإدارة الفرنسية المباشرة (أي مع الجزائر)[4]، من هنا كرست الإدارة الإستعمارية بالبلاد التونسية مبدأ الثنائية على جميع المستويات الإدارية (المحلية والمركزية) والقضائية والإقتصادية والمجالية

---

[1]. أمحمد مالكي، الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي،ط1، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية للنشر والتوزيع، بيروت، 1994، ص 155.

[2]. راغب السرجاني، المرجع السابق، ص 63.

[3]. محمد سليم سليم، تطور السياسة الدولية في القرنين 19م و20م، ط 1، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2002، ص 179.

[4]. علي المحجوبي، إنتصاب الحماية الفرنسية بتونس، سراس للنشر، 1986، ص 77.

فبرزت الأحياء الكولنيالية (المدن) إلى جانب الأحياء العربية، وكانت مدينة تونس (الحاضرة) بإعتبارها المركز الحضري الأكبر فقد عرفت النصيب الأوفر من تلك التغييرات التي مست أنماط الحياة المختلفة، وكانت على الإدارة أن تعمل على ضبط هذا المجال على مستويات عدة وذلك إبتداء من سنة 1881[1].

وقد برزت أجهزة عصرية تنتمي هيكليا إلى الإدارة التونسية ولكنها تخضع لإشراف موظفين سامين فرنسيين، وتعد هذه الإدارات مؤسسات شبه وزارية تتولى تسيير مصالح ذات إتصال بالحضور الإستعماري، وهذه المصالح هي إدارة الأشغال العامة والإدارة المالية والمعارف والفلاحة والبريد، وبقي الباي مصدر السلطة التنفيذية والتشريعية وأما السلطة الجهوية تحت إشراف الأعوان التقليديين من قواد وخلايف ومشايخ، وينصر هذا الإتجاه في إطار أستراتيجية عامة تهدف إلى توظيف الجهاز الإداري المحلي لتبرير التغلغل الإستعماري وتسكين مشاعر العداء لفرنسا، وقد أصبحت للمقيم العام سلطات تنفيذية واسعة من أهمها: رئاسة مجلس الوزراء ورؤساء المصالح وإصدار أوامر الباي بإسم فرنسا وإقالته أو خلعه عند الإقتضاء نيابة عن الحكومة الفرنسية، ويجدد السياسة العامة للبلاد التونسية[2].

وبذلك حولت لفائدة الباي سلطة عاهل البلاد التشريعية وأصدرت إصلاحات إدارية وسياسية جديدة، منها تأسيس المجلس الكبير الذي يتألف من قسمين متساوي عدد النواب من تونسيين وفرنساويين يتفاوضون كل بإنفراده ومهمة هذه المؤسسة هو بحث الميزانية التونسية التي تعرضها عليها الحكومة وله حق الإبتكار في إحداث مشاريع جديدة في الميزانية، وتبدي أرائها في القروض العمومية وتنظر في الإتفاقات التي تعقدها الحكومة مع الأفراد[3]، وأبرز مثال على ذلك عندما قرر المقيم العام فلاندان سنة 1919 بمنح الموظفين

---

[1]. عبد اللطيف حناشي، الإستعمار الفرنسي وحدود تحكمه في المجال أمنيا ـ المدينة العربية بين التغييرات الإجتماعية وتحولات المجال، د.د.ن، لبنان، 2008، ص 80.

[2]. خليفة الشاطر وآخرون، المرجع السابق، ص 39.

[3]. حسن عبد الوهاب، خلاصة تاريخ تونس، ط3، دار الكتب العربية الشرقية، تونس، ص ص 180، 183.

الفرنسيين علاوة قدرها 33% وهي ما عرف بالثلث الإستعماري، حيث كانت الميزانية التونسية تعاني من تكاثر الموظفين الفرنسيين حتى في الوظائف الصغيرة[1].

وعلاوة على ذلك فإن السلطة التشريعية لا ترجع بالنظر خلافا لمبادئ الجمهورية الفرنسية، فالمجلس الإستشاري الذي ضم منذ 1907 بالإضافة إلى الأعضاء الفرنسيين ممثلين من الأهالي،إلا أن النواب الفرنسيون كانوا ينتخبون في الدورة الأولى والثانية حسب الدائرة، فإن الممثلين التونسيين يختارهم المقيم العام من بين الأعيان من مختلف مناطق البلاد التونسية، وإلى هذا المجلس في الحقيقة كان يشكل مجلس مصالح كانت في الأغلبية للمتفوقين بطبيعة الحال، فمن 52 عضوا كان 16 تونسيا، ولم يكونوا سواء المتفوقين أو غيرهم يرغبون أن يشارك التونسيون في مناقشتهم[2]، وقد إستغل الفرنسيون كل هذا من ناحية الإدارة التونسية كموظفين في سائر المرافق ومختلف الدرجات[3]، ومثال ذلك عندما مكنت الإدارة الفرنسية منح 5% من الأوربيين من الحصول على مساحات شاسعة من الآراضي، فآراضي الدولة بيعت لهم بأسعار بخسة وعلى أقساط طويلة الأمد[4].

وأمام مسؤولية المجلس التشريعي وإنشاء جيش قومي وإستعادة أراضي الإستيطان، وفتح جميع الوظائف الإدارية للتونسيين كما ذكرنا سابقا وصدرت بعدها مراسيم سنة 1922 التي وسعت من سلطات المستوطنين بإسم الإصلاحات[5]، وهكذا أصبح الإطار الإداري جاهزا لتطور الإستعمار الإقتصادي وكان ذلك الغاية القصوى التي يطمح إليها النظام

[1]. صلاح العقاد، المرجع السابق، ص 328.

[2]. علي المحجوبي، جذور الحركة الوطنية التونسية (1904، 1934)، المرجع السابق، ص 101.

[3]. يونس درمونة، المرجع السابق، ص 29.

[4]. راغب السرجاني، المرجع السابق، ص 24.

[5]. صلاح العقاد، المرجع السابق، ص 327.

الفرنسي في تونس[1]، وظل الأمر هكذا تحت حكم المقيمين العامين مثل لوسيان سان ومحمد الحبيب الملقب بحبيب الأقلية الأوروبية[2].

ب . سياسة الإدماج:

كان الفرنسيون قد عملوا على إصدار مرسوم كريميو، الذي يقضي بتجنيس اليهود الجزائريين دفعة واحدة، وعملوا على تطبيق هذا المشروع نفسه في تونس فدفعوا باليهود التونسيين لشن حملة وكسب الجنسية الفرنسية، وقد شعر شعب تونس بخطورة هذا الموقف الذي أصبح يتحدى وجودهم في كل لحظة من تهجير وجلب جاليات أجنبية وتوطينها بتونس من مالطيين وكورسكيين وإيطاليين وفرنسيين[3]، ومن جهة أخرى فتحت فرنسا باب التجنيس أمام المستوطنين الأوروبيين، بل وشجعت التونسيين أنفسهم على التجنس إلا أنه لم يستفد من هذا سوى الطائفة اليهودية، وقد كانت هناك جالية إيطالية كبيرة العدد إحتفظت بجنسيتها، ومن ثم فإن إرتباطها بجالية أوروبية أخرى قد أعتبر تهديدا لبقاء الفرنسيين في تونس.

وبعد إحتلال إيطاليا سنة 1911 طالبت الحكومة الإيطالية إعتبار الرعايا الإيطاليين في تونس وهم يبلغون نحو 50.000 رعايا، وإزداد شعور الفرنسيين بهذا الخطر عندما إهتمت الحكومة الفاشية ببث الدعاية القومية بين الطليان المقيمين بتونس، لذلك قامت فرنسا بعدة محاولات عن طريق التشريع لإغراء الرعايا الإيطاليين من أجل التجنيس[4]، وبهذا يمكن القول بأن التجنيس يتجه بالدرجة الأولى إلى النخبة المثقفة من التونسيين ليجلب لفرنسا عناصر ممتازة تساعدها على إنجاح سياسة الإدماج من جهة ولتقطع تلك الفئة الواعية عن

[1]. محمد الهادي الشريف، المرجع السابق، ص 100.

[2]. عبد الحميد زوزو، تاريخ الإستعمار والتحرر في أفريقيا وآسيا، ديوان المطبوعات الجامعية، 2009، ص 77.

[3]. الطاهر عبد الله، المرجع السابق، ص 42.

[4]. صلاح العقاد: المرجع السابق، ص 203.

مجتمعها لتحول بالتالي دون قيامها بالدور التوعوي والنضالي الوطني المرتقب منها من جهة أخرى[1].

ولم يقف الفرنسيون عند فئة معينة فقط بل إنتقلت إلى خطوة أخرى تتمثل في أنهم طالبوا إدماج بعض الجنود في الجيش الفرنسي، وهي خطوة في طريق إدماج السلطة العسكرية بعد دمج السلطة السياسية، ففي القيروان طلبوا دخول ملازم وأونباشي و18 جندي ويفضلون أن يكونوا غير متزوجين وستجرى لهم مرتبات مثل الجنود الفرنسيون[2]، وفي عام 1921 صدر مرسوم كان أشد عدوانا على السيادة التونسية، إذ أنه يضفي الجنسية الفرنسية إجبارا على جميع الأجانب الذين قضى أسلافهم في تونس ثلاثة أجيال وقد أصاب هذا المرسوم بصفة خاصة الرعايا المالطيين، مما أثار أزمة قانونية بين إنجلترا وفرنسا ولكن هذا المرسوم يستثني الرعايا الإيطاليين لعلم فرنسا بأن تطبيقه عليهم سيؤدي إلى رد فعل عنيف من إيطاليا[3].

إلا أن رد المسلمين على هذا المرسوم وغيره من القوانين الأخرى إجتماعيا وعقديا، أنهم قاطعوا كل مسلم طلب الجنسية الفرنسية، وعدوه خارجا عن الإسلام لا يصح دفنه في مقابر المسلمين[4]، وقد بين أن التصنيف الإجتماعي للمتجنسين بالبلادبين سنتي 1928 و1929 يبرز أن 85% منهم من الموظفين و12% من الفلاحين وهي فئات متمركزة أساسا في المدن[5]، وكانت هذه هي الخطط التي وضعها الفرنسيون للقضاء على ذاتية الأمة ومميزاتها ليسهل إبتلاءها وإدماجها في الوحدة الفرنسية ولتصبح جزءا من فرنسا[6].

---

[1]. التليلي العجيلي، الطرق الصوفية والإستعمار الفرنسي بالبلاد التونسية (1881–1939)، م2، منشورات كلية الآداب بمنوبة للنشر والتوزيع، 1992، ص 220.

[2]. عبد الجليل التميمي، الجيش التونسي في عهد محمد الصادق باي (1859–1882)، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات للنشر، صفاقس، 1995، ص 224.

[3]. صلاح العقاد، المرجع السابق، ص 204.

[4]. راغب السرجاني، المرجع السابق، ص 63.

[5]. التليلي العجيلي، المرجع السابق، ص 220.

[6]. يونس درمونة، المرجع السابق، ص 6.

ج ـ سياسة التناقضات الإجتماعية والإقتصادية:

لقد رأينا فيما سبق كيف هيمنت الرأسمالية الفرنسية على كامل البلاد التونسية ومست بمصالح أغلبية الأهالي التونسيين، وجعلت مصالح فرنسا ورعاياها في هذه البلاد تتعارض مع مصالح أغلب طبقات الأهالي، وهذه التناقضات من الصنف الإجتماعي والإقتصادي وكانت الهيمنة على الفلاحة هي ذاتها نتيجة لإستعمار الأرض، وهذا المشروع بدأت فيه فرنسا قبل 1881 وقد إزداد مع الوقت بحيث نتج عن هذه السياسة أن جمعت بين أيدي الدولة أراض شاسعة جدا يطرد منها الأهالي وقت اللزوم وتمنح لرعايا فرنسيين[1]، وكان للمعمرين وغالبيتهم الساحقة من الفرنسيين نحو 3 % من الآراضي الصالحة للإستغلال في القطر التونسي، بالإضافة إلى تملك الآراضي الجيدة، مما جعلت فرنسا موارد الإقتصاد التونسي بيد الفرنسيين الصناعات الرئيسية وغيرها[2]، وعندما إزداد إستيطان الجالية الفرنسية بالبلاد التونسية حلت الأفاق أمام الموظفين التونسيين وبصفة خاصة أمام الفئة المثقفة وذلك منذ إنتقال الإدارة التونسية إثر إنتصاب الحماية إلى الفرنسيين الذين إستولوا على المناصب الهامة.

علاوة على ذلك إزداد عددهم الذي بلغ سنة 1911 إلى 4620 موظف مقابل بعض المئات من الموظفين التونسيين، وتزداد التناقضات الإجتماعية جراء سياسة التمييز التي تسلكها السلطات الإستعمارية في ميادين عدة، أما على مستوى الأجور كان مرتب العامل التونسي أدنى من مرتب نظيره من الأوروبيين، وكذلك كان الشأن بالنسبة للموظفين فساعي البريد التونسي مثلا يتقاضى في بداية القرن العشرين 800 فرنك سنويا، مقابل نظيره الفرنسي 1200 ثم إرتفع مرتب هذا الأخير إلى 1300 فرنك سنة 1907، بينما بقي مرتب ساعي البريد التونسي على حاله، وكذلك سياسة التمييز كانت تبرز في ميدان الجباية فلم تكن الضرائب توزع على السكان حسب مداخيلهم بل كان التونسيين رغم تدهور حالتهم منذ

[1]. علي المحجوبي، جذور الحركة الوطنية (1904 ـ 1939)، المرجع السابق، ص ص 26، 31.

[2]. راغب السرجاني، المرجع السابق، ص 26.

إنتصاب الحماية يخضعون للضرائب أكثر من الأوروبيين، فالضريبة مثلا يدفعها كل تونسي بالغ بإستثناء مواليد بعض المدن ومنذ سنة 1913 عمت على جميع سكان البلاد، فكان عدد التونسيين الخاضعين لهذه الضريبة يبلغ 325000 مقابل 35000 أوروبي[1]، وكل هؤولاء أصبحوا يستمدون آرائهم السياسة والإجتماعية من شعورهم بالحقائق المادية التي لمسوها دوماعن عقيدة ورأوا أن الحل الوحيد هو مواصلة الكفاح بالطرق السلمية المشروعة[2].

وقد مست هذه السياسة أيضا حرية العامل التونسي حول إقصاءه من إمكانية التنظيم النقابي أو تكوين الجمعيات على غرار العمال الأوروبيين، مشيرا إلى تحركات العمال الإيطاليين وتبعا لذلك تم تشغيل هذا العدد الوافر من اليد العاملة الأوروبية على حساب اليد العاملة الأهلية وذلك تحت تأثير حزب "المتفوقين" أو الحزب الإستعماري الفرنسي بالإيالة الذي يتزعمه "فيكتور دو كارينار" الذي حل بتونس سنة 1884، ولئن رفضت إدارة الحماية تمرير القانون الفرنسي (21 مارس 1884) القاضي بالعمل النقابي والسماح لكل الجاليات بالإنخراط في النقابات الفرنسي، إلا أنها لمت جمعيات الموظفين وعملة السكك الحديدية ومؤجري القطاع العمومي والتي سيطر عليها العنصر الأوروبي من تأسيس النقابات وتسييرها والإنخراط في صلبها[3].

المطلب الثاني: تطور الحركة الوطنية في تونس.

تميزت الحركة الوطنية التونسية بالتجدد المستمر كلما سمحت الفرصة لذلك وكلما قدمت السلطات الفرنسية بعض التنازلات، في ذات الوقت الإرتباط الوثيق بين قيادات الحركة الوطنية وعامة الجماهير الساخطة من الوجود الإستعماري، لذلك منذ بدايات القرن ال20 أخذ التونسيون بتنظيم أنفسهم وقوادهم لمجابهة الإستعمار الفرنسي من خلال تكتلات

[1]. علي المحجوبي، الحركة الوطنية التونسية بين الحربين، المرجع السابق، ص ص 16، 22.

[2]. صالح الخرفي، عبد العزيز الثعالبي من آثاره وأخباره في المشرق والمغرب، ط1، دار الغرب الإسلامي، 1995، ص ص 171، 172.

[3]. محمد لطفي الشايبي، المرجع السابق، ص ص 27، 72.

سياسية وحزبية[1]، وفي مؤتمر شمال أفريقيا بباريس من 6 إلى 10 أكتوبر 1907، برزت فيه بصفة خاصة ثلة من الشباب التونسي في حركة تونس الفتاة، وكانت مطالبهم من خلال جريدة التونسي فعلى الصعيد الإقتصادي تطوير الفلاحة والصناعة المحليتين والعمل في سبيل ذلك على تنمية عدة مؤسسات والمطالبة بإصلاح جبائي لمجابهة المنافسة الأجنبية أما على الصعيد الإجتماعي فقد طالبوا بإحترام الأوقاف العامة والخاصة وحذف المجبي وغيرها، أما على الصعيد السياسي فقد طالبت الهيئة بإحترام النظرة العصرية لحقوق الحكومات والشعوب وواجباتها وبالتالي تشريك الأهالي في الحياة العامة وغيرها من المناصب[2].

وقد عبرت الحركة أيضا عن الحرب الإيطالية الليبية سنة 1911 التي كانت تجربة صعبة ورائدة في نفس الوقت بالنسبة للحركة، وقد عبروا عن مدى تعلقهم بالقومية العربية، وفي ظل الصراع بين الشعب التونسي والمستوطنين الأوروبيين تعددت حركات الإضراب والإحتجاج بتونس، وعلى إثر الحوادث الكبيرة التي وقعت (حادثة مقبرة الجلاز وغيرها) التي تعتبر مكيدة إستعمارية كان من ورائها القضاء على الحركة الوطنية التونسية[3].

وفي عام 1920 ظهر الحزب الدستوري الحر بزعامة عبد العزيز الثعالبي، حيث يعتبر من أركان الإصلاح الإجتماعي والإقتصادي والفكري الديني في تونس،فكانت قاعدة الحزب الإجتماعية تتكون من مثقفين وكبار الزراعيين والطبقة الوسطى وسعى الحزب خلال مسيرته السياسية إلى زيادة وتعميق الروابط مع المشرق العربي وكانت ذلك صفة الحزب، وفي عام 1921 إنشقت عنه بعض القوى الموالية للسياسة الفرنسية.

---

[1]. غيلان سمير طه التكريتي، الحركة الوطنية التونسية في سنوات مابين الحربين (1918 . 1939)، مجلة آداب الفراهيدي، ع13، جانفي 2012، ص 186.

[2]. علي المحجوبي، جذور الحركة الوطنية (1904 ـ 1939)، المرجع السابق، ص ص 138، 139.

[3]. شايب قدادة، الحزب الدستوري التونسي الجديد وحزب الشعب الجزائري 1934 . 1954 دراسة مقارنة، أطروحة لنيل درجة دكتوراه الدولة في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، 2006/ 2007، ص ص 90، 92.

فأسس الحزب الإصلاحي بزعامة حسن القلاتي* الذي كان يدعوا إلى قبول الإصلاحات التي أعلنت عنها الحكومة الفرنسية، إلا أن هذا الحزب سرعان ما إنتهى في العام اللاحق تحت ضغط الشعب الذي ظل وفيا للثعالبي وحزبه[1]، والحزب المستقل الذي تزعمه فرحات بن عياد سنة 1922 وكان سائرا في إطار الحماية ولا يعارض إنحرافاتها، وشارك في إصلاحاتها المتماشية مع روح الحماية أو غيرها[2].

لكن أهداف الحزب الدستوري التونسي كانت بعيدة ترمي إلى تخليص البلاد التونسية من نير الاستعباد ورفع الشعب إلى مستوى الشعوب الحرة الأخرى، فيتمتع بكامل حقوقه وحرياته، وبناءا على ذلك فقد عمل في اتجاه هذه الغاية بجميع الوسائل النافعة له، واجتهد في وضع دستور يضمن للشعب التونسي حكمه الذاتي ويسير شؤونه بنفسه طبقا لمبادئ العدل المتبعة للشعوب المتمدنة، واستمر الحزب في صراع مرير مع سلطة الحماية التي أنكرت مطالبه ولم تستجب له إلا قليلا حيث رفعت حالة الحصار وأعلنت عن تفريق السلط في السنوات الأولى التي تلت الحرب، وبقي رافضا لمبدأ التعاون مع الحماية مطالبا بالاستقلال الكامل وكشف بذلك عن هدفه البعيد والأسمى[3].

وهذا ما دفع بالحركة الوطنية التونسية تدفع بعناصر من حركة الشباب التونسي في المنفى مثل الأخوين: علي ومحمد باش حانبة ومحمد الخضر حسين وآخرون، فكان نشاط

---

* حسن القلاتي علي من أصول جزائرية ولد بالعاصمة سنة 1830م هاجرت عائلته إلى تونس بعد إحتلالها، ثم عاد إلى الجزائر لدراسة الحقوق بجامعتها وتحصل على شهادة الباكالوريا في معهد الحقوق بتولوز سنة 1902م، ولما عاد إلى تونس أسس مع باش حانبة حركة تونس الفتاة وجريدة التونسي، وكانت له مواقف جريئة في أحداث الزلاج ومقاطعة الترامواي كلفته السجن والنفي، وبعدها أسس الحزب الدستوري وعندما إختلف مع أعضائه أسس الحزب الإصلاحي وجريدة البرهان، توفي سنة 1966.للمزيد أنظر، خير الدين شترة، إسهامات النخبة الجزائرية في الحياة السياسية والفكرية التونسية 1900 ـ 1939، دار البصائر، 2008، ص ص 334 . 335.

[1]. صلاح العقاد، المرجع السابق،ص ص 159 . 160.

[2]. يوسف مناصرية، الصراع الإديولوجي في الحركة الوطنية التونسية 1934 . 1937، دار المعارف للطباعة والنشر، سوسة، 2002م، ص 8.

[3]. يوسف مناصرية، الحزب الدستوري التونسي (1919 . 1939)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر،معهد التاريخ، جامعة الجزائر، 1985/ 1986، ص ص 56، 58.

هؤلاء الوطنيين يندرج في نطاق الحركة الإسلامية، وفي نهاية 1916 تكونت ببرلين لجنة إستقلال الجزائر وتونس وأصدرت نشرية بعنوان" مطالب الشعب الجزائري ـ التونسي" نددت فيها بنظام الإستعباد في تونس والجزائر[1].

وبذلك تكون قد شهدت فترة العشرينات تطورات مهمة في العمل الوطني بظهور حركات عمالية عديدة فقد إنتشرت الدعوات الإشتراكية والحريات النقابية وفكرة التعاونيات، وقد تعمق ذلك بسبب تدهور الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية للشعب التونسي[2].

المبحث الثاني: تأسيس الحركة العمالية في تونس.

لقد كانت من بين نتائجالثورة الصناعية ظهور النقابات العمالية بداية في إنكلترا ثم باقي الدول الأوروبية، وقد ساعدت هذه الأخيرة في تكوين الأحزاب السياسية والتي سيكون لها تأثير كبير على باقي دول العالم ومن بين هذه الدول تونس، وهذا منذ أن خرجت فرنسا من الحرب العالمية الأولى منهوكة بشريا وإقتصاديا لجأت إلى الإستغلال بطرق عديدة لتعيد بناء إقتصادها، فجعلت الطبقة العمالية تتوسع أكثر في تونس من هنا بدأت إستعدادات الأحزاب السياسية في ضم هذه الطبقة والخوض في النضالات النقابية والسياسية.

المطلب الأول: تأسيس جامعة عموم عملة تونس الأولى (1924-1925).

إتصف الوضع النقابي بتصاعد النضالات إذ تعددت الإضرابات مثل إضراب 1919 وإضراب 1921 من أجل منحة غلاء المعيشة وتحديد فترة العمل بـ 8 ساعات يوميا وقد شارك في كل هذه الإضرابات العمال التونسيون المنخرطين في النقابات الفرنسية، إلا أن العمال سرعان ما إكتشفوا أن هذه النقابات لا تدافع عنهم بالقدر الكافي بل كثيرا ما كانت تستعملهم كقوة ضغط، وغالبا ما تقتصر الزيادات في الأجور التي تعقب الإضرابات على

[1]. علي المحجوبي، جذور الحركة الوطنية، المرجع السابق، ص ص 154، 155.

[2]. محمد علي الداهش، المرجع السابق، ص 47.

العمال الفرنسيين فخاب أملهم من هذه النقابات وبدؤوا بالإنسلاخ عنها، والوعي بضرورة قيام تنظيم نقابي مستقل[1].

وكانت بداية تكوين المنظمة النقابية التونسية في ظروف إقتصادية وإجتماعية صعبة مرت بها البلاد التونسية خلال الحرب العالمية الأولى حيث ساهم الإرتفاع المشط في الأسعار في إندلاع إضرابات بعضها تلقائية جمعت العديد من العمال غير المنخرطين في النقابات الفرنسية، وكان إضراب عمال الرصيف التونسيين يوم 13 أوت 1924م الشرارة الأولى[2]، لتأسيس جامعة عموم عملة تونس وبعد عقد إجتماعها التأسيسي بقاعة الخلدونية يوم 29 جوان 1924، وكانت الكلمة لمحمد علي* والطاهر حداد والطاهر صفر لتوضيح مقاصد الجمعية ومنافع التعاونيات بالنسبة للطبقة الشغيلة، كان من بين الشخصيات التي حضرت وكانت مساهمة في التأسيس: الحبيب جاء وحده، والعربي مامي، والطاهر بوتورية والشيخ الطيب بن مصطفى ومحمود بورقيبة وعثمان الكعاك[3].

هذا وقد فشل ليون جوهر في إقناع محمد علي ورفاقه في شهر أكتوبر 1924 بالتخلي عن مشروعهم الإنفصالي، بدعوى الحاجة إلى الوحدة النقابية، ثم تأسست أول نقابة وطنية تونسية الجامعة العامة لعموم العملة التونسيين في 03 ديسمبر 1924 وقد كان محمد علي حامي كاتبها العام [4]، وضمت في أول عهدها بعض نقابات منطقة بنزرت ثم التحقت

---

[1]. الأمين اليوسفي، الحركة النقابية بتونس، ط1، دار محمد علي للنشر، تونس، 2011، ص 6.

[2]. خليفة الشاطر وآخرون، المرجع السابق، ص 127.

* 1890..1924 ولد بمدينة الحامة الكائنة قرب مدينة قابس، تعلم العربية في الكتاب ثم حمالا في السوق المركزية بالعاصمة، وهو أحد مؤسسي أول نقابة تونسية، هو شخصية فذة في تاريخ تونس المعاصر، وقد إشتغل محمد علي سائقا لدى قنصل النمسا على إعتبار أنه كان من بين التونسيين الأوائل الذين حصلوا على رخصة سياقة عام 1908، غادر البلاد التونسية عام 1911 و1912 بإتجاه إسطنبول ليتم إرساله فيما بعد إلى طرابلس كسائق لأنور باشا، وبعدها خرج إلى ألمانيا وقد حضر محمد علي عندما درس في جامعة برلين وفترة إقامته بها من 1919 إلى 1924 كان له دور كبير في تحديد مسيرته بعد عودته إلى تونس، فقد حضر العديد من الدروس حول تاريخ الحركة النقابية والماركسية، للمزيد أنظر، جيرهارد هوب، **محمد علي في برلين**، تر، محمد المنجي عمامي، مؤسسة فريديش ايبرت، ص ص 4، 9.

[3]. محمد لطفي الشايبي، المرجع السابق، ص 210.

بالحركة فيما بعد نقابات من العاصمة ومن داخل البلاد وبدأت الجامعة العامة لعموم عملة تونس نشاطها النقابي بتنظيم إضرابات في ديسمبر 1924 وجانفي 1925، جمعت بين العملة الفلاحين بالوطن القبلي وبوتنفيل وعملة المعامل الصناعية بالعاصمة وحمام الأنف[1].

وقد بقي في أذهان التونسيين اليقين بأهمية النضال الإجتماعي في الكفاح الوطني ومما يؤكد هذه الأهمية قوة رد فعل السلطات الإستعمارية وسرعته، ورغم أن كل الإضرابات التي قامت بها الجامعة العامة لعموم عملة تونس كانت مرتبطة بمطالب مهنية فقد أخذت هذه التجربة بعدا سياسيا، في نفس الوقت خلد رفيقه الطاهر حداد هذه التجربة في كتابه الشهير تحت عنوان " العمال التونسيون وظهور الحركة النقابية " وسيكون تأثيرها عميقا[2].

إلا أن الحزب الدستوري والحزب الشيوعي الفرنسي كان قد سانداها مساندة أستراتيجية إقتضتها مصلحة كل منهما، وساندها الشيوعيون بإعتبارها وسيلة لتحرير العامل التونسي من الإستغلال البرجوازي الفرنسي[3]، وقد كانت هذه المساندة سواء الحركة العمالية للإضرابات النضالية أو المساندة الوطنية للجامعة العامة كل هذا جلب لها سخط وقمع السلطات الإستعمارية الفرنسية وفي 29 جانفي 1925 أعلن الوزير الأول الفرنسي إدوارد هيريو، بمجلس نواب الشعب جملة من العقوبات ضد الجامعة العامة لعموم عملة تونس وموظفيها وخاصة ضد محمد علي مؤسسها، والذي وجهت له أيضا تهمة العمالة للألمان والشيوعيين فواكبت الحكومة الألمانية هذه الأحداث عن كثب وأدت هذه الإشارة كذلك فتح تحقيق بوزارة الشؤون الخارجية [4].

[1]. أحمد القصاب، المصدر السابق، ص 525.

[2]. خليفة الشاطر وآخرون، المرجع السابق، ص 129.

[3]. يوسف مناصرية، الحزب الدستوري التونسي (1919 . 1939)، المرجع السابق، ص 207.

[4]. جيرهارد هوب، المرجع السابق، ص 20.

المطلب الثاني: تأسيس جامعة عموم عملة تونس الثانية (1937-1938).

بعد أن اجتمعت الشؤون الإسلامية سنة 1925 لدراسة الإصلاحات المزمع إدخالها في تونس، وإن الموقف الرسمي للإقامة العامة (الرعايا الإيطاليين) قد أثاره من جديد المقيم العام منصرون (manceron) في أكتوبر 1932، وقد كتب إلى وزارة الخارجية الفرنسية بأنه إذا حكمنا المثال الجزائري الوضعية السكنية تشبه إلى حد كبير تونس، كما أنه قد بولغ في الأخطار التي ستنجر عن إنشاء منظمة الحقوق المهنية[1]، وبذلك تكونت نقابات تونسية غداة صدور مرسوم الباي المؤرخ في 16 نوفمبر 1932، والذي يمنح الحق النقابي للتونسيين فإن نشاطها بقي محدودا خاصة بين سبتمبر 1934 ومارس 1936 خلال الفترة التي إتبع فيها المقيم العام peyrouton سياسة القمع تجاه الحركة النقابية والأحزاب السياسية، وهكذا تعود أول المعلومات حول تأسيس هذه المنظمة إلى يوم 14 جوان 1936[2].

وقد كانت حركة الإضرابات والاحتجاجات التي طالت البلاد التونسية منذ ربيع 1936 إلى جانفي 1937، لم تقتصر على عملة المناجم والموانئ والنقل بل شملت أيضا العمال الفلاحين الشيء الذي أربك الاستعمار الفرنسي، هنا بدأت الصحيفة بنشر بلاغ إدارة الجمعية (نجم شمال إفريقيا)، وهي منظمة عمالية منخرطة في التجمع الشعبي الفرنسي حيث أكدت على البلاغ الاستنكاري جريدة الأمة واستدل بذلك الأمير شكيب أرسلان* في جريدة الأمة العربية[3].

---

[1]. مصطفى كريم، قضية الحقوق النقابية بتونس 1881 . 1932، تعر، عبد الجليل التميمي، المجلة التاريخية المغربية، ع3، ص 62.

[2]. خليفة الشاطر وآخرون، المرجع السابق، ص ص 130، 131.

* ولد في 25 ديسمبر 1869 في بيروت نشأ في أسرة أرستقراطية تعلم الجغرافيا والحساب والإنجليزية...فجمع بين عدة علوم وآداب كما كان كثير الترحال والسفر، عالج العديد من القضايا العربية والإسلامية وناضل في بلاده ضد الإستعمار الفرنسي وهو ما عرضه للنفي، توفي في 06 ديسمبر 1946بلبنان ومن أهم آثاره كتاب" غزوات العرب في فرنسا وسويسرا وجزائر البحر المتوسط"، للمزيد أنظر، بشير قايد، قضايا العرب والمسلمين في آثار الشيخ الإبراهيمي والأمير شكيب أرسلان، دراسة تاريخية وفكرية مقارنة، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري قسنطينة، السنة الجامعية 2009/ 2010، ص 106.

[3]. محمد لطفي الشايبي، المرجع السابق، ص 102.

وفي 7 مارس 1937 تأسست هيئة وقتية ثانية لوضع قانون أساسي للنقابة التونسية ولتحضير المؤتمر التأسيسي، ضمت إلى جانب مجموعة محمد علي حامي عناصر أخرى من بينها بلقاسم القناوي عضو الحزب الدستوري الجديد الذي أسندت إليه الكتابة العامة[1]، هذا الوضع الجديد دفع بالعمال التونسيين إلى ضرورة التكتل النقابي المستقل وبعد عدة إجتماعات تحضيرية إنعقد مؤتمر 27 أفريل 1937، رغم نجاحها في تأطير نسبة هامة من العمال التونسيون وفي قيادة عدة تحركات نقابية[2].

فضمت الجامعة الثانية عمالا من المناجم وآخرين من قطاع الفلاحة وتجار ومتجولين وباعة من السوق المركزية بتونس، بالإضافة إلى عمال الرصيف ومن الأوساط العمالية الأخرى... ، أما على مستوى التوزيع الجغرافي فنلاحظ أن الحركة وجدت خاصة في تونس وبنزرت، ودخلت المناطق الزراعية مثل: سوق الإربعاء وسوق الخميس وماطر وقنطرة الفحص، كما تمكنت من الدخول إلى مناجم المنطقة قفصة التي لم تنخرط في التجربة النقابية التونسية الأولى، كما أنها لم تستوعب عددا كبيرا من العمال في مدينة صفاقس ولمتستقطب النواة العملية المثقفة نسبيا لأن الكنفدرالية الفرنسية (CGT) إستقطبت عدد لا بأس به[3].

المبحث الثالث: رد فعل السلطات الفرنسية.

لقد كانت نشاطات الحركة العمالية المتمثلة في الجامعة العامة لعموم عملة تونس تثير قلق السلطات الفرنسية، خاصة بعد المساندة التي تلقتها من طرف الأحزاب الأخرى التي أصبحت قائمة على أساس المطالبة بالاستقلال الذاتي، والعمل على تحسين الأوضاع العامة في تونس من خلال دورها الاقتصادي والاجتماعي، ونشر الوعي الوطني وسط الشعب التونسي، كل هذه الانتصارات والنجاحات التي حققتها جامعة عموم عملة تونس سواء

[1]. علي المحجوبي، الحركة الوطنية التونسية بين الحربين، المرجع السابق، ص 129.

[2]. الأمين اليوسفي، المرجع السابق، ص 8.

[3] . خليفة الشاطر وآخرون، المرجع السابق، ص 131.

الأولى أو الثانية في سيرورة الكفاح النقابي والسياسي وإنتشارها في كامل القطر التونسي وإلتفاف الشعب حولها، كل هذا أدى إلى بروز صراعات داخل الحزب الواحد نتيجة إختلافات إيديولوجية فكانت هي نفسها العوامل التي دفعت بالسلطات الفرنسية وكل من يعادي الجامعة العامة التونسية بأن يسعى للتخلص منها.

المطلب الأول: حل جامعة عموم عملة تونس الأولى (1924-1925)

بعد أن انتشرت فكرة الحركات النقابية وفكرة التعاونيات وركزت على إصلاح الحالة الاجتماعية والاقتصادية وتدعيمها لتكون ركيزة النضال السياسي والمقاومة الوطنية[1]، من هنا بدأت السلطات الفرنسية تتفطن إلى الخطر الذي تمثله الجامعة العامة لعموم عملة تونس الأولى على نظام الحماية وذلك لإعتماد هذه الجامعة على القوى الشعبية وتجاوبها معها وقدرتها على تعبئتها وكان المقيم العام يعتقد أن مسألة الحزب الدستوري أصبحت ثانوية وأن الحركة منذ تأسيسها هي مصدر الخطر على المصالح الفرنسية بتونس، وكان يريد القضاء عليها كلما سمحت الفرصة، فانتهز فرصة الإضرابات التي جدت بحمام الأنف أواخر شهر جانفي 1925، هذا وبعد أن عارضتها إتحادات النقابات الفرنسية وتخلي الحزب الدستوري عنها[2]، وقد أعلن الوزير الأول الفرنسي إدوارد هيرو بمجلس نواب الشعب، جملة من العقوبات ضد الحركة العمالية وموظفيها وخاصة ضد محمد علي الحامي الذي وجهت له تهمة العمالة للألمان والشيوعيين.

بعد مضي أسبوع فقط أي 5 فيفري، تم إعتقال كل من محمد علي الحامي ومختار العياري وفيندوري الذي وقف حزبه الشيوعي إلى جانب الجامعة العامة، وإلتحق بهم بعد مدة وجيزة كل من الغنوشي وكبادي وعلي القروي وعلى إثر العثور على قرابة أربعين مؤلفا ألمانيا بشقة محمد علي ثم توجيه تهمة الجوسسة لهذا الأخير، عندما إنصرف الشركاء

[1]. محمد علي الداهش، المرجع السابق، ص 47.

[2]. علي المحجوبي، الحركة الوطنية التونسية بين الحربين، المرجع السابق، ص 125.

الإشتراكيون والوطنيون وخاصة الحزب الدستوري من حول الحركة العمالية الأولى وقد واكبت الحكومة الألمانية هذه عن كثب، ويعود السبب في ذلك دون شك إلى إشارة هيرو Herriot إلى إقامة محمد علي في عهد حكومة الرايخ Reich، وقد أدت هذه الإشارة وخبر إعتقاله إلى فتح تحقيق بوزارة الشؤون الخارجية وقد تكون الأبحاث قادت فان باسويتزفي بداية شهر مارس 1925 إلى التأكيد أن محمد علي وحسب الأستاذ كامبفماير Kamfmayer " كان رجلا مستقيما حريصا على عدم المشاركة في التحركات السياسية والمتطرفة"[1] وهكذا قضي على أول تجربة نقابية محلية في المهد وفي تلك الفترة إغتنمت السلط الإستعمارية قلة الزعماء الوطنيين فإتخذت إجراءات ضد الصحافة والحريات العامة وكل نشاط سياسي في أواخر 1925 وأوائل 1926، وقد سميت تلك الإجراءات بالأوامر الخادعة décrets Scélérats فأخمدت صوت الحزب الدستوري وعادت إلى تدعيم النظام الإستعماري[2]. ويقول أحمد توفيق المدني هكذا كانت الحالة عندما عمدت السلطة الفرنسية لإبعادي عن تونس، يوم 5 جوان 1925 إلى الجزائر، من أجل عمله إلى جانب الجامعة العامة لعموم عملة تونس الأولى وهكذا إستطاعت الحكومة الفرنسية في ظلم إستعماري بشع القضاء على خصومها السياسيين من جهة، وتحطيم الحركة العمالية من جهة أخرى[3].

المطلب الثاني: حل جامعة عموم عملة تونس الثانية(1937 ـ 1938).

لقد بقي الحزب الدستوري وفيا لمبادئ النضال النقابي والسياسي وفي مساندته للحركة العمالية سواء الأولى أو الثانية، وذلك منذ بداية تأسيسه في فترة العشرينات وحتى فترة الثلاثينات التي ظل فيها الحزب مساندا لنضال الحركة العمالية الثانية، وقد كانت علاقتها بالحزب الدستوري الحر الذي ساعدها في مرحلة التأسيس سرعان ما تدهورت عندما إمتنع بلقاسم لقناوي عن المشاركة في الإضراب العام الذي قرره هذا الحزب يوم 20 نوفمبر

[1]. جيرهارد هوب، المرجع السابق، ص 20.

[2]. محمد الهادي الشريف، المرجع السابق، ص ص 18 . 19.

[3]. علي المحجوبي، الحركة الوطنية التونسية بين الحربين، المرجع السابق، ص 245.

1937، إحتجاجا على القمع الإستعماري في الجزائر والمغرب الأقصى[1]، وكانت هناك أسباب كثيرة ساعدت على حل الحركة من بينها عودة الحزب الدستوري إلى سياسة التظاهر مما إضطر محمود الماطري إلى تقديم إستقالته إضافة إلى الصراع الذي شهده الحزب بين الدين والعلماني أي بعد عودة الثعالبي إلى تونس[2].

هذا ومع إنهيار الجبهة الشعبية في فرنسا (1936-1937)، فقد أثر على الحركة النقابية التونسية وزادها إصرارا في الدفاع عن مطالبها وحقوقها في مجموعة كبيرة من الإضرابات، بلغت 21 إضراب وتصاعدت إلى 36 إضراب عام 1937 في المؤسسات الإنتاجية المختلفة[3]، وقد تجلى هذا التصلب كذلك في المظاهرات التي جرت في بنزرت على إبعاد حسن النوري رئيس الشعبة الدستورية والكاتب العام للإتحاد المحلي للجامعة العامة الثانية في تونس إلى الجزائر، وأدت إلى تدخل الأمن وقتل 6 أشخاص وجرح 20 آخرين حيث إستمرت في تدخلات السلطات الفرنسية وقمع وقتل المتظاهرين خصوصا أن الكثير منهم من الشباب الذين يعانون البطالة وخصوصا النازحين منهم والقاطنين بالأحياء القصديرية، فعلى الرغم من أن مظاهرات 9 أفريل 1938، كانت تلقائية وأن الحزب الدستوري عجز عن مراقبتها فإنه قد تعرض إلى قمع لم يسبق له مثيل في البلاد التونسية منذ إنتصاب الحماية، وأعلنت السلطات الفرنسية حالة حصار وعمدت إلى حل الحزب وتعطيل الصحف الوطنية، كما فعلت في المرة الأولى ومهما يكن من الأمر فإن هذه الإجراءات التعسفية كانت بمثابة الضربة القاضية للحركة الوطنية، خصوصا النزاع بين الحزب الدستوري والحركة العمالية الذي كان قد قضى على التجربة الثانية للحركة النقابية[4].

---

[1]. خليفة الشاطر وآخرون، المرجع السابق، ص 131.

[2]. محمود شاكر، المرجع السابق، ص ص 151، 152.

[3]. محمد علي الداهش، المغرب العربي المعاصر، (الإستمرارية والتغير)، ط1، الدار العربية للموسوعات، 2014، ص ص 162، 163.

[4]. علي المحجوبي، المرجع السابق، ص ص 114، 115.

وقد كانت المعارك الدامية بين المواطنيين التونسيين والقوات الفرنسية في الكاف وتوزر ونفطة وتونس العاصمة وغيرها[1]، كل هذا زاد من الصعوبات التي أصبحت تتخبط فيها الحركة العمالية بالإضافة إلى الصراعات التي صارت تمزقها بفعل تأزم علاقتها مع الحزب الدستوري كما ذكرنا سابقا، مما سهل على السلطات الفرنسية ضربها وجاء القمع الذي تعرضت له الحركة الوطنية كذلك ليقضي نهائيا على ثاني تجربة نقابية مستقلة ولم يبقى في الساحة سوىِ (C.G.T) الفرنسية[2].

ومع ذلك وسمت مسار الحركة العمالية شخصية محمد علي، وطبعت تنظيماتها النقابية، التي أجمعت جل الكتابات التي تناولت تجربته النقابية السياسية على دوره المركزي في بناء العمل النقابي وتطور مفاهيمه وأطروحاته، فهو لم يعتبر تونس" شهيدة "الاجتياح الفرنسي خلافا إلى ما ذهب إليه الثعالبي وحزب الدستور القديم، لذلك كان اقتناعه راسخا بضرورة الرفع من وعي الطبقة العاملة والعمل على دمجها بضرورة النضال الوطني خاصة فترة الثلاثينات، ومحمد علي هو الشخصية التي أرست أسس التنظيم النقابي والتي ستظل إلى غاية الأربعينات أين ستعرف تطور استراتيجي كبير على جميع المستويات[3].

[1]. غيلان سمير طه التكريتي، المرجع السابق، ص 195.

[2]. الأمين اليوسفي، المرجع السابق، ص 8.

[3]. أمحمد المالكي، المرجع السابق، ص 357.

الفصل الثاني:

نشاط الحركة العمالية داخل تونس

مع بروز فترة العشرينات ظهرت الفكرة الأولى للعمل النقابي في تونس، وهي فكرة حديثة النشأة من خلالها تأسست الحركة العمالية الأولى على يد النقابي محمد علي، حيث كانت ركيزة النضال السياسي والمقاومة الوطنية والتي لم تدم طويلا إلا أن فكرته ظلت راسخة في نفوس التونسيون ووضعت بصمة تاريخية من خلال نشاطها، فاستمرت بذلك إلى غاية الثلاثينات بظهور حركة عمالية ثانية قضت عليها السلطات الفرنسية، هنا كان تأثير الكنفدرالية الفرنسية (C.G.T) الكبير واضحا في كثير من المستويات، فأهمية دورها بالنسبة للعمال التونسيون الذين انضموا إليها واكتسابوا الخبرة والتجربة النقابية الواسعة التي ساعدت الكثير من العمال في مواصلة نشاطهم داخل تونس والعمل بفكرة محمد علي التي ترسخت مبادئها فترة الأربعينات، وقد برز وتطور كفاحها سواء على المستوى النقابي أو الاجتماعي ليصل إلى المستوى السياسي الذي قاده الزعيم النقابي فرحات حشاد في مواجهة الحماية.

المبحث الأول: نشاط العمال التونسيين داخل الكنفدرالية العامة للشغل (C.G.T).

كانت ردود الفعل الفرنسية عنيفة تجاه سياسة الحركة العمالية، وكانت الكنفدرالية أول من قام بشن حملة عدائية ضدها، فقامت بقمعها وحلها إلا أن العمال التونسيين قرروا الانضمام للكنفدرالية الفرنسية من أجل تحسين الظروف الاجتماعية، التي باتت سياستها هي الأخرى تعمل على امتصاص العمال من كافة الأجناس وخاصة التونسيون خدمة لمصالح فرنسا الاستعمارية في توفير اليد العاملة المحلية لخدمة رأس المال الأجنبي كذلك إلهاء العامل التونسي في توفير لقمة العيش دون اللجوء إلى التفكير في الكفاح الوطني.

المطلب الأول: انضمام العمال التونسيين للكنفدرالية العامة للشغل(C.G.T).

نتيجة تفقير الحرفيين والفلاحين التونسيين بدأت تتزايد نسبة العمال شيئا فشيئا، فظهرت بروليتاريا* عمالية متنوعة الأجناس في تونس (الجزائر، المغرب الأقصى، ليبيا، إيطاليا،

* البروليتاريا proletariat، تاريخيا كان البروليتاري مواطنا من الطبقة السادسة والأخيرة في المجتمع الروماني، وفي أوائل القرن 19 إبتدأ إستعمال هذه الكلمة في الأدبيات السياسية للدلالة على الطبقات الدنيا والبائسة والمعدمة في المجتمع،=

مالطا) الذين أصبحوا يوفرون للمشاريع الاستعمارية ما تحتاجه من يد عاملة[1]، وقد قدر عدد اليد العاملة التونسية في بداية خمسينات القرن الـ 20 بـ 200.000 عامل إلا أن العناصر العمالية الأوروبية وبالخصوص الفرنسية بقيت تحتل مراتب التسيير، لهذا لم يكن العمال والموظفون التونسيون يمتلكون خبرة في العمل النقابي على عكس العنصر الأوروبي الذي خاض الصراع النقابي في بلده الأصلي، هذا وقد ظهرت أول التحركات والتنظيمات النقابية في تونس بين العمال الأوروبيين فتكونت عدة منظمات ونقابات " كالنقابة العمالية لعمال التجارة بتونس"و" المنظمة العالمية لعمال البناء بتونس"[2].

ومن أبرز المنظمات الكنفدرالية* الفرنسية (C.G.T) التي كانت تنشط بتونس منذ 1919 تحت قيادة جواشيم دورال وأندري دوران أنجليفال[3]، وكشفت بعدها جهودها لكسب منخرطين تونسيين، وهي نوع تابع للمركز النقابي العام في باريس، وبما أن النظام الإستعماري كان يحتقر العرب ويعتبرهم من الدرجة الرابعة فكانت السلط الإستعمارية تتدمجهم في منظماتها النقابية تبتز منهم إمكانياتهم، وتخرج السلط الإستعمارية بالربح ثمنا للجهد والكدح الذي يقوم به العمال التونسيين العرب ولم يمضي وقت طويل حتى شعر العمال التونسيون بما يلاحقهم من جور فبدوا ينسحبون تدريجيا[4].

=فتعتبرهم الماركسية مستغلين من الرأسمالية وتدفعهم للوصول إلى السلطة تمهيدا لقيام مجتمع لا طبقي. للمزيد أنظر، فائق طهبوب محمد سعيد حمدان، تاريخ العالم الحديث والمعاصر، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات للنشر، 2007، ص 413.

1. الأمين اليوسفي، المرجع السابق، ص 3.

2. المرجع نفسه، ص 4.

* شكل من التنظيم الإتحادي بين دول تعهد بممارسة بعض من صلاحياتها إلى سلطة مركزية مشتركة مع إبقائها على حكوماتها المميزة، وتتألف السلط المركزية أساسا من هيئة تنسيق ملزمة بإتخاذ قراراتها كافة أو معظم قراراتها على الأقل بإجماع الدول الأعضاء في الكنفدرالية للمزيد أنظر عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسية، ط2، ج5، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1990، ص 285.

3. جيرهارد هوب، المرجع السابق، ص 19.

4. الطاهر عبد الله، المرجع السابق، ص 185.

وقد وجدت بها عناصر تمرست بالعمل النقابي من بينهم المختار العياري الذي ناضل في الحزب الشيوعي والعديد من الشخصيات التونسية البارزة التي كان لها دور كبير في النضال النقابي والسياسي، فنجد تأثيرها في العديد من المستويات بما في ذلك إسم منظمتهم الجديدة وقد إستمد منها التونسيين قوانين جامعتهم الجديدة وطرق تنظيمها وكانت من بين المؤيدين لبعض الإضرابات وتبنت العديد من مطالبهم المهنية ومن بين الإضرابات الهامة نجد إضراب 1927.

وقد برز دورها أكثر أي عندما قضي على التجربتين النقابيتين السابقتين الأولى والثانية بحيث لم يبقى في الساحة مرة أخرى سوى الكنفدرالية (C.G.T)، نفذها عمال الترام وعمال الرصيف، وبرزت الحملة في إطار التنافس الحاد بين الكنفدرالية العامة للشغل (C.G.T) والكنفدرالية العامة الموحدة (C.G.T.U) ذات النزعة الشيوعية، لجلب عمال شمال إفريقيا من بلدانهم ومن الهجرة إلى صفوفها، ثم ساهمت الجبهة الشعبية الفرنسية في توحيد المنظمتين النقابيتين (C.G.T) و(C.G.T.U) خلال مؤتمر تولوز في مارس 1936 في تدعيم الإتحاد النقابي الذي استفاد من توحيد فرعي النقابتين الفرنسيتين[1].

هذا وقد تدخلت الكنفدرالية من قبل في إدخال بعض التعديلات في الحركة العمالية الأولى (1924-1925)، وبعد فشل الكاتب العام للكنفدرالية "ليون جوهر" في إقناع محمد علي ورفاقه في شهر أكتوبر بالتخلي عن مشروعهم الإنفصالي بدعوى الحاجة إلى الوحدة النقابية[2]، وتؤكد بعض المعلومات أنه خلال صيف 1936 الذي مثل ربيع التعبئة العمالية في الإيالة التونسية، بعده إلتحقت أفراج كبيرة من الأجراء التونسيين بالعمل النقابي المنظم في صلب الكنفدرالية العامة للشغل (C.G.T)، حيث فاق عدد المحليين عدد الأوروبيين كما

[1] . خليفة الشاطر وآخرون، المرجع السابق، ص ص 128، 129.

[2] . جيرهارد هوب، المرجع السابق، ص 19.

إرتفـع عـدد ممثلـي التونسـيين فـي الهياكـل القياديـة لهـذه المنظمـة التـي بـدأت تتمـرس فيهـا بالنشاط النقابي[1].

لكن الطليان كانوا يتنافسون تنافسا شديدا على الأيدي العاملة المحلية (التونسية)، فلم يكن في استطاعة أي حزب يساري إغضابهم في نفس الوقت أدرك العمال التونسيون غلبة العامل العنصري على العامل المثالي[2]، فكانت من بين نشاطات العمال التونسيون في الكنفدرالية وأبرزها: اندلاع أول اصطدام بصفاقس يوم 14 جوان 1936 في معمل الفوسفاط الرفيع " رينو"، ثم عمت الشرارة تونس وبنزرت ومراكز صناعية أخرى مما مكن من الحصول على نتائج سريعة، وقد أنجرت عن "اتفاقية القصبة" التي احتوت إلى جانب تحسين الأجور على:

. تحديد ساعات العمل الأسبوعية إلى 40 ساعة.

. عطل خاصة الأجر في الصناعة والتجارة والمهن الحرة.

. العقود المشتركة.

كما ارتفع عدد ممثلي التونسيين في الهياكل القيادية لهذه المنظمة التي بدأت تتمرس فيها بالنشاط النقابي بعض العناصر التي ستؤسس غداة الحرب العالمية الثانية الحركة العمالية (1944-1956)، ومن بينهم فرحات حشاد في سوسة والحبيب عاشور في صفاقس، ورغم ذلك لم تزل التناقضات بين مختلف فئات الأجراء قائمة وهي مدعومة بفوارق في الأجور، التي بقيت مرتبطة ارتباطا وثيقا بالانتماء القومي، وقد برزت هذه التناقضات في بعض المناسبات مثل الإضرابات التي أنجزت عنها حوادث دامية في مارس 1937 في

[1] . خليفة الشاطر وآخرون، المرجع السابق، ص 130.

[2] . صلاح العقاد، المرجع السابق، ص 334.

مناجم المتلوي والمضيلة حيث انفصل العمال الأوروبيون عن المضربين التونسيين، وساهم هذا في تطور الظرفية السياسية التي اتسمت بنمو سريع للحركة الوطنية[1].

المطلب الثاني: تكـوين نقابات مستقلة.

لقد كانت هناك جملة من الأسباب التي ساعدت العمال التونسيون في تكوين نقابات مستقلة عن الكنفدرالية الفرنسية، ومن بينها أن تونس عرفت أثناء الحرب العالمية الثانية (1939-1945) فترة انتعاش غير متوقعة لأغلب صغار الحرفيين والتجار ومتوسطهم بالرغم من إرسال السلطات لعدد منهم إلى جبهات القتال، إذ إنخفض الإنتاج في فرنسا بسبب الإنصراف إلى خدمة المجهود الحربي وكذلك بسبب الإحتلال النازي، وتعذر على فرنسا إستيراد المنتوجات الصناعية التي كانت تعتمد عليها تونس لإشباع حاجاتها والتحق عدد لا يستهان به من التجار والصناعيين الفرنسيين إلى جبهات المعارك، حيث إستفاد العديد من الحرفيين والتجار من هذه الأوضاع، وذلك بصنع السلع التي إنقطع ورودها على تونس، هذا وقد توافد على البلاد التونسية منذ بداية نوفمبر 1942 حوالي 250.000 جندي ألماني وإيطالي وأكثر من نصف مليون جندي من القوات الحليفة (إنكليز، أمريكيون، أستراليون، فنلنديون، هولنديون، هنود) وقد نشط تواجد هذه الجيوش التجارة الداخلية[2].

في ظل ثقل الحركة الوطنية التونسية التي تركز جهودها على الحزب الدستوري وبفرعيه القديم والجديد خلال هذه الفترة إستطاعت مجموعة من الشباب الدارسين في فرنسا ومن أبرزهم: الحبيب بورقيبة*، ومحمود الماطري، والطاهر صفر والبحري قيقة فقد تبنوا

---

[1] . خليفة الشاطر وآخرون، المرجع السابق، 130.

[2] . الهادي التيمومي وآخرون، المغيبون في تاريخ تونس الإجتماعي، المجمع التونسي للآداب والفنون والعلوم . بيت الحكمة، 1999، ص 469.

* 1900 ـ 2000 أطلق عليه عدة ألقاب منها" الزعيم" والمجاهد الأكبر" و"الرئيس الأبدي"و" صانع الأمة" عاش مناضلا لا يشق له غبار وزعيما لامعا بلا منازع، درس المحاماة بباريس كانت ثقافته وتكوينه ثقافة فرنسية بإمتياز، مؤسس الحزب الدستوري الجديد 1934م، للمزيد أنظر، الصافي سعيد، بورقيبة سيرة شبه محرمة، ط1، رياض الريس للكتب والنشر، 2000، ص 13، وعبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسية، ج2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ص 157.

أستراتيجية مؤسسة على تنظيم الجماهير وتعبئتها بالتأكيد على ضرورة تشديد النضال ضد فرنسا، والإهتمام بالقضايا الإجتماعية والإقتصادية للشعب، والعمل على توسيع القاعدة الإجتماعية للحزب بحيث تضم العمال والفلاحين، وقد أصبح الحبيب بورقيبة رئيسا له بعد مؤتمرقصر هلال[*1]، في هذا الظرف بدأت تبرز على الساحة السياسية تحركات تعتمد على الجماهير الشعبية وتتبنى مشاغلها والعمل على تلبية مطالبها وهي قاعدة معتمدة من طرف الحزب كما ذكرنا سابقا وكما إعتمدها النقابيون كذلك وعلى رأسهم فرحات حشاد[2].

وعند وصول الجبهة الشعبية إلى السلطة في فرنسا عام 1936، وما إنجر عن ذلك من إنفراج سياسي نسبي، عاد الحرفيون والتجار إلى تأسيس النقابات من جديد وقد ظهرت جامعة نقابية تربط بين كل هذه النقابات هي "إتحاد النقابات التونسية للأعراف" ورغم صدور أمر جديد يوم 12 جوان 1937 للحد من إنتشار الصناعات المحلية فقد واصل أصحاب الآلات العصرية التحيل على القانون، وقامت تجميع تعاونيات الصناعات الحرفية الفنية عام 1937 في صلب جامعة تحت إسم "إتحاد الشركات التعاضدية للصناعات الحرفية والمعاشية بتونس" وتعاونيات الصناعات الحرفية المعاشية عام 1940 تحت إسم "إتحاد الشركات التعاضدية للصناعات الحرفية والمعاشية بتونس"والتعاونيات الحرفية الريفية عام 1942 تحت إسم "الشركات التعاضدية للصناعات الحرفية الريفية"[3].

وفي ظل هذه الظروف دخل حشاد في مشاورات مع النقابيين الوطنيين بتأسيس نقابات تونسية مستقلة بعدما سئم من الممارسات العنصرية التي كانت تسلكها نقابة (C.G.T) إزاء

---

[*] في عام12 مارس 1934 إنعقد المؤتمر إنشق الحزب بين القيادات القديمة والجديدة، وقد إتهمت العناصر الشابة قادة الحزب القدامى، بقلة الإهتمام والدعاية بين الجماهير فقامت هذه العناصر الشابة (العصرانية) بتأسيس الحزب الدستوري الحر. للمزيد أنظر، محمد علي الداهش، دراسات في الحركات الوطنية ...، المرجع السابق، ص 48.

[1]. محمد علي الداهش، دراسات في الحركات الوطنية والإتجاهات الوحدوية في المغرب العربي، المرجع السابق، ص 48.

[2]. عبد الكريم عزيز، المرجع السابق، ص 366.

[3]. الهادي التيمومي، المرجع السابق، ص ص 462، 467.

العمال التونسيين، وكان قد تعرف على المنجي سليم وعلي البهلوان وصالح بن يوسف ووجد منهم كل المساندة لبعث نقابات تونسية[1].

ويعتبر مسعود علي* الكاتب العام لأول نقابة تونسية مستقلة والكاتب العام المساعد "لإتحاد النقابات المستقلة بالجنوب"، تأسست في جانفي 1944 وهي النقابة التونسية لموظفي عملة شركة صفاقس وقفصة[2]، ويبدو أن تكوين هذه النقابة ذي النزعة الحرفية الضيقة يعود إلى رفض بعض الفرنسيين إنضمام التونسيين إلى نقابة شركة صفاقس قفصة مستغلين التعاطف مع ألمانيا[3]، وهذا ما دعته السلطات الفرنسية عندما قررت القضاء على الزعماء الوطنيين بدعوى تعاونهم مع سلطات المحور[4].

وقد ورد في محضر الجلسة العامة للنقابة التونسية لموظفي شركة صفاقس وقفصة المنعقدة يوم 12 مارس: " إن الرفيق فرحات حشاد من الإتحاد المحلي قد قدم عرضا واضحا حول الحركة النقابية ودعا إلى وحدة الجميع للتغلب على كافة العراقيل"، ويعتبر هذا دليل يثبت قرار الإنسلاخ من الـ(C.G.T)، لم يتخذ قبل مؤتمر الإتحاد النقابي للـ(C.G.T) ولئن

[1] . عبد الكريم عزيز، المرجع السابق، ص 366.

* هو أصيل جزيرة قرقنة ولكنه عاش بصفاقس حيث كان والده يشتغل بالشرطة وكان هو موظفا بشركة صفاقس ـ قفصة وكان الوحيد الملم نسبيا بالفرنسية من بين عمال الشركة ولذلك طلب منه مجموعة من العمال أن يكون كاتبا عاما للنقابة بعد أن عملوا على تكوينها، ولقد قبل مسعود علي هذا الدور إثر موافقة والده كما أنه دخل البوليس الفرنسي في فترة تأسيس النقابة وسكن مقرها، ويقول في خطابه يوم 13 جويلية 1946:" أن هدفه هو الدفاع عن مصالح المنخرطين المادية" وإنطلاقا من هذا الهدف لم يكن يرى مشكلا في وجود الفرنسيين بل لم يكن يطيق كلمة فضل "الوطن الأم" فرنسا. للمزيد أنظر، عبد السلام بن حميدة، المرجع السابق، ص ص 5، 6.

[2] . عبد السلام بن حميدة، الحركة النقابية الوطنية للشغيلة بتونس 1924 . 1925، تر، رضا بسباس وآخرون، ط1، ج2، دار محمد علي الحامي للنشر، صفاقس، 1984، ص 5.

[3] . خليفة الشاطر وآخرون، المرجع السابق، ص 132.

[4]. علال الفاسي، الحركات الإستقلالية في المغرب العربي، ط6، مطبعة النجاح الجديدة ، الدار البيضاء، 2003، ص 86.

فشل حشاد خلال هذا المؤتمر في الإنتخابات فإنه من العبث إعتبار هذا الفشل من بين أهم أسباب القطيعة مع الكنفدرالية العامة للشغل لأن الخلاف عميق ويشمل العديد من الميادين[1].

فبادر في 19 مارس 1944 بالإستقالة من الإتحاد المحلي للكنفدرالية العامة للشغل (C.G.T) ثم بعث ورفاقه نقابة تونسية مستقلة يوم الأحد 19 نوفمبر 1944 وكان أمينا عاما لها سميت " جامعة النقابات المستقلة لعمال الجنوب التونسي" وتواصل العمل النقابي والزيارات التي يقوم بها حشاد في منطقة المناجم وغيرها، بعث خلالها عدة نقابات وبعثت عديد النقابات بصورة موازية في الشمال والساحل، ووضع الحزب ثلة من الشباب الدستوري لتحقيق الأهداف التي كان يرمي إليها[2].

ومما لا شك فيه أن هذا المؤتمر الذي كرس القطيعة مع الكنفدرالية العامة للشغل يمثل منعرجا هاما في حياة حشاد وفي تاريخ الحركة النقابية في بتونس، ورغم أنه أنداك لدى حشاد ولدى أي من رفارقه ممثلي جهة صفاقس مشروع لتكوين نقابات مستقلة فقد أصبح ذلك واردا لا محالة[3]، كما حرص حشاد على أن يكون إسم نقابتهم يختلف عن إسم الكنفدرالية العامة الفرنسية للشغل، لكي لا تكون هناك دلالة في الإسم ترمز للمنظمة السابقة C.G.T وذلك لتكون الإستقلالية حتى في الإسم، كما أن حشاد إختار مقر المنظمة في صفاقس[4]، وكون حشاد نقابة الأشغال العامة بينما أعاد الحبيب عاشور إلى الوجود نقابة أعوان البلدية وقام أصدقاء آخرون له ببعث نقابة في قطاع البناء وأخرى في معاصر الزيت وفي المستشفى وغير ذلك من القطاعات المهنية، وكانت مدينة صفاقس قد نشطت قطاع البناء وجلب العديد من سكان المناطق الريفية المجاورة ونشطت الحياة الجمعياتية[5].

---

[1] . خليفة الشاطر وآخرون، المرجع السابق، ص 133.

[2] . عبد الكريم عزيز، المرجع السابق، ص 633.

[3] . خليفة الشاطر وآخرون، المرجع السابق، ص ص 133، 134.

[4] . نور الدين حشاد، فرحات حشاد وتأسيس الإتحاد العام التونسي للشغل، مجلة الثقافة، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، ع 86، مارس 1985، الجزائر، ص 92.

[5] . خليفة الشاطر وآخرون، المرجع السابق، ص 132.

المبحث الثاني: تـأسيس الإتحاد العام التونسي للشغل.

بعدما إفتكت السلطات الفرنسية بالحركة النقابية التونسية، ظنا منها أنها لم تعد هناك منظمات نقابية تونسية أخرى تناهض السياسية الإستعمارية الفرنسية مع نفي وإعتقال بعض الزعماء الوطنيين، إلا أن فكرة محمد علي حامي لم تمت فقد ظلت راسخة لدى كل عامل ومناضل تونسي يدعوا لسبيل الحرية والإستقلال عن السياسة الفرنسية التي ظلت تستغل كل طاقات الشعب التونسي، وقد وجدت في من يعيد تطبيق أفكار محمد علي حامي للمرة الثالثة وهو فرحات حشاد وتأسيسه للحركة العمالية كان من خلالها ساعيا لتحسين الوضع الإقتصادي والإجتماعي المستغل من طرف فرنسا الإستعمارية مطالبا بكافة حقوقهم المادية والمعنوية، وتوطيد علاقاتها بالأحزاب الوطنية والمنظمات النقابية الأخرى داخل وخارج تونس من أجل التعبئة الجماهيرية والعمل في سبيل إستقلال تونس.

فكان فرحات حشاد الزعيم النقابي الذي أخذت سياسته في الحركة العمالية بعدا سياسيا، ليعتبر أول من حمل لواء المبادرة وزينها بطابع التنظيم والتسيير المحكم حتى تكون خير منافس للمنظمات الفرنسية وفي مواجهة الحماية الفرنسية بالدرجة الأولى.

المطلب الأول: نشأة الإتحاد العام التونسي للشغل.

أثناء الحرب العالمية الثانية ومع هزيمة فرنسا أمام ألمانيا النازية في جوان 1940، أصبحت السلطات الفرنسية في تونس تابعة لحكومة "فيشي" الموالية للألمان فإستغلت الحركة الوطنية التونسية (الحزب الدستوري الحر) ظروف فرنسا[1]، فإتخذت جميع الإتجاهات السياسية بالبلاد من أجل ضبط بيان الجبهة التونسية في 22 فيفري 1945 الذي يطالب بمنح الإستقلال الداخلي للبلاد التونسية[2]، إضافة إلى أن الحكومة الفرنسية أصدرت قرارا بعودة الحياة الطبيعة إلى فرنسا وإنعكس ذلك على سياستها في تونس كما في الجزائر، فقد

[1] . محمد علي الداهش، دراسات في الحركات الوطنية والإتجاهات الوحدوية في المغرب العربي، المرجع السابق، ص 49.
[2] . أحمد القصاب، المصدر السابق، ص 601.

طرح الجنرال ماست مشروعا للإصلاحات الإدارية، وجاء ذلك في محاولة لإمتصاص النقمة الشعبية التي تولدت من حملات الإعتقال والنفي والإعدام بحق الشعب وقواه الوطنية، فلم تؤثر هذه الإصلاحات في نظام الحماية، فالسلطة كلها بقيت بيد المقيم العام الفرنسي ومساعديه من الموظفين الفرنسيين وعليه أجمعت الأحزاب الوطنية والمنظمات النقابية والمهنية على رفض المشروع الإصلاحي، ودعوة الشعب إلى تشديد الكفاح في سبيل الحرية والإستقلال[1].

وقد برز حشاد هنا وفي هذه الفترة كمنسق ومنشط لمجموعة من العناصر، فرض نفسه نظرا لنشاطه المتميز وتطلعاته الواسعة التي مكنته من القدرة على التأليف التي كانت نادرة آنذاك في الأوساط العمالية وإستعداده للتضحية بوقته لفائدة القضايا التي يؤمن بها[2]، من هنا أحس حشاد بأن الحركة النقابية يجب أن تكون إجتماعية قومية، وهكذا بدأ بإنشاء نقابات مستقلة واضعا نصب عينه أن مشكلة العامل العربي في شمال إفريقيا تختلف عن مشاكل غيره من العمال، لأنه مستعمر فعليه أن يناضل حتى يحرر نفسه ويحرر بلاده، وإنتقل حشاد بعد ذلك من صفاقس إلى تونس فوجد فكرته منتشرة هناك فقام بعد ذلك بجمع النقابات المستقلة في الشمال والجنوب في منظمة واحدة[3]، وهي حركة نقابية تونسية تلقت دفعا قويا بفضل الظروف (وقد تمثلت في إرتفاع مشط في الأسعارخاصة) وقد تأسست يوم 20 جانفي 1946(U.G.T.T)،فكانت نقابة تونسية من حيث العناصر البشرية المكونة لها وكان شأنها شأن جامعة محمد علي تربط المطالب الإجتماعية بالقضية الوطنية ربطا متينا، كما تعاونت مع الحزب الدستوري الجديد تعاونا وثيقا[4].

[1] . محمد علي الداهش، المغرب العربي المعاصر، المرجع السابق، ص 170.

[2] . خليفة الشاطر وآخرون، المرجع السابق، ص 134.

[3]. محمد الصافي، ملامح من النضال السياسي المشترك للنقابات العمالية المغاربية خلال مرحلة الكفاح الوطني، جريدة المستقبل العربي، د.ع، ص 103.

[4] . محمد الهادي الشريف، المرجع السابق، ص 130.

وتعتبر منظمة وطنية نقابية تونسية عريقة، أسسها المناضل النقابي فرحات حشاد للدفاع عن حقوق الطبقة الشغيلة من إستغلال المعمرين الفرنسيين وساستهم وجلب الإستقلال التام للبلاد[1]، وقد تم ذلك بعد دعوة المؤتمر في قاعة الخلدونية بتونس حضره جميع قادة النقابات، وبعد إنتهاء المؤتمر أنتخب حشاد أمينا عاما للمنظمة النقابية الكبرى وهي الحركة العمالية وقد آمن حشاد بأن هذه الحركة في تونس يجب أن تكون حركة قومية سياسية، وكان إيمانه هذا قائما على أبسط قواعد المنطق العقلي السليم ، إذ كيف يتم للحركة النقابية في تونس نيل حقوقها المتعلقة بالمسائل الإقتصادية والإجتماعية بينما تهدف سياسة الإستعمار إلى تحطيم كل تحسين وكل تقدم يزيد من وعي الشعب[2].

وقد ضمت الحركة العمالية عدد لا يستهان به من الحرفيين والتجار الصغار، وتعود هذه المفارقة إلى أن الأوضاع المادية لهؤلاء الأعراف الصغار متدنية جدا وأسوأ أحيانا من أوضاع العمال، كما أنهم عمال في فترات معينة من السنة، وليسوا تجارا أو حرفيين فقط[3]وسرعان ما إرتفع عدد المنخرطين إلى 100.000 سنة 1950، وهذه الزيادة دليل على الحنكة وحسن التسيير التي كان يتمتع بها فرحات حشاد، الذي حمل على عاتقه تحسين حاضر ومستقبل العامل التونسي، فظهرت بذلك مطالبه النقابية والمتعلقة بالزيادة في الأجور وأنظمة التقاعد والعطل خالصة الأجر وغيرها من المطالب التي إعتبرها حق أساسي، يجب أن يتمتع به العامل التونسي مثله مثل العامل الأوروبي الذي لا يمتاز عنه في شيء[4].

وكان هدف الإتحاد العام التونسي للشغل في تونس هدف وطني يرمي إلى مقاومة الإستعمار، عندها يتم تحرير البلاد ويصبح النضال من أجل التغيير الإجتماعي أمرا مثمرا وإيجابيا، فالعامل في تونس وفي هذه الفترة كان يحمل أعباء مسؤوليتين جسيمتين إزاء هذا

[1]. مصطفى القلعي، الإتحاد العام التونسي ودوره في مستقبل تونس، مجلة العرب، ع 9707، 2014، تونس، ص 9.
[2]. الطاهر عبد الله، المرجع السابق، ص 196.
[3]. الهادي التيمومي، المرجع السابق، ص 474.
[4]. نور الدين حشاد، المرجع السابق، ص 98.

الواقع، النضال من أجل التحرير الوطني والنضال من أجل التحرر الاجتماعي، ولم يتوقف عمل الحركة العمالية التونسية على التنظيم فقط، بل تعداه إلى نشر الروح الوطنية الصحيحة في نفوس العمال وتعليمهم أسس الحياة الاجتماعية المتحررة من كل استعباد استعماري كان إقطاعيا أو برجوازيا، لذلك أن الوعي الكامل للمبادئ الوطنية قد حطم جميع المحاولات التي قامت بها النقابات الأجنبية والاستعمارية للتغلغل داخل صفوف العمال التونسيين، وقد برهنت الحركة العمالية أنها كانت دائما في طليعة الكفاح الوطني[1].

المطلب الثاني: التعريف بشخصية فرحات حشاد

ولد فرحات حشاد في 2 فيفري 1914[2]، في جزيرة العباسية إحدى جزر قرقنة مقابل مدينة صفاقس، في عائلة صيادي أسماك فقيرة وبعد وفاة والده اضطر إلى ترك الدراسة بعد أن حصل على الشهادة الابتدائية[3]، سنة 1929 بملاحظة "حسن"، واستطاع أن يحقق حلم والده وأصبح من فئة أبناء "قرقنة" حاملي الشهادة، والذين أصبح لديهم المؤهل العلمي الذي يتيح لهم فرصة الإنفلات من القرعة ويعفيهم من أداء الخدمة العسكرية، وبهذا لم يستطع حشاد إكمال مشواره الدراسي، ولم يتمكن من المواصلة للمرحلة الثانوية، لكنه لم يتوقف عند هذا بل سعى إلى تثقيف نفسه وتكوين شخصيته القوية وآرائه المستقلة من خلال المطالعة المستمرة والقراءة والبحث، وقد اضطر حشاد في هذه الفترة للانتقال إلى مدينة سوسة، أين يسكن أخواله[4].

حيث أصبح عاملا منذ سن الرابعة عشر في ميناء صفاقس للإنفاق على والدته وإخوته الصغار الثلاثة ولما صار في السادسة عشر أصبح معاون سائق في الشركة التونسية للنقل

[1]. الطاهر عبد الله، المرجع السابق، ص ص 196، 197.
[2]. عبد السلام بن حميدة، المرجع السابق، ص 8.
[3]. عبد الوهاب الكيالي، المرجع السابق، ج5، ص 391.
[4]. نور الدين حشاد، المرجع السابق، ص 81.

البري بالساحل (S.T.T.A.S)[1]، وهي شركة فرنسية خاصة، وبداية من هذه الخطوة التي تعتبر التجربة الأولى لفرحات حشاد، استطاع أن يكون نفسه بنفسه، بفضل ذكائه وحنكته وسرعته البديهية تعلم الضرب على الآلة الكاتبة وأسرار العمل الإداري في بضعة أشهر فارتقى إلى درجة كاتب إداري[2].

بدأ حياته المهنية والنقابية بسوسة سنة 1936، وأصبح يشتغل بعد نجاحه سنة 1940 في مناظرة الإنتداب بالأشغال العامة بصفاقس كاتبا محتسبا[3]، فكانت له آنذاك علاقات طيبة بالحزب الشيوعي بتونس، ولم يقم بإعادة بناء نقابات جامعة عموم العملة التونسية إلا بعد 1943 بمعية مناضل شيوعي فقط بل قد يكون تدخل في بعض اجتماعات الحزب الشيوعي، ومازال بعض مساعديه القدامى يتذكرون إجتماعا للحزب الشيوعي أدان فيه حشاد ممارسة "البقشيش المنظم" في الإدارة وقد إستفاد حشاد كثيرا من وجوده بالكنفدرالية العامة للشغل من ناحية تكوينه النظري والعملي، إذ تمكن هذا العصامي من العبير أمام الجماهير ومن الكتابة وهو يقر: بأن العامل التونسي يجب أن ينخرط في الكفاح المزدوج ضد رأس المال المستثمر من جهة وضد الإستعمار الغاشم من جهة ثانية.

وتفاديا لكل جدل حول مدى وعي حشاد الطبقي يقال أنه كان شاعرا بهويته الطبقية، نظرا لإحساسه بإنتمائه لكتلة تفترض وحدة الموقف إزاء الآخرين، وقد تكاثر إستعمال حشاد لعبارة طبقية ودون أن تدعى أنه كان يعطيها مدلولا دقيقا يمكن أن نلاحظ أنه يضع العمال مرتبطين بالعمل، والآخرين في علاقة برأس المال وإن بدا أن هذين الجانبين من شخصية حشاد أي جانب العامل وجانب الإنتماء الطبقي قديما عبر حياته النضالية في صلب الكنفدرالية[4]، وخلال هذه السنوات التي عمل فيها حشاد لم تعد أعمال المؤسسة سرا بالنسبة

[1] . عبد الوهاب الكيالي، المرجع السابق، ج 5، ص 391.

[2] . خالد عبيد، فرحات حشاد الشهيد الرمز: شهيد الشعب والقضية، مجلة الحقائق، ع51، 2007، ص 2.

[3] . خليفة الشاطر وآخرون، المرجع السابق، ص 131.

[4] . عبد السلام بن حميدة، المرجع السابق، ص ص 8، 9.

إليه، حيث كان مطلعا على كل شيء فيها وملم بكل خباياها وأسرارها، وبفضل إخلاصه وأمانته إستطاع أن يحصل على ثقة زملائه في العمل بهذه الطريقة ومن خلال كل الخبرة التي تحصل عليها مكنت تعاملاته وعلاقاته المختلفة من الإنخراط جسميا وروحيا في العمل النقابي بإنضمامه لـ (C.G.T)التي تأسست عام 1919م وهي إمتداد للنقابة الفرنسية في باريس[1].

أنتخب عضوا بالإتحاد المحلي في هذه المنظمة وعضوا بالمكتب الجامعي لها، وقد كان حشاد في نفس الوقت متأثربخطابات بورقيبة عندما كان في سوسة[2]، حيث كان بورقيبة يعبر بوضوح عن توجهاته واستراتيجيته في عدة مؤتمرات للحزب الدستوري حول الإستقلال[3].

هذا وقد أعطت الحرب العالمية كما هو الشأن في فرنسا الأولوية للمعركة السياسية داخل الحركة النقابية وتماما مثلما هو الشأن في فرنسا، فلعب المناضلون الشيوعيون بتونس دورا لا يخلوا من أهمية في المقاومة السرية ضد قوى المحور التي سيطرت على البلاد التونسية بين نوفمبر 1942 وماي 1943، مما دعم تأثيرهم على الحركة النقابية وقد كرس مؤتمر الاتحاد الإقليمي للكنفدرالية المنعقد يومي 18 و19 مارس 1944 هيمنة العناصر الشيوعية على المنظمة النقابية حيث وقع انتخاب 17 مناضلا شيوعيا في الهيئة الإدارية التي تضم 21 عضوا، وقد أنجر عن هذا المؤتمر انسلاخ مجموعة من النقابيين التونسيين ينتمون إلى جهة صفاقس ومنهم فرحات حشاد نفسه[4].

عندها كثف حشاد من اتصلاته بالعمال التونسيين وتمكن في نفس السنة 1944 من تأسيس نقابة تونسية هي "الاتحاد العام التونسي للشغل " التي وإن لم تكن شيوعية لم تكن في نفس الوقت عنصرية، حيث فتحت أبوابها للعمال الفرنسيين شريطة أن يعترفوا بالطابع

---

[1] . عبد الوهاب الكيالي، المرجع السابق، ج 5، ص 491.

[2] عبد الكريم عزيز، المرجع السابق، ص 363.

[3] . الطاهر بلخوجة، الحبيب بورقيبة . سيرة زعيم . شهادة على عصر، ط1، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، 1999، ص 4.

[4] . خليفة الشاطر وآخرون، المرجع السابق، ص 132.

العربـي التونسـي للنقابـة وبالفعل إنخـرط فيهـا عدد وإن كـان قليلا، هكذا تحققت أمنيـة محمد علـي التـي كـان يطمـح إليهـا منذ العشرينات، التـي ناضـلت سياسيا ونقابيـا فـي ظل تعرضـها لعدة هجمات من طرف السلطات الفرنسية، هذا لم يمنعها من الإستمرار في النضـال وتكثيف نشـاط الحركـة العماليـة التونسية لكسب حلفاء فـي داخل وخـارج تونس، إلا أن فرنسـا أدركت أبعاد الخطر التي يمثلها المناضل حشاد، وقد كتبت المجلة الإستعمارية الأسبوعية "باريس" التي كان يديرها أعضاء اليد الحمراء* حيث حرضت وبشكل علني التخلص من حشاد، وبعد أسبوع واحد من ذلك أغتيل حشاد يوم 5 ديسمبر 1952 بعد أن إعترضت طريقه سيارة تابعة لليد الحمراء وأمطرته وابلا من الرصاص[1].

وقد عثر على جثته بعد بضعة كيلومترات من وقوع الحادثة وذلك في نفس اليوم 5 ديسمبر، وتحدثت "الأسبوعية الفرنسية" L hebdo français عن ثلاث فرضيات:

. عملية إنتقام بين أطراف من الحزب الدستوري الجديد

. تصفية حساب لصالح الحزب الشيوعي.

ـ إغتيـال قامـت بـه مجموعـة مـن منظمـة "الـدفاع الـذاتي"، وهـي الفرضـية الأقـرب إلـى الصحة[2]، ووقع التعرف على أحد قتلته jean Sluciani وقع تهريبهم من المطار العسكري ببنزرت إلى مطار Marignane بفرنسا[3]، وأفقد هذا الحدث الشعب التونسي قائدا أساسيا،

*وتسمى La Main rouge التي تولى قيادتها أعضاء بارون في الإدارة الإستعمارية في تونس مثل: "Pons" الكاتب العام لدى المقيم الفرنسي العام والعديد من محافظي الأمن وقد عمد المتطرفون الفرنسيون سنة 1952 إلى بعث حركة إرهاب سرية منظمة تتفق عليها جمعية المعمرين وتتكون من عصابات متدربة تقوم بإغتيال المناضلين في وضح النهار وتحت أنظار السلطة الفرنسية ، إغتالت أكثر من 65 شخصية من قادة الحزب والمقاومة أمثال الشهيد الهادي شاكر الذي قتلوه قرب منزله في نابل للمزيد أنظر، عبد الكريم عزيز، المرجع السابق، ص 352. وعبد الوهاب الكيالي، المرجع السابق، ص 492.

[1] . عبد الوهاب الكيالي، المرجع السابق، ج 5، ص 492، 493.

[2] . عبد السلام بن حميدة، المرجع السابق، ص 19.

[3] . عبد الكريم عزيز، المرجع السابق، ص 370.

وحرمت البلاد من إحتمال وجود قيادة عمالية بديلة، والملاحظ أنه لم يقع تحقيق فعلي حول إغتيال حشاد لا قبل الإستقلال ولا بعده وهو ما يجعل مهمة المؤرخ صعبة[1].

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للإتحاد العام التونسي للشغل.

كانت الكنفدرالية العامة للشغل قد رسخت بعض المبادئ النقابية الأساسية لدى حشاد ومن معه فإستفادوا من خبرة مؤطريها[2]، في نفس الوقت عمل حشاد على أن يكون الهيكل التنظيمي للحركة العمالية، يرقى إلى مستوى الهيكل التنظيمي لـ [3](C.G.T)، وتقسم الحركة العمالية هيكلها إلى سبعة أقسام هي[4]:

1 . المؤتمر الوطني للإتحاد العام التونسي للشغل: ويعد هذا المؤتمر أعلى هيئة في الحركة العمالية[5]، المقررة إتجاهاتها العامة الواضعة لنظامه الداخلي، وهو يتكون من أعضاء ينوبون عنه مباشرة بعد أن يتم إنتخابهم في نطاق النقابات والمؤتمر هو الذي ينتخب الهيئة الإدارية.

2 . المجلس القومي للإتحاد:

وهو الهيئة الثانية في المنظمة، ويجتمع هذا المجلس مرة كل ستة أشهر على شكل مؤتمر وطني، من ممثلي الإتحادات الجهوية والمحلية والجامعات القومية وتقدم الهيئة الإدارية لهذا المجلس القومي تقارير عن نشاط سير الإتحادات ككل، ويجب أن تكون آرائه ضمن الخطوط التي رسمها المؤتمر الوطني، وله الحق في إملاء آرائه على الهيئة الإدارية.

---

[1] . عبد السلام بن حميدة، المرجع السابق، ص 18.

[2] . خليفة الشاطر وآخرون ، المرجع السابق، ص 137.

[3] . نور الدين حشاد، المرجع السابق، ص 98.

[4] . الطاهر عبد الله، المرجع السابق، ص 198.

[5] . سعد توفيق البزاز، الحركة العمالية في تونس نشأتها ودورها السياسي والإقتصادي والإجتماعي (1924-1959)، زهران للنشر، الأردن، 2015، ص 86.

3 . المكتب التنفيذي للإتحاد العام التونسي للشغل:

هو الذي ينفذ قرارات الهيئة الإدارية، وأعضاءه هم أعضاء في الهيئة الإدارية والأمين العام هو الذي ينسق أعمال الحركة العمالية العامة، ويعتبر فرحات حشاد هو أول من تقلد هذا المنصب وسيره.

4 . الإتحادات الجهوية والجامعات القومية:

وقد تعتبر هاتان الهيئتان الرئيسيتان من بين الهيئات التابعة للمكتب التنفيذي للحركة العمالية التي تتفرع منها عشرات النقابات والإتحادات المحلية والجامعات الداخلية المرتبطة جميعهابالمكتب التنفيذي الرئيسي[1].وكل إتحاد جهوي يسهر على الحياة النقابية وعلى التنظيم النقابي من جهته ومن بين عدد الإتحادات التابعة للحركة العمالية هو 15 إتحاد.

ويقسم الإتحاد العام للشغل نفسه أي الحركة العمالية نفسها إلى مجموعة من الاقسام هي:

أ . العضوية:

ويعتبر هنا كل عامل تونسي مناضلا في معركة الحرية والإستقلال، وكل عامل هو مسؤول عن واجباته تجاه شعبه، وجميعهم في مكتب واحد كلهم قوة وإيمانا بقضية الملايين من أبناء أمتنا[2].

ب . النقابات:

تعتبر النقابة بمثابة اصغر خلية في الإتحاد[3]، وهي تضم العمال ذوي العمل الواحد والحرفة الواحدة، الذين يعيشون في مدينة واحدة أو قرية واحدة[4].

---

[1] . الطاهر عبد الله، المرجع السابق، ص ص 197، 200.

[2] . الطاهر عبد الله، المرجع السابق، ص ص 198، 199.

[3] . سعد توفيق البزاز، المرجع السابق، ص 85.

[4] الطاهر عبد الله، المرجع السابق، ص 199.

ج . الجامعات:

وسميت كذلك لأنها تجمع النقابات الصغيرة وتشرف على أمورها وتسير شؤونها، وهي مكونة من ممثلي النقابات الذين ينتخبهم أعضاء النقابات (بالمراتب التي فوقها) كما ذكرناسابقا، والجامعات نوعان: حيث نجد هنا جامعة التعليم والتي تضم جميع نقابات المعلمين والأساتذة، وجامعة الصحة وهي تضم جميع النقابات التابعة لقطاع الصحة، وأيضا جامعة الأشغال العامة والتي تضم بدورها عمال وموظفي وزارة الأشغال العامة وغيرها من الجامعات، كلها تسمى بالجامعات الفرعية وهي تشكل النوع الثاني من الجامعات[1].د . الإتحادات الجهوية: وهي الهيئة التي تشرف على جميع أعمال الحركة وتنتخب من جميع الجامعات العمالية والإتحادات الجهوية[2].

[1] . سعد توفيق البزاز، المرجع السابق، ص 88.

[2] . الطاهر عبد الله، المرجع السابق، ص 200.

المبحث الثالث: علاقة الإتحاد العام التونسي للشغل بالأحزاب السياسية.

لقد بعثت الفكرة الأولى للعمل النقابي بقيادة محمد علي قوة وإيمانا في نفوس عامة الشعب وخاصة الطبقة العاملة، وذلك من أجل دفاعها عن حقوقها بعزيمة وإصرار، والعمل على تحسين المستوى الإجتماعي والإقتصادي للعمال، إيمانا بالقضية الوطنية في مقاومة السياسية الإستعمارية المبنية على الإستغلال، وهو عمل واحد لا يختلف عن العمل السياسي الذي يقوم به كل حزب وطني في تونس، فكل من آمن بالقضية التونسية وآمن بتحرير البلاد من الهيمنة الإستعمارية،استطاعوا أن يجتمعوا على عمل واحد في إطار النضال النقابي الحزبي الوطني من أجل إستقلال تونس.

وهذا ما سعى إليه الإتحاد العام التونسي للشغلفي توطيد علاقاتهبالأحزاب السياسية التي كانت هي بدورهاتسعى إلى سياسة التعبئة الجماهيرية، فوجد في الإتحاد العام التونسي للشغلما توفرهله من مطالب،التي كان حرصه على النضال الوطني في سبيل الدعم السياسي الذي يقوده الحزب والمناضلون في المنظمات الوطنية، من هنا برز دوره من الناحية الإقتصادية والإجتماعية والسياسية في مواجهة سياسة الحماية الفرنسية، وسيبرز دورهأكثر عندما يتولى الإتحاد العام التونسي للشغل قيادة الحزب الدستوري أثناء إلقاء القبض على الزعماء السياسيين فيما بعد، مما يجعل من السلطات الفرنسية تلجأ إلى الطرق الوضيعة للتخلص من قائدها فرحات حشاد.

المطلب الأول: علاقة الإتحاد العام التونسي للشغل بالحزب الدستوري.

استطاع الحزب أن يتجه عن طريق المنظمات النقابية والمهنية إلى إشراك جميع عناصر الأمة في معركة السيادة[1]، هذا وخاصة عندما تولى صالح بن يوسف قيادة الحزب الدستوري الجديد نيابة عن بورقيبة أثناء غيابه، تمكن الحزب الدستوري من عقد مؤتمر

[1] . رحلة محمد سعيد الزعيم وعبد الحميد شومان ليبيا . تونس . المغرب ووقفة على أطلال الأندلس1957، تق وتع، تيسير خلف، دار التكوين للتأليف والترجمة والنشر، دمشق، 2009، ص 37.

وطنـي كبيـر فـي 22 أغسـطس 1946، إشـترك فيـه مجموعـة عـن اللجنـة التنفيذيـة للحـزب الدستوري القديم والحركة العمالية، كما أرسل أبناء الزيتونة وإتحاد الموظفين مندوبين عنهم إلى المؤتمر، وفي هذا ما يدل على نفوذ الحزب الدستوري الجديد[1].

وإنتهى المؤتمر إلى المصادقة على ميثاق الوطني أعلن فيه عن إلغاء نظام الحماية والمطالبة بإستقلال تونس وإنضمامها إلى جامعة الدول العربية، وعند اللحظات الأخيرة للمؤتمر هاجمت السلطات الفرنسية مقر المؤتمر وإعتقلت ستين من أعضائه[2].

ووجدت الحركة العمالية نفسها مدفوعة إلى التحالف مع شرائح البرجوازية التونسية التي رفعت شعار الإستقلال، وجعلته مطلبها الأساسي لأنه إختار وضع هذا المطلب الوطني في الصدارة، وقد شرح أحد أعصاء حشاد قائلا: " إن العلاقات مع حزب السياسي طبيعية بإعتبار أنه يمثل جماهيرا مدعوة لمقاومة الإستعمار"، ومنذ مارس 1934 أصبح يوجد حزبان دستوريان: الأول الحزب القديم ويجمع البرجوازية التقليدية والثاني الحزب الجديد ويجمع الطبقات الوسطى وقد تواجد الإتجهان في صلب الحركة[3]، وبفضل حماس الفاضل بن عاشور كانت الحركة قد عرفت تحركات ونشاط أكثر خاصة التجمعات أو الحركات الظرفية مثل: العماليات الحربية التي وقعت في الجنوب والساحل ومثل التيار المطالب بعودة المنصف باي[4].

وتجدر الإشارة إلى أن علاقة الإتحاد العام للشغل التونسي بالحزب تبلورت تدريجيا وكانت لها حدود، وقد شرح مناضل نقابي بالحركة الوضعية بهذه العبارات: «كنا نتواجد صلب هذا الحزب إلى جانب كبار الملاكين ونحن وإن إلتقينا معهم في الهدف الطويل المدى وهو النضال من أجل الإستقلال فقد كنا نمارس إلى جانب ذلك نضالا ثانيا من أجل

[1] . صلاح العقاد، المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر، المرجع السابق، ص 342.

[2] . محمد علي الداهش، المغرب العربي المعاصر، المرجع السابق، ص 171.

[3] . عبد السلام بن حميدة، المرجع السابق، ص 36.

[4] . محمد الهادي الشريف، المرجع السابق، ص 130.

الخبز جعلنا في صراع معهم" وفي سنة 1946 فرض حشاد نفسه على رأس الحركة العمالية وسيطر على الخلافات بين الموظفين والعمال فكان موظفو الدولة وعمالها في غالبيتهم منتمين بطريقة إزدواجية للحزب والنقابة بينما العمال ذوي الكفاءات الدنيا مثل: عمال النقل وعمال الرصيف غير متأثرين بالدعاية الدستورية، ولتدعيم الفكرة لجأ الحزب خلال الإضرابات إلى دعوة التجار والحرفيين للتضامن مع العمال واجتمعوا لتحديد الإضراب بصفاقس[1].

وعندما قام إضراب 5 أوت 1947 بصفاقس هاجم فيه الجيش العمال المضربين بالسلاح فإستشهد 34 عاملا وجرح الكثير من بينهم الحبيب عاشور وألقي القبض على 300 نقابي، ويعتبر ذلك الإضراب عملية وطنية لا تهدف إلى تحسين الأجور فقط بل من أجل فرض إرادة الحركة ومقاومة الإستعمار لإسترجاع حقوق العامل التونسي، وخرجت الحركة من المعركة قوية منتصرة، وأصبح بعد ذلك الممثل الوحيد للعمال ويقع إستدعائه من طرف السلطة الفرنسية في كل ما يخص شؤون العمال كإجتماعات اللجان الإستشارية للأجور جنبا إلى جنب مع ممثل (C.G.T)، وتحصل العمال على كثير من حقوقهم الضائعة[2].

وتوطدت العلاقة بحزب الدستور بعد أحداث 5 أوت الدامية، أما الحزب الدستوري القديم فقد قدم بيانا ممضى من طرف صالح فرحات* الكاتب العام للجنة التنفيذية، جاء فيه:

. إن ضرب الحركة يعني المس بالشخصية التونسية.

---

[1] . عبد السلام بن حميدة، المرجع السابق، ص 37.

[2] . عبد الكريم عزيز، المرجع السابق، ص 367.

* 1890. 1977 درس الحقوق وإمتهن المحاماة، من الوجوه الدستورية البارزة، كان على رأس اللجنة التنفيذية للحزب الدستوري الحر التونسي، في الأبعينات وبذل جهودا صادقة لتغيير الأوضاع في تونس، وكان ذا نشاط واسع في التعريف بالقضية التونسية، وعاش محافظا على وفائه لمؤسس الحزب الدستوري عبد العزيز الثعالبي، والتنفيذية للحزب، للمزيد أنظر، صالح الخرفي، المرجع السابق، ص 177.

. وإن ضرب الحركة يعني البحث عن منظمات نقابية منافسة لم تستطع ثقة البروليتاريا التونسية.

. إن الحزب الحر الدستوري التونسي سيناضل في كنف الهدوء والكرامة ضد مثل هذا النظام وسيشهر به من الآن فصاعدا أمام ضمير العالم المتحضر..."[1].

وقد أدى الزعيم التونسي دورا وطنيا وكان البعد أو الإتجاه المغاربي والعربي أكثر بروزا لدى الحركة العمالية من بقية الأحزاب والمنظمات التونسية، وكان الموقف الحزبي والشعبي واضحا منذ مؤتمر "ليلة القدر" وحتى منتصف عام 1949 وكان ذلك أثناء غياب بورقيبة عن تونس، وفي منتصف هذا العام بدأ تحول خطير في سياسة الحزب الدستوري الجديد ولما كان هذا الحزب يعتبر القوة القائدة للحركة الوطنية التونسية، وقد إنعكس هذا التحول على أهدافها ومسيرتها منذ ميثاق مؤتمر ليلة القدر فشق الموقف الوطني، وذلك بتأثير من الحبيب بورقيبة وأنصاره داخل الحزب[2].

ولقد مثل رجوعه إلى تونس في 8 سبتمبر 1949 فرصة للنظر في العلاقات التي تربط بين المركزية النقابية والحزب الدستوري الجديد، فكان التفاهم تاما بين بورقيبة والإتحاد العام التونسي للشغل، وخصصت صحيفتا "الرسالة" الناطقة بالفرنسية و"الحرية" الناطقة بالعربية كل أسبوع صفحة نقابية وفتحتا المجال لنشر مقالات مناضلي الحركة[3]، وعودته في هذه الفترة زادت من بعد الصدى وعمق التأثير، وحوالي سنة 1950 كانت خلايا الحزب تمتد على كامل البلاد حتى تلك المناطق التي لم يصلها تأثيره، وكانت إجتماعاته تضم آلافا من الأشخاص وكانت الحركة العمالية التي كانت تضم قرابة المائة ألف منخرط وغيرها من المنظمات فتوسعت أعماله بكل قوة وتبسط من نفوذه إلى حد أن بلاط الباي نفسه أصبح

[1] . عبد السلام بن حميدة، المرجع السابق، ص ص 39، 40.

[2] . محمد علي الداهش، دراسات في الحركات الوطنية والإتجاهات الوحدوية في المغرب العربي، المرجع السابق، ص 52.

[3] . عبد السلام بن حميدة، المرجع السابق، ص 41.

يساند بعض مطالب الدستوريين[1]، فكان الكفاح الوطني يتعلق بتضامن الحركة النقابية مع الحركات الوطنية في سبيل التحرر والوحدة، وهذا كان يتم بالمشاركة في مؤتمرات الشباب والطلبة ثم بتحضير إستعراضات وإحتفالات وطنية تثير النزعات الثورية التحررية في نفوس أبناء الشعب[2].

إلا أن تعزيز الإنتصارات النقابية كانت تمارس الضغط على السلطة الإستعمارية، فدعمت النضال السياسي الذي يقوده الحزب والمناضلون في المنظمات الوطنية والجمعيات التي أعطت للحركة الوطنية دفعا قويا على الصعيد السياسي والمهني، فالمناضلون كانوا جميعا صفا واحدا متراصا يستعملون كل الوسائل لتحقيق إستقلال البلاد وأصبح الحزب الدستوري الجديد حاملا المشعل ومؤهلا للتحادث أو للتفاوض مع العدو باسم تونس[3].

المطلب الثاني: العلاقة بالحزب الشيوعي التونسي.

أعطت الحرب العالمية كما هو الشأن في فرنسا الأولوية للمعركة السياسية داخل الحركة النقابية، وتماما مثلما هو الشأن في فرنسا لعب المناضلون الشيوعيون بتونس دورا لا يخلو من الأهمية في المقاومة السرية ضد قوى المحور التي سيطرت على البلاد التونسية بين نوفمبر 1942 وماي 1943، مما دعم تأثيرهم على الحركة النقابية وقد كرس الإتحاد الإقليمي للكنفدرالية العامة للشغل المنعقد يومي 18 و19 مارس 1944 هيمنة العناصر الشيوعية على المنظمة النقابية حيث وقع إنتخاب 17 مناضلا شيوعيا في الهيئة الإدارية التي تضم 21 عضوا[4].

وكان الحزب الشيوعي كحزب قوي في تونس قد تسرب مناضلوه في صلب هيئات المنظمات الوطنية للنقابات العمالية ونقابات الأعراف وفي المنظمة النسائية لخدمة أهداف

[1] . محمد الهادي الشريف، المرجع السابق، ص 133.

[2] . الطاهر عبد الله، المرجع السابق، ص 201.

[3] . عبد الكريم عزيز، المرجع السابق، ص 368.

[4] . خليفة الشاطر وآخرون، المرجع السابق، ص 132.

موسكو، ومن قبل أثير سنة 1945 موضوع تمثيل الجالية الفرنسية المقيمة بتونس بالبرلمان الفرنسي، وكون الوطنيون ومنهم الشيخ الفاضل بن عاشور وفدا قابل الأمين باي للاحتجاج على ذلك لأنهم ليسوا مقيمين فوق أرض فرنسية وكان ذلك يوم 1946 ووافق الباي على إستقبال وفد يمثل النقابات الشيوعية القوية المساندة لتمثيل الجالية الفرنسية في البرلمان وهذا ما أدى إلى إعلان التجار في 17 ماي 1947 الإنسلاخ من جامعة النقابات المختلطة[1].

وإثر أحداث 5 أوت 1947 دعت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي كل العمال وكل الشعب التونسي وكل الوطنيين والديمقراطيين دعتهم للوحدة، وقد تضمنت تصريحات اللجنة المركزية إتهامات خطيرة ضد الحركة العمالية ورأت أن هناك مؤامرة دبرها أعداء الشعب والتي خلق لها بعض القادة النقابيين الظرف المناسب بشنهم إضرابا عاما غير محدود، ولم ينفذ هذا الإضراب العام في أغلب جهات البلاد، وقد نفذ بضغوط مارستها عناصر أجنبية على الطبقة الشغيلة وبتواطؤ بعض المؤسسات، وهنا ظهرت معاداة أغلبية الطبقة الشغيلة لنداء الإضراب المحدود[2].

وقد إستفادت الحركة العمالية في تونس من العوامل التي أدت إلى معاداة الحزب الشيوعي للإستعمار، وذلك من خلال مقترحات لينين حسبما أوصي بها ستالين على جميع الأحزاب الشيوعية العالمية الإستعداد لإقامة علاقات مؤقتة بالديمقراطيين البرجوازيين في البلدان المتخلفة أو المستعمرة والدخول معهم في محالفات على أن لا تكتسي أشكالا إتحادية، كما ألح المؤتمر أنه على جميع الأحزاب الشيوعية في الدول الإستعمارية على وجه الخصوص بإقامة علاقات بالمنظمات العاملة في البلدان المستعمرة وتقديم تأييدات فعلية لها ومساندتها بقوة في كفاحها المتنوع، وتعبئة جماهير العمال والفلاحين على أن تطالب

[1]. عبد العزيز كريم، المرجع السابق، ص 373.

[2] . عبد السلام بن حميدة، المرجع السابق، ص 29.

بالإستقلال التام، وتناهض السياسة الإستعمارية المؤيدة للإمبريالية في إضطهادها للشعوب المستعمرة وإستغلالها[1].

وبقيت هذه السياسة مستمرة في تدعيم الدول المستعمرة تماشيا مع مصالحها، وبشكل خاص في تونس في سبتمبر 1947 بمؤتمر الأحزاب الشيوعية والعمالية الذي إنعقد ببولونيا قائلا: "إن أزمة النظام الإستعماري جعلت النظام الرأسمالي مهددا من الخلف" وقد تخلى الشيوعيون عن أستراتيجية التحالف السابقة واتجهوا إلى معاداة السياسة الأمريكية فيما بين 1950 . 1953 مما أدى بهم إلى معاداة الإستعمار من جديد، وفي نفس الوقت كان النقابي المنتمي للحزب الدستوري بين نقده للشيوعية والرأسمالية في حين أن قيادة حزبه إختارت علنا الكتلة الغربية، وأن الحركة العمالية التونسي إنسلخت من الجامعة النقابية العمالية ومن اللجنة التونسية للحرية والسلام، وقد أفضى فشل المفاوضات الفرنسية التونسية المجسم في مذكرة 15 ديسمبر 1951 إلى تقارب الحركة العمالية التونسية والحزب الشيوعي[2].

وفي هذه الفترة بدأ الموقف الشعبي يتصاعد بإتجاه إستخدام القوة في مواجهة الإحتلال الفرنسي، وهنا غير بورقيبة موقفه من فرنسا وإتبع موقفا آخر مع فرنسا تماشيا مع موقف الشعب، وكتب في اليوم التالي من 16 ديسمبر قائلا: "لقد انتهت صفحة من تاريخ تونس لتبدأ صفحة أخرى..."، وبدأت القوى الوطنية الواحدة تتحرك فدعت الشعب طوال أيام 21 و22 ديسمبر 1951 إلى إضرابات عامة ومظاهرات كبيرة اشترك فيها كل من الحزب الدستوري والحزب الشيوعي التونسي ونقابته (الاتحاد النقابي لعملة القطر التونسي) والحركة العمالية بقيادة فرحات حشاد[3].

ففرض الاتحاد العام التونسي للشغل نفسه على الساحة السياسية وعلى السلطة الاستعمارية التي اعترفت بالتعامل معه وتحصل بنضاله على كثير من الحقوق المهدورة

[1] . عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص ص 14، 15.

[2] . عبد السلام بن حميدة، المرجع السابق، ص 29.

[3] . محمد علي الداهش، المغرب العربي المعاصر، المرجع السابق، ص ص 176، 177.

فكان الحزب الدستوري القديم والجديد أو الحزب الشيوعي التونسي أو المنظمات الوطنية المهنية جميعا كان لهم هدف مشترك ودور فاعل على الساحة الوطنية[1]، وانتصر التضامن الوطني على سياسة دي هوت كلوك القمعية وتجاوز هذا التضامن كل الإعتبارات، وقد قام الحزب الشيوعي بمساع في هذا الاتجاه، ففي 27 فيفري 1952 قدم الخياري أحد القادة الشيوعيين مذكرة لا تتناول مطالب التونسيين الوطنية (إنهاء الحماية) فحسب بل ومطالبهم السياسية أيضا (انتخاب مجلس تأسيسي) ومطالبهم الاقتصادية (إرجاع خيرات الشعب التي جردت منه) وقد تحققت وحدة نضالية حقيقية:" فقد تجمع ممثلو الحزب الدستوري الجديد والحزب الشيوعي والحركة العمالية في لجنة واحدة بالرديف وأم العرائس والمكناسي وبأماكن أخرى ومعا بعثوا ببرقيات للمقيم العام ولمنظمة الأمم المتحدة[2].

[1] . عبد الكريم عزيز، المرجع السابق، ص ص 368، 369.

[2] . عبد السلام بن حميدة، المرجع السابق، ص 33.

الفصل الثالث:

نشاط الحركة العمالية خارج تونس

(1946 ـ 1956)

تمكنت سياسة الحركة العمالية من فرض نفسها داخل تونس، وذلك منذ تأسيسها فقد أصبحت لها شعبية جماهيرية كبيرة بين الشعب والعمال والزعماء السياسيين الوطنيين الذين آمنوا بالقضية التونسية وكل من ساند الحركة العمالية التونسية، كانت هذه العوامل الأساسية التي ساعدت على قلع جذور الإستعمار الفرنسي في تونس، فكان نشاط الحركة يعتمد على جعل القضية التونسية من أوائل الأمور التي يجب أن ينشغل بها الشعب التونسي وترسيخها في نفوسهم، وبالتالي نشاطها سياسي أكثر منه إقتصادي وإجتماعي من خلال إنتصاراتها التي جعلت السلطة الفرنسية تتفاوض معها إضافة إلى تسييس المسيرات العمالية، كل هذا زاد من معنويات الشعب رافعا شعار المطالبة بالإستقلال التام.

وقد برز دور الحركة العمالية من خلال تكثيف نضالها النقابي والسياسي داخل تونس وخارجها وذلك في العديد من المواقف، فكان لها دور فعال ومهم إلى جانب الأحزاب السياسة والمنظمات الأخرى، إستطاعت إيصال صوت تونس للعالم، فكان لسياسة الحركة العمالية وبفضل قائدها المناضل فرحات حشاد إنعكاسات شهدت تطورا كبيرا وعلى جميع المستويات.

المبحث الأول: النضال النقابي والسياسي للإتحاد العام التونسي للشغل.

كانت البدايات الأولى للنضال النقابي لفرحات حشاد داخل (C.G.T) فقد كان يطالب بحقوق العمال ويدافع عنها وواجب على كل عامل إلزامية التمتع بها، فلا فرق بينهم وبين العامل الأوروبي، وبقي نضاله مستمرا إلى غاية تأسيس الإتحاد العام التونسي للشغل فكانت خطاباته المسيسة كلها في تصب في دعوة وتحفيز عامة الشعب للإلتفاف حول الحركة العمالية التي تسعى جاهدة لتحقيق مطالبهم، وقد عرفت الحركة العمالية تعبئة جماهيرية واسعة وكبيرة، وعلى ضرورة بيقين الربط بين النضال النقابي الإجتماعي والنضال السياسي، وهذا ما كان يأكد عليه حشاد في جميع خطاباته خدمة للقضية الوطنية، وأن يشهد له الجميع بالدور الريادي الذي يقوم به.

المطلب الأول: النضال النقابي للإتحاد العام التونسي للشغل.

يمكن إعتبار إندماج النقابات العمالية المستقلة مع الجامعة العامة للموظفين الونسيين في صلب الحركة العمالية خلال مؤتمر 20 جانفي 1946، مكسبا هاما وقفزة نوعية في النضال النقابي والإجتماعي للأجراء التونسيين، ولأن توحيد صفوف العمال والموظفين في إطار تنظيم نقابي تونسي موحد لم يحصل من قبل، فقد ضمت الحركة العمالية عددا كبيرا من الموظفين وقد مر هذا العدد من 2500 عند تأسيسه إلى أكثر من 8.000 موظف سنة 1952 مما جعل حشاد يحبذ الحديث عن الربط بين العامل بالفكر والعامل بالساعد، وساهم هذا الوضع في تحسن ملحوظ في تأطير نضال الأجراء التونسيين، ولكن ذلك لم يقلص من أهمية دور نواة من العمال تمرست على النشاط النقابي في صفوف (C.G.T) وتحملت مسؤوليات هامة في هياكل الإتحاد[1].

ويعتبر حشاد خير مثال على ذلك الذي إعتبر أن النقابة يجب أن تمكن العامل من الدفاع عن مصالحه بإمكاناته الخاصة، ولكي تكون الحركة النقابية ناجحة يجب أن تكون مستقلة تجاه أي تدخل سياسي، فالسياسة "خطيرة" لأنها تجعل الحركة النقابية في خدمة إتجاه واحد أو في خدمة مصالح بعيدة عن مصالح العمال، فيقول حشاد: " لقد علمونا نحن المناضلين النقابيين التونسيين أن العمل النقابي وخاصة ذلك الذي تجسده الكنفدرالية العامة للشغل لا يهتم بالسياسة ولا يكترث باتجاهات العمال السياسية ولا بمعتقداتهم الدينية"[2].

وسرعان ما برز الإتحاد العام التونسي للشغل الذي إحتلت عنده المسائل الإجتماعية الصدارة وكانت أهم المطالب في مؤتمر جانفي 1946 على النحو التالي:

. العقود المشتركة والزيادة العامة في الأجور

. أنظمة التقاعد.

[1] . خليفة الشاطر وآخرون: المرجع السابق، ص ص 134، 135.

[2] . عبد السلام بم حميدة، المرجع السابق، ص ص 61، 62.

. المنح العائلية ومجالس التحكيم والعطل خالصة الأجر.

.المشاكل الإقتصادية المتعلقة بالمواد الغذائية (تقسيط الزيت) وبمطالب توزيع أزياء الشغل.

ـ توزيع وضعية العمال الفلاحين من ناحية الأجور والمنح العائلية والعطل الخالصة الأجر وأسبوع عمل بـ 40 ساعة لكافة عمال القطاع.

وهناك مجموعة من المطالب المنبثقة للمؤتمر الثالث للإتحاد يومي 15ـ 16 .17 أفريل 1949 ما يلي:

. تأميم المؤسسات الكبرى ذات المصلحة العامة.

. المقاومة الفعلية والناجعة للبطالة.

. الإعتراف بحق الشغل للجميع.

. الرفع من المستوى الإجتماعي والفكري للشعب عبر إقرار التعليم الإلزامي[1].

وفي المؤتمر السنوي للإتحاد الجهوي للشغل بتونس في 28 أوت 1949 برئاسة فرحات حشاد الذي أعطى للمؤتمر بسطة موجزة في الحالة الراهنة، وألفت نظر المؤتمر إلى الظروف المالية حاثا النواب على التجرد والتنزه أثناء المناقشات بحيث تكون الغاية الأعمال المثمرة والمصلحة العامة قبل كل شيء، وذلك كي يخرج الإتحاد الجهوي بتونس وهو أول ركن في تشكيلات الحركة العمالية قويا... بهيأته الجديدة على تنفيذ رغبات العمال وتحقيقها ويجب تنظيم الأمور في الداخل والخارج ويجب العمل بكل نزاهة وإخلاص لصالح الطبقة الشغيلة[2].

هذا وبينما كانت الحركة العمالية في إطار النضال من أجل التحرر الوطني تبحث عن التعامل مع الملاكين التونسين، كان الشيوعيين ضد هذا التوجه فقد أزعجت هؤلاء الملاكين،

[1] . خليفة الشاطر وآخرون، المرجع السابق، ص 135.

[2] . عبد المجيد بالهادي، فرحات حشاد نضال ومواقف نضالية، منشورات المعهد العالي لتاريخ تونس المعاصر، تونس، 2013، ص 175.

ولم تكن المركزية النقابية ترفض قيادته للطبقة العمالية، وقد وصفت المركزية النقابية الوضع في البلاد في نداء للضمير العالمي سنة 1951 بهذه العبارات: "إن تونس تمر اليوم بمنعرج حاسم في نضالها فهي تسير في طريق النجاة بعد أن صنعت أدوات تحررها السياسي والإجتماعي، ويوجد الإتحاد العام المنظمة النقابية الوطنية المستقلة والأصلية في طليعة هذا العمل التحرري الذي خاضه الشعب التونسي بأكمله وفي مقدمته ترفع الطبقة العمالية المنظمة والواعية راية النضال من أجل الرقي الإجتماعي والحرية في ظل العيش الكريم"[1]، وهكذا كسب الإتحاد بفضل صموده إشعاعا في الداخل وسمعة في الخارج آل أمره إلى تمثيل المنظمة الشغيلة في الجامعة العالمية للنقابات (F.S.M) رغم معارضة فرنسا وممثل (C.G.T) الذي كان هو نفسه رئيسا للمنظمة العالمية[2].

المطلب الثاني: النضال السياسي للإتحاد العام التونسي للشغل.

يلاحظ المتتبع للنضال السياسي لحشاد أنه من الثابت أن تكوينه السياسي يعود على الأقل إلى فترة تحركاته في الـ(C.G.T)، إلا أن تسييس المنظمة التي أسسها تم حسب مراحل واكبت تطور الوعي الوطني في صفوف الأجراء، وإن رفع شعار إستقلال النشاط النقابي عن الأحزاب غداة القطيعة مع النقابات الفرنسية لا يعني تبني الأفكار الحرفية الضيقة، ويكفي التذكير بأن حشاد يبرز القطيعة مع الكنفدرالية العامة بالرجوع إلى ميثاق آميان (Damiens Charte) الذي يعود إلى فترة هيمنة تيار "الفوضوية" أو ما يسمى أيضا "النقابية الثورية"على الحركة النقابية الفرنسية والكل يعلم أن هذا التيار الذي يصرح بأولوية النقابة على الأحزاب لا يخلو من مواقف سياسية[3].

فإلى جانب مؤهلاته الذاتية يبرز عنصر أساسي ومحدد يتمثل على الأرجح في أن حشاد تطور حسب نفس الوتيرة التي تطورت عليها الجماهير، فهو يمثل القائد الذي إستطاع

[1] . عبد السلام بن حميدة، المرجع السابق، ص 65.

[2] . عبد الكريم عزيز، المرجع السابق، ص 368،

[3] . خليفة الشاطر وآخرون، المرجع السابق، ص 137.

أن يتكيف مع التطورات الكمية والنوعية لجمهوره وهنا تكمن قوته[1]، ويبرز ذلك من خلال إتهامات الشيوعيين لنقابة حشاد بأنها إبتعدت عن العمل النقابي وأنهمكت في العمل الساسي وكان فرحات حشاد يرد على ذلك بقوله: " إن قضية الطبقة العاملة لا تنفصل عن القضية الوطنية بعمومها وبأن السياسة موجودة في كل ميادين الحياة، وحتى لو أردنا أن نتجاهلها فإنها حتما سوف لن تجهلنا، وأن العامل التونسي أثناء نضاله من أجل الإنعتاق والتقدم الإجتماعي يصطدم يوميا بعراقيل سياسية عليه أن يتجاوزها، ومن أجل ذلك عليه أن يناضل سياسيا"[2].

ويبدو أن مسار التسيس الذي كان في المؤتمر التأسيسي منذ البداية إنطلق واضحا في الإضرابات الإحتجاجية ضد إيقاف السياسيين سنة 1946 وقد إزدادت في أحداث 5 أوت 1947 التي جعلت من السلطة الإستعمارية تفكر في حل الإتحاد العام للشغل وأصبحت هذه الفكرة مطروحة غداة هذه الأحداث[3].

وقد إنعكست هذه الإنتصارات على سياسة الإتحاد العام التونسي للشغل، فقد صمم المستعمرون على ضرورة التخلص من فرحات حشاد الذي قاد الكفاح وأثبت للمستعمرين وللرأي العام في العالم أن الحركة العمالية في تونس قادرة على الوقوف في وجه الطغاة المستعمرين، وزداد الصراع حدة بعد إنتفاضة العمال بالنفيظة في شهر نوفمبر 1950 التي طالب فيها العمال بحقوقهم النقابية، فكانت النتيجة أن القوات الإستعمارية قد حصدت عشرات العمال، فأعلن الإضراب في كامل القطر التونسي، من هنا كان الظرف السياسي مناسبا لتسيس علني للعمل النقابي في تونس[4].

[1] . عبد السلام بن حميدة، المرجع السابق، ص 10.

[2] . عبد الوهاب الكيالي، المرجع السابق، ص 492.

[3] . عبد السلام بن حميدة، المرجع السابق، ص 11.

[4] . الطاهر عبد الله، المرجع السابق، ص 203.

كل هذه الأحداث مكنت حشاد من صياغة أستراتيجية، تضمن حدا من الإستقلالية للإتحاد دون أن تعزله عن مسؤوليته الوطنية، أو تجرده من أبعاده الجهوية القومية الدولية لذلك ظلت مبدأ النقابي السياسي واردة بتفكير حشاد وممارسته، كما أن إشكالية أي منهما الأسبق في توجيه النضال العمالي وتحديد خياراته، التي كانت حاضرة على إمتداد تجربة قيادته للإتحاد العام التونسي للشغل وحتى قبله، الذي شكل فعلا مكونا مركزيا غير من موازين الصراع ضد الإستعمار، وأمد الحركة الوطنية بقدرات نضالية بالغة التأثير والنفاذ[1].

وفي يوم 13 فيفري 1951 إجتمع المكتب التنفيذي للإتحاد العام التونسي للشغل وأعلن بقوة موقفه، المبين بلائحته المؤرخة في 14 جويلية 1950 والتي جاء فيها: " أن الهيئة الإدارية تصرح بأن كل تحوير للنظام الحالي لا يمكن أن يرضى الطبقة الشغيلة ما لم تجب مطامح هاته الطبقة والشعب بأجمعه تلك المطامح الرامية لتمكينهم من الحريات الأساسية والحقوق الديمقراطية وإزدهار الرقي الإجتماعي".

ومنذ بداية شهر مارس أعلن الإتحاد العديد من الإضرابات العامة السياسية فمنها الإضراب عاما إحتجاجيا ضد القمع في المغرب الأقصى، وبعد هذه التجربة الناجحة أعلن المؤتمر الوطني الرابع بوضوح عن الأهداف السياسية للعمل النقابي بتونس: النضال من أجل الديمقراطية والتحرر الوطني، وهو ما يترتب عنه إرادة الإلتحام بالفئات الإجتماعية ومثال ذلك إضراب 19 جانفي 1952 الذي تم تنظيمه مع الحزب الدستوري الجديد ومرة أخرى أطلق الرصاص على المضربين وأعتقل عدد من العمال وإلتحقوا في السجن بمناضلين دستوريين من بينهم بورقيبة وتواصلت النضالات العمالية كما تواصلت الإعتقالات فتم يوم 14فيفري 1952 إيقاف أحمد التليلي[2].

[1] . امحمد مالكي، المرجع السابق، ص ص 363، 367.

[2] . عبد السلام بن حميدة، المرجع السابق، ص ص 14، 16.

وقد برز حشاد في طليعة المناضلين فقاد الحركة الوطنية والنقابات العمالية من جانفي 1952 إلى غاية ديسمبر 1952[1]، فكان من بين الذين يرفضون الإستسلام وبقي محافظا على الهياكل النقابية، ومشجعا المبادرات التي تدعم المقاومة بما في ذلك المقاومة المسلحة التي ساهم فيها أفراد من أقرب رفاقه، وكثف إتصالاته بالكنفدرالية العالمية للنقابات الحرة لجلب التأييد العالمي فأحرج السلطة الفرنسية التي لم تتجرأ على إلقاء القبض عليه تجنبا للمضاعفات العالمية المرتقبة من قرار من هذا القبيل[2].

وعلى إثر إشتداد المقاومة في المدن والقرى والجبال، وأثناء إقتراب موعد إنعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة في شهر ديسمبر 1952، تقدمت الحكومة بمشروع إصلاحات سريعة عرضتها على الباي والمتمثلة في لجنة الأربعين لتنال موافقته ومن أجل إخماد الثورة المسلحة وقطع الطريق في وجه الشكوى التي عرضتها الحركة الوطنية بمساعدة الجامعة العربية والدول الآسيوية على الجمعية العامة للأمم المتحدة[3]. فما كان على الباي إلا أن عرض هذا المشروع على على لجنة تتألف من أربعين وطنيا تونسيا للنظر فيها ترأسها الشهيد المناضل فرحات حشاد، وقرروا أعضاء اللجنة رفض المشروع بالإجماع، من هنا فرض الجنرال "غرباي" الذي بدأ في نشر سياسة الإرهاب (صاحب مجزرة سطيف بالجزائر)[4]، فأصبحت السلطات ترى في شخصية حشاد أنلا يمثل خطرا على مصالحها الإقتصادية فقط بل أيضا كان يصعب تحقيق أي وفاق سياسي معه، فمثل حشاد الإتجاه المتصلب وملتقى الطرق الذي تمر عبره كل التيارات وكل التيارات الوطنية، فتمحور حقد هؤلاء الفرنسيين عليه بحكم أنه إستطاع إحياء حركة التحرر الوطني التونسية عندما أذكاها " بروح بروليتارية"[5]، فكان الحل الوحيد أمام السلطات الإستعمارية

[1] . الطاهر عبد الله، المرجع السابق، ص 101.

[2] . خليفة الشاطر وآخرون، المرجع السابق، ص 139.

[3] . الطاهر عبد الله، المرجع السابق، ص 104.

[4] . المرجع نفسه، ص 107.

[5] . عبد السلام بن حميدة، المرجع السابق، ص 18.

اللجوء إلى الطرق الوضيعة فآغتالت فرحات حشاد يوم 5ديسمبر 1952 بواسطة اليد الحمراء، فكان لإغتيال الزعيم النقابي والوطني ردود فعل كبيرة في الداخل والخارج، منها إعلان إضراب عام يوم 6 ديسمبر وتم إيقاف زعماء الإتحاد والحزب الدستوري، فكانت من بين الأسباب الأساسية التي أعطت دفعا قويا للقضية الوطنية وعجلت بتحرير تونس[1].

وهكذا يتجلى إغتيال حشاد في أنه يرمي إلى القضاء على الحركة الوطنية التونسية، وإن فقدان الحركة النقابية لمؤسس الإتحاد العام التونسي للشغل، أحدث فراغا من الصعب سده في فترة دقيقة من تاريخ تونس، لكن وقع الإختيار على محمود المسعدي الكاتب العام المساعد لمدة 24 ساعة على رأس الإتحاد، وبعد إيقاف المسعدي تحولت النيابة لمحمد كريم والذي كانت له تجربة نقابية بصفاقس ثم بتونس، وفي مؤتمر جويلية 1954 أنتخب أحمد بن صالح كاتبا عاما للإتحاد العام التونسي للشغل، وأطلق سراح عدد كبير من القادة النقابيين الذين أوقفوا سنة 1952، وأن النضال ضد الإمبريالية قد تصاعد بعد إغتيال حشاد[2].

وقد واصل الإتحاد إتخاذ موقف جذرية خاصة ضد إصلاحات فوازار المقيم العام لسنة 1954 وقد نعتها الإتحاد العام في تصريح له إثر الإعلان عنها كما يلي: " أنها مهزلة ديمقراطية بسبب طابع إنتخابات البرلمان التونسي المقترح وطرقها، إلى جانب أن المجلسين المحتملين (التونسي والفرنسي) يذكران بالمجلس الكبير الفرنسي التونسي الذي رفضه الشعب التونسي بالإجماع"، فلم تعد الحركة الوطنية تحت قيادة الحركة النقابية وإنما أصبحت تحت قيادة الحزب الدستوري[3].

[1]. عبد الكريم عزيز، المرجع السابق، ص 370.

[2]. عبد السلام بن حميدة، المرجع السابق، ص ص 21، 24.

[3]. عبد السلام بن حميدة، المرجع السابق، ص 25.

المبحث الثاني: نشاطات الإتحاد العام التونسي للشغل خارج تونس.

منذ تأسيس الإتحاد العام للشغل عمل حشاد على إقامة علاقات خارجية وذلك من أجل إسماع صوت الشعب التونسي للعالم، وإستمرار نضاله النقابي عامة والسياسي بصفة خاصة خارج البلاد، فقد كانت القطيعة مع الجامعة النقابية العالمية والإنخراط ضمن سيزل يمثلان منعرجا حاسما في تاريخ الحركة النقابية الوطنية، لذلك يعتبر هذا القرار على درجة كبيرة من الأهمية والخطورة، سيؤثر ليس فقط على تطور العلاقات الخارجية للإتحاد العام للشغل بل سيكون له تأثير على وضع الحركة النقابية التونسية داخل البلاد.

المطلب الأول: نشاطات الإتحاد في دول المغرب العربي.

في الوقت الذي ركزت فيه القوى السياسية داخل المغرب العربي على القضية الوطنية، كانت بعض الإتجاهات وعموم الشرائح الإجتماعية تواصل الخطى والعمل على درب العمل الوحدوي المغاربي فكرا وتنظيما ونضالا، حيث طور الإتجاه العمالي في تونس وأصبح قوة قيادية في النضال الوطني والمغاربي عموما[1]، وبما أننا أشرنا من قبل إلى الصلة الوثيقة التي تربط الإتحاد العام التونسي للشغل بالحزب الدستوري في تونس[2].

فقد كان حشاد الزعيم النقابي الوطني وأحمد بن الصالح من بين الداعين للوحدة في أقطار المغرب العربي، وذلك من خلال الوحدة التي تتم عمليا، كذلك من خلال نضال الشعب فالعمال في الجزائر والمغرب يجب أن يتحدوا مع العمال في تونس، ويكونوا نقابة واحدة تستطيع أن تواجه المستعمر، وقد كانت في الإتحاد العام للشغل لجنة خاصة تعمل وتسعى جاهدة لتحقيق أماني العمال في الوحدة المغاربية، وتكوين إتحاد عام عمالي يجمع شمل العمال العرب في المغرب، ويكون خطوة نحو وحدة الطبقة العاملة العربية[3]، وتعود الخطوة الثانية للنشاط السياسي الذي باشر به فرحات حشاد من خلال الإتحاد العام التونسي

[1] . محمد الصافي، المرجع السابق، ص 100.

[2] . صلاح العقاد، المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر، ص 344.

[3] . الطاهر عبد الله، المرجع السابق، ص 201.

للشغل، بهدف تحقيق مشروع الوحدة للحركات النقابية العمالية المغاربية إلى سنة 1947[1]، عندما أعلن مكتب المغرب العربي عزمه على بعث لجنة تحرير المغرب العربي لتخليص الأقطار الثلاثة من الإحتلال الفرنسي.

وكان الأمير الخطابي قد تواصل مع مكتب المغرب العربي ليبحث معهم على خطة لإيجاد خطة لتحرير دول شمال إفريقيا، ويؤسسوا هذا المكتب للدعاية ضد فرنسا، وكان الهدف من بعث لجنة تحرير المغرب العربي العمل على إستقلال تونس والجزائر والمغرب بالمقاومة المسلحة، ورفض التفاوض مع فرنسا إلا بعد الإعلان عن الإستقلال، كما أن الحصول على الإستقلال لأحد الأقطار الثلاثة لا يسقط واجب اللجنة في مواصلة الكفاح لتحرير الأقطار الأخرى[2].

وقد وجه فرحات حشاد نداء بإسم الإتحاد العام للشغل إلى كافة العمال المغاربة يدعوهم من خلاله إلى ضرورة التضامن بين جميع أقطار المغرب العربي جاء فيه: "إن حظ شغالي إفريقيا الشمالية مشترك فهم يشتركون في نفس الآلام، ويقاومون نفس الأعداء ولذلك لن يتسنى لهم النجاح إلا بتحقيق وحدتهم وإشتراكهم في بذل ما لديهم من القوى، وإخلاصهم في سبيل إنتصار قضيتهم المشتركة، ولذا فإن الإتحاد العام للشغل يوجه نداءه إلى كافة الشغالين في شمال إفريقيا، لينضموا داخل نقابات مستقلة بجميع أنحاء الجزائر والمغرب وليبيا"[3].

وكان لهذه الخطابات الرنانة التي ألقاها حشاد على العمال في المغرب العربي أثر كبير في نفوسهم، فبدورهم آمنوا بفكرة الوحدة بين المغاربة في الإطار النقابي، حيث تبلور ذلك في تضامن عمال المغرب العربي أثناء الإضراب الدامي الذي وقع بسبب الصدمات بين العمال التونسيين والقوات الفرنسية، في صفاقس وكان ذلك سنة 1947 حيث عبر

[1] . المختار الطاهر كرفاع، النضال السياسي للنقابات العمالية في المغرب العربي 1947 . 1961، جريدة ستار تايمز، ع 377، 2015، ص 3.

[2] . عبد الكريم عزيز، المرجع السابق، ص 356، 357.

[3] . سعد توفيق البزاز، المرجع السابق، ص 124.

عمال المغرب عن ذلك برفع برقية للإتحاد العام للشغل معلنين إحتجاجهم الشديد ضد تدخل القوات الفرنسية لإفشال ذلك الإضراب[1].

وتأكيدا على النشاط السياسي للإتحاد العام للشغل، وبحكم المرحلة التي يعيشها كمرحلة كفاح ضد الإستعمار وبكل صوره وتلاحمه النضالي مع الأشقاء في منطقة المغرب العربي وجه الإتحاد دعوة إلى قادة الحركات النقابية في كل من الجزائر والمغرب وليبيا، وذلك لحظور المؤتمر الرابع للإتحاد العام للشغل في ماي 1951، بمناسبة عيد العمال العالمي حيث جاء على لسان أمينه العام حشاد ما يلي: " إن لقاء قادة الحركات النقابية في كل من ليبيا وتونس والجزائر والمغرب هو بمثابة عيد للوحدة المغربية والتحرير، فبهذا العيد يحتفل الشعب الجزائري والشعب المراكشي وشعب طرابلس لإقامة الدليل على أنها شعوب متحدة المرمى والأهداف ومستعدة للقضاء على الإستعمار المشترك[2].

إلا أن التوجه والمحتوى اللذين كان فرحات حشاد يطمح إلى أن يطبع بهما عمله، لم يكونا فقط متميزين، بل كان لهما محتوى وطابعا طبقيا واضحا، فقد كانت الطبقات العاملة المغاربية خاضعة لنفس الهيمنة السياسية، ولنفس الإستغلال الإقتصادي الذين كان يمارسهما نفس الإستعمار الفرنسي، فنظرا لتقدم الحركة العمالية التونسية وقوتها وتنظيمها بالنسبة لباقي بلدان المغرب العربي، فإن فرحات حشاد كان عليه أن يستخلص النتائج التي يفرضها الواقع الموضوعي المغاربي، وذلك بضرورة إرساء تنظيم نقابي مغاربي قادر على النضال بفعالية ضد الرأسمالية والنظام الإستعماري الفرنسي[3].

بعد كل هذا النشاط غدا البعد المغاربي في فكر الإتحاد العام التونسي للشغل وعمله واضحا حيث وقع إضراب عام قام به الإتحاد العام إحتجاجا على القمع الإستعماري في

[1] . سعد توفيق البزاز، المرجع السابق، ص 126.

[2] . المختار الطاهر كرفاع، المرجع السابق، ص 04.

[3] . شكيب أرسلان، حول تاريخ الحركة النقابية بالمغرب: الإتحاد العام للنقابات الموحدة بالمغرب 1943 ـ 1952، مجلة فصيلة، ع 13، أفريل 1986، ص 27.

المغرب الأقصى[1]، فواصل الإتحاد العام التونسي للشغل كفاحه الوطني ودعمه لمشروع الوحدة العربية ومساندة دول المغرب العربي والتضامن معها، وحتى بعد إغتيال الزعيم حشاد، لم يفقد الإتحاد التونسي عزيمته وإصراره بل واصل نضاله بنفس الوتيرة التي عهدها العمال من قبل مع حشاد، إستمر في تقديم الدعم لقضايا المغرب العربي، ومن بين ذلك دعمه الكبير للقضية الجزائرية، حيث وجدت الثورة الجزائرية التي إندلعت في أول نوفمبر 1954[2].

إلا أن تلك الجهود التي بذلها الإتحاد العام للشغل من خلال الدعوات والمواقف المغاربية لتحقيق وحدة القوى العاملة في أقطار المغرب العربي، وإنشاء جامعة موحدة لهم والدعوة لوحدة المغرب العربي، فإن ذلك لم يتحقق[3]، إلى غاية المرحلة الإستقلالية 1956 لتونس لتكشف بعدها عن أبعاد أخرى، إلا أنه حقق العديد من الأهداف في مرحلة الإستعمار، وأهم نقطة حققها هذا المشروع هو إرباك السلطات الفرنسية فقد أصبحت متخوفة من وحدة أقطار المغرب العربي.

ما فيما يخص العلاقة مع ليبيا، فقد كان هناك إهتمام شديد من قبل فرحات حشاد تجاه ليبيا، وخاصة بعد حصولها على الإستقلال السياسي 1952، التي يمكن من خلالها أن يؤدي دورا في توحيد الحركة النقابية العمالية في الوطن العربي عن طريق الجامعة العالمية للنقابات الحرة[4]، حيث أيد حشاد اللائحة الخاصة بتكوين منظمة تابعة للجامعة في منطقة الشرق الأوسط، مطالبا إياها بجمع أقطار المغرب العربي والمشرق العربي عن طريق ليبيا[5].

---

[1] . سعد توفيق البزاز، المرجع السابق، ص 129.

[2] . حبيب حسن اللولب، التونسيون والثورة الجزائرية، ج 1، دار السبيل للنشر، الجزائر، 2009، ص 194.

[3] . سعد توفيق البزاز، المرجع السابق، ص 135.

[4] . سعد توفيق البزاز، العلاقات الخارجية للإتحاد العام التونسي للشغل 1946 . 1956، مجلة كلية التربية الأساسية ، ع 13، جامعة الموصل، 2013، ص 462.

[5] . سعد توفيق البزاز، الحركة العمالية في تونس نشأتها دورها السياسي والإقتصادي والإجتماعي 1924 . 1956، المرجع السابق، ص 140.

المطلب الأول: نشاط الاتحاد في المشرق العربي.

من بين الجهات التي عمل فرحات حشاد على أن تكون بينه وبينهم علاقات طيبة تتمحور في التعاون والتضامن والإتحاد المشترك من أجل النهوض بالأوضاع التي يعاني منها العالم العربي وتحسينها، نجد علاقاته الجيدة مع دول المشرق العربي والتي بدأ للدعوة لها منذ البدايات الأولى للإتحاد العام للشغل، حيث نجد أن هناك علاقات طيبة بين عمال القطرين التونسي والمصري نتيجة للرابط الديني والقومي والوطني الذي يربط بينهما، في نفس الوقت تناول النضال من أجل الإستقلال والنهوض بالمستوى الإجتماعي للعمال في كلا البلدين، وقد توطدت العلاقات بين الطرفين أكثر وتوصلت بعد المؤتمر التأسيسي للجامعة النقابية العالمية بباريس في 1945[1].

ومنذ تأسيس الإتحاد التونسي كان قد أبدى إهتماما كبيرا بالحركة النقابية المصرية، حيث إهتم مركز البحوث الإقتصادية والنقابية التونسية، بالبحث في تاريخ الحركة النقابية المصرية، كما وقف الشعب المصري إلى جانب التونسيين لمحاولة مساعدتهم في أزمة المجاعة التي مرت بها تونس سنة 1947، حيث أرسلت مصر باخرة محملة بالقمح لتونس لكن السلطات الفرنسية منعتها من إنزال حمولتها وأمرت بإعادتها إلى مصر، وفي المقابل أيضا قام التونسيين بمساندة إخوانهم المصريين إثر تعرضهم لوباء الكوليرا، حيث قامت الجامعة الوطنية للصحة التابعة للإتحاد العام للشغل بالذهاب إلى مصر والمشاركة معهم في محاربة هذا الوباء[2].

أما فيما يخص علاقة الإتحاد أو نشاطه مع فلسطين والشعب الفلسطيني، فالملاحظ هنا أن القضية الفلسطينية مثلت الإهتمام الأول الذي آمن به الإتحاد، حيث لم تكن القضية الفلسطينية بالنسبة للإتحاد وخاصة لزعيمه حشاد هي قضية الشعب الفلسطيني فحسب وإنما

[1] . سعد توفيق البزاز، العلاقات الخارجية للإتحاد العام التونسي للشغل 1946 . 1956، المرجع السابق، ص 462.

[2] . سعد توفيق البزاز، الحركة العمالية في تونس نشأتها ودورها السياسي والإقتصادي والإجتماعي 1924 . 1956، المرجع السابق، ص ص 136، 137.

هي قضية الأمة الإسلامية كافة، وما فتئ الإتحاد العام للشغل يدافع عن القضية الفلسطينية من خلال إستغلال كل فرصة تتاح أمامه ليطرح من خلالها موقفه من الإحتلال الصهيونيويدعو الشعوب لمساندة إخوانهم الفلسطنيين ورفض تقسيم فلسطين وإقامة ما يسمى بالوطن القومي لليهود، ومع تأسيس جامعة الدول العربية في 1944[1]، التي إستغلها الإتحاد العام للشغل للدعوة من خلال منبرها على ضرورة الوقوف العرب يد واحدة مع إخوانهم الفلسطنيين ودعمهم في قضيتهم[2]، ولم يكتفي الإتحاد العام بذلك فقط بل تعدى إلى مشاركة بعض العمال التونسيين في الحرب العربية الفلسطينية ضد الصهاينة التي إندلعت عام 1948[3].

ومنذ 1949 حدث تغير كبير في طبيعة العلاقة بين الإتحاد التونسي والشعب الفلسطيني وربما يعود ذلك هزيمة 1948،أو عدم حصول التونسيين على الدعم من جامعة الدول العربية، أو أخرى كلها أدت إلى فتور العلاقة بين الطرفين، حيث أنه طوال هذه المدة وإلى غاية 1956، لم تكن هناك أية إتصالات بين قادة الإتحاد العام للشغل والحركة النقابية الفلسطينية، وذلك راجع أيضا لإنشغال الإتحاد التونسي بقضايا بلاده وأيضا تلاشي ما يسمى بالحركة النقابية الفلسطينية[4].

المطلب الثالث: نشاط الإتحاد التونسي في العالم.

إن فرحات حشاد الذي تكون من الناحية النقابية في صلب الـ C.G.T، يدرك جيدا الحاجة إلى التضامن العمالي ومدلوله وأهميته، فلقد أسرعت الهيئة الإدارية للإتحاد العام للشغل بإرسال مطلب إنخراط بالجامعة النقابية العالمية F.S.Mإثر تأسيسه مباشرة، فلا شك

[1] . أحمد الكحلاوي، العمل النقابي التونسي في سياق التحرر العربي الإسلامي، جريدة الفجر، ع 25، جويلية 2010، ص 07.

[2] . سعد توفيق البزاز، الحركة العمالية في تونس نشأتها ودورها السياسي والإقتصادي والإجتماعي 1924 . 1956، المرجع السابق، ص 141.

[3] . أحمد الكحلاوي، المرجع السابق، ص 07.

[4] . سعد توفيق البزاز، العلاقات الخارجية للإتحاد العام التونسي للشغل 1946 . 1956، المرجع السابق، ص 464.

أن الحرص على الإنخراط بهذه الجامعة يصدر عن روح أممية أصيلة، فحشاد كان دوما يؤكد على أن العمل النقابي لا يقف عند حدود الميدان الإجتماعي[1]، وهذا ما يؤكده طلبه الذي أرسله منذ شهر فيفري 1946من أجل إنخراطه في الفدرالية النقابية العالمية ، في تدعيم العمل ضد رأس المال[2]، فدرست اللجنة التنفيذية للجامعة النقابية العالمية مطلب الإنخراط بواشنطن يوم 23 سبتمبر 1946، وأرسلت إلى تونس مبعوثين وهما ماك ويني والنقابي اللبناني مصطفى العريس، وقد عبرا ممثلا الجامعة العالمية عن سخطهما تجاه العلاقة القائمة بين الإتحاد وطبقة الملاكين (التجار والملاكين)، أما مصطفى العريس المبعوث الشيوعي عبر دهشته عندما وجد الشيخ إبن عاشور ضمن المركزية النقابية، ويمكن القول بأن العريس قد تحول من وسيط إلى مناصر الإتحاد النقابي التونسي، إذ يقول في خطاب نقلته عنه جريدة النقابة ذات الإتجاه الشيوعي: " إن عدد المنخرطين الذي يدعيه الإتحاد العام والذي يصل إلى 40 ألفا يبدوا عددا غير واقعي، إن العدو الرئيسي هو الرأس مال الكبير"[3].

وقد كانت الفيدرالية النقابية العالمية، تحت ضغط أعضاء الفيدرالية النقابية الفرنسية والذين يتمتعون بتأثير كبير في هذه المنظمة العالمية، وكشرط لإنضمامه فتح محاداثات مع إتحاد الولايات، وذلك لخلق وحدتهم النقابية، وقبل الإتحاد إقتراحات الفيدرالية العالمية تحت الشروط التالية:

. إن الأعضاء الذين سيتكون منهم مكتب مدير المنظمة المركزية يجب أن يكونوا تونسيين.

. وجوب إعتبار اللغة العربية لغة رسمية.

[1] . عبد السلام بن حميدة، المرجع السابق، ص 110.

[2] . خليفة الشاطر وآخرون، المرجع السابق، ص 136.

[3] . عبد السلام بن حميدة، المرجع السابق، ص 113.

. ويطلق على المنظمة الجديدة الوحيدة بالإتحاد العام للعمال التونسيين[1].

كما دعا حشاد لضرورة التمسك بالدفاع عن الديمقراطية وإعتبر أن العمل النقابي مرتبط بمسألة السلم في العالم[2]، وفي 3 جوان 1950 قطعت الهيئة الإدارية للإتحاد العام علاقتها بالجامعة النقابية العالمية، وهو ما أكده المجلس الوطني في23 جويلية 1950 ومن الملفت للنظر أن الهجومات على الجامعة العالمية لم يتعلق بالمبادئ المصرح بها، بل تركزت فقط على ممارستها، في نفس الوقت كان بعض هؤلاء الساسة الفرنسيين يشيع التهم الباطلة للإتحاد العام والحزب الدستوري الذي يناضل في صفوفه، بالإنتماء إلى الشيوعية الدولية، وحتى يبطل التونسيين هذه التهمة جعلوا الإتحاد التونسي ينضم إلى الإتحاد الدولي للعمال الأحرار، وهو الإتحاد الذي تشترك فيه النقابات الأمريكية ويعتبر معاديا للنقابات الشيوعية[3].

وقد قرر النواب في المؤتمر الرابع للإتحاد العام الإنخراط المبدئي ضمن السيزل وذلك بأغلبية 287 صوتا مقابل 96 مع إحتفاظ واحد برأيه وأربعة عشر بطاقة ملغاة، يمثل هذا الإنخراط بالسيزل تتويجا لنشاطها الذي وجهته نحو البلاد المستعمرة منذ نشأتها، وفعلا فإننا نجد الإلتزام التالي في مقدمة قانونها الأساسي الصادر عن مؤتمرها التأسيسي المنعقد بلندن في 7 ديسمبر 1949: " إن الكنفدرالية تعلن حق الشعوب في الإستقلال الوطني التام وفي تسيير شؤون حكوماتها بصورة مستقلة...."[4].

وبعد قبول إنخراط الإتحاد العام التونسي للشغل في السيزل أنتخب فرحات حشاد عضوا في لجنته التنفيذية، وقد حدد حشاد أهميتها بالقول: " إن السيزل ... موجود في كل مكان عن طريق تنظيماتها المنتشرة في أوروبا وأمريكا وآسيا وفي غيرها من الأماكن، وهي توصل

---

[1]. مصطفى كريم، إنضمام الإتحاد العام للعمال التونسيين إلى الفدرالية النقابية العالمية، تعر، عبد الجليل التميمي، المجلة التاريخية المغاربية، ع 01، تونس، جانفي 1974، ص 75.

[2]. سعد توفيق البزاز، العلاقات الخارجية للإتحاد العام التونسي للشغل 1946 . 1956، المرجع السابق، ص 465.

[3]. صلاح العقاد، المغرب العربي الحديث والمعاصر تونس، الجزائر، المغرب الأقصى، ص 344.

[4]. عبد السلام بن حميدة، المرجع السابق، ص 127.

صوت العمال حتى إلى منظمة الأمم المتحدة وتنسق مع اليونسكو مباشرة وبصورة نشيطة من أجل نشر برامج التعليم العام، المهني والإجتماعي عبر كل العالم، وهي تشارك بإستمرار في أعمال المكتب الدولي للشغل بجنيف... كما أنها تهتم وبصورة خاصة ببلورة مخططات النهوض الإقتصادي التي تربط الأمم وتسهر على تنفيذها، وهكذا تصبح السيزل عاملا يحرك الحياة الدولية ويؤثر تأثيرا كبيرا على القرارات التي ترتبط بها مصير الإنسانية"[1].

وفي منتصف نوفمبر 1950 قدمت إلى تونس لجنة من السيزل يقودها الأمريكي إيرفنق براون ممثل الجامعة الأمريكية، وكان هدف هذه اللجنة التحقيق حول الوضع الإجتماعي والنقابي بتونس ثم بالجزائر ثم بالمغرب، وتواصلت المحادثات بين المنظمتين إلى 15 فيفري 1951 عندما توجه فرحات حشاد إلى بروكسل مستجيبا لدعوة الكاتب العام للسيزل[2]، من هنا قرر حشاد أن يخوض نضاله في قلب العالم الغربي من خلال الو.م.أ، حيث حضر عام 1951، مؤتمر النقابات الأمريكية (A.F.L) الذي عقد في سان فرانسسكو، حاول من خلاله طرح قضية العمال التونسيين والوضع الذي يعيشه الشعب التونسي، كما طالب بإصلاحات ضرورية يجب أن تقوم بها الحكومة الفرنسية في تونس، وفي أفريل 1952 قام حشاد قبل إغتياله بزيارة ثانية للو.م.أ وأسهم إسهاما فعالا في توحيد الحركة النقابية الأمريكية[3]

إن إنخراط الإتحاد العام في منظمة السيزل الذي تعرضنا سابقا إلى دوافعه بالنسبة إلى التونسيين، كانت رغبة لدى أممية الكتلة الغربية في عزل الشيوعية وفي التصدي لموجة التحالفات بين القوى الوطنية المعادية للإمبريالية والشيوعية التي شهدها العالم آنذاك، وقد نتج عن إنضمامها للسيزل أن أصبح موقفها من الكتلة الغربية أكثر مرونة، وهو ما جعلها

[1] . سعد توفيق البزاز، الحركة العمالية في تونس نشأتها ودورها السياسي والإقتصالدي والإجتماعي 1924 . 1956، المرجع السابق، ص 145.

[2] . عبد السلام بن حميدة، المرجع السابق، ص 130.

[3]– Ferhat Hachad: Tunisian Workers Resist Colonial Répression, international Free trad Union news, n 06,1952 P02.

تتفاعل مع التنظيم الجديد للعلاقات بين مختلف الأطراف على الساحة الإمبريالية، في فترة إتسمت على المستوى الداخلي بإمضاء إتفاقية جوان 1955التي تمنح لتونس إستقلالا داخليا، وقد حافظت الحركة النقابية على طاقاتها الثورية وبقيت كذلك إلى غاية 1956[1].

[1] . عبد السلام بن حميدة، المرجع السابق، ص ص 143، 148.

المبحث الثالث: مواقف من سياسة الحركة العمالية التونسية.

نظرا للدور الكبير الذي قام به الإتحاد العام للشغل، ونظرا لسياسته المميزة التي ميزت الحركة العمالية في تونس عن غيرها، وهذا على مستوى نضالها النقابي والسياسي داخل تونس وخارجها، حيث أصبحت بمثابة رمز النضال الأول كحركة نقابية وطنية سعت وبكل إصرار وعزيمة للحصول على ضمانات لتحقيق الهدف المنشود، وهو تنظيم قوى الشعب التونسي المتعلقة بالرقي الإجتماعي والديمقراطية وبإستقلال البلاد.

كذلك يعود نجاح سياسة الحركة العمالية في تونس إلى صدق المبادئ التي آمن بها العمال والشعب التونسي، وذلك من خلال التأثير بشخصية الزعيم المناضل الكبير فرحات حشاد الذي حضي بشعبية كبيرة بإعتباره زعيم العمل النقابي والحركة الوطنية التونسية، والذي قاد هذا الشعب من أجل أن ينالوا حقوقهم ويتمتعون بها، مطالبين بالإستقلال والحرية، كل هذا خلف العديد من المواقف من خلال سياسة الحركة العمالية التونسية وطريقة عملها، حيث إختلفت هذه المواقف بين من هو مساند لهذه السياسة بإعتبارها السياسة الأمثل في جلب الإستقلال للبلاد وبين من هو معارض لهذه السياسة بإعتبارها لا تخدم مصالح فئة معينة وتهدد تواجدهم وبقائهم، وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: مواقف بعض المنظمات النقابية بتونس.

رأينا فيما سبق كيف توترت العلاقات بين الأجراء الفرنسيين والأجراء التونسيين مع نهاية الخرب العالمية الثانية، وأصبحت هناك مواقف كل طرف تجاه الآخر وذلك بسبب إنقلاب الظروف الإقتصادية والإجتماعية والسياسية، فكان من بين نتائج هذه المواقف أن وقع الإنفصال داخل الـ (C.G.T) إثر مؤتمر مارس 1944، وهكذا فإن الكنفدرالية الفرنسية كانت تمثل الوجود الفرنسي في نظر الإتحاديين التونسيين وفي نظر كل الشعب التونسي، لذلك كان موقفها كالتالي:

أ . موقف الكنفدرالية العامة للشغل (C.G.T):

في هذه الظروف أصبحت القطيعة أمرا لا مفر منه، إذ أننا نجد أنفسنا أمام مفهومين متناقضين للعمل النقابي: " فهو بالنسبة للبعض يعتبر بمثابة الوسيلة التي يصل بها إلى الحكم ثم هو الوسيلة لتعزيز هذا الحكم، وهو بالنسبة للبعض الآخر سلطة إقتصادية يجب أن تبقى على هامش السلطة السياسية، إذن فهو لدى الأولين قضية صغرى ثانوية، وهو لدى الصنف الثاني قضية كبرى رئيسية"[1].

وقد كانت منذ البداية رافضة لوجود أي منظمة نقابية تونسية مستقلة، أي منذ ظهور الفكرة النقابية الأولى لمحمد علي حامي في تونس[2]، ومنذ تأسيس الإتحاد العام للشغل بقيادة حشاد كانت الكنفدرالية الفرنسية تتقرب من الإتحاد العام بهدف مصالحها، فإن الإتحاد العام يرفع شعار " النضال ضد الإستعمار والشركات الأجنبية أولا ثم النضال من أجل تحسين الوضع الإقتصادي"، والعمل على سحب العمال التونسيين من(C.G.T[3]).

وقد بذلت (C.G.T) دور كبير في وضع حد لأي عمل نقابي أو سياسي في تونس، وذلك منذ ظهور المقيم العام peyrouton سياسة القمع تجاه الحركات النقابية والسياسية مؤيدة سياسته، وخاصة في فترة الثلاثينات لتبقى مؤيدة للسلطات الفرنسية ضد أي إضراب أو عمل لصالح الإتحاد العام على عكس سياسة الليونة التي كانت تتبعها من قبل وفقا لما تمليه عليها الظروف[4]، لكن منذ أن قرر حشاد سنة 1946 أن يعمل على إدماج النقابات المستقلة تحت إسم " الإتحاد العام للشغل التونسي"، وكان ذلك بموافقة الهيئة الكنفدرالية لـ (C.G.T).

ومنذ 1945 كان الإتحاد الإقليمي لنقابات تونس وراء مبادرة تحويل قوانين الس.ج.ت التي أصبح بمقتضاها التنظيم النقابي التابع لـ (C.G.T) في المستعمرات والمحميات يحمل

[1] . عبد السلام بن حميدة، المرجع السابق، ص 88.

[2] . علي المحجوبي، الحركة الوطنية التونسية بين الحربين، المرجع السابق، ص 130.

[3] . عبد السلام بن حميدة، المرجع السابق، ص 90.

[4] . خليفة الشاطر وآخرون، المرجع السابق، ص 130.

إسم "الإتحاد" ويحظى بإستقلال كبير، كما أصبحت البطاقات التابعة لشمال إفريقيا تكتب باللغة العربية إلى جانب الفرنسية، وإلى جانب ذلك تطرقت الكنفدرالية الفرنسية مع حكومتها إلى سياسية الإهتمام بالمشاكل الإجتماعية والإقتصادية في تونس، وتتحمل الطبقات العاملة مهمة الرد على التعسف السياسة الفرنسية ويقوم العمال بمظاهرات ويقدمون عددا آخر من الضحايا، لتجد الإدارة الفرنسية الفرصة السائحة لإعلان الأحكام العرفية والقبض على الزعماء الوطنيين، ثم تحاول التخفيف من وطأة العنف، فتصدر عدة مراسيم إصلاحية جديدة كإصلاحات فيفري 1951، إلا أن هذه الإصلاحات تقوم على نفس المنهج والمبدأ[1].

ب . موقف مجمع النقابات الموحدة والقوى الشغيلة

بعد أن تحولت منظمة الكنفدرالية العامة للشغل(C.G.T) بتونس إلى الإتحاد النقابي لعملة القطر التونسي، إنسحبت عدة نقابات وعقدت مؤتمرا تأسيسيا مكونة بذلك منظمة "مجمع النقابات الحرة"، لقد كانت هذه المنظمة تضم بصورة خاصة الموظفين الفرنسيين الذين كثيرا ما تعارضت مصالحهم مع مصالح الموظفين التونسيين، بإستثناء الكنفدرالية الفرنسية المسيحية يبدو أنها لم تعطي أهمية كبيرة للمسائل الخاصة بتونس فكانت بذلك علاقة الحركة النقابية الوطنية التونسية محدودة مع الكنفدرالية المسيحية[2]، وكان يتعاون مع المنظمة الوطنية الإتحاد العام في بعض المرات، إلا أن جميع المنظمات الوطنية المهنية التي تمثل العمال والفلاحين والأعراف والتجار وأصحاب الحرف والجمعيات الثقافية والإنسانية كان لهم جميعا هدف مشترك ودور فاعل على الساحة الوطنية[3].

وقد برز نداء حشاد إلى عمال شمال إفريقيا بتاريخ 21 مارس 1947 يوضح غايات (CGT) التي تزعم أنها المتصرف المطلق في حظوظ الطبقة الشغيلة بالأقطار الشقيقة الثلاثة ويعتمد في قوله على تصريحات الكاتب العام ل (CGT) الرفيق جوهو jouhaux

[1] . صلاح العقاد، المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر، المرجع السابق، ص 346.

[2] . عبد السلام بن حميدة، المرجع السابق، ص 103.

[3] . عبد الكريم عزيز، المرجع السابق، ص ص 368، 369.

التي أعلنها بمناسبة إجتماع اللجنة الكنفدرالية القومية الأخيرة، موضحا موقفه من المسألة النقابية التونسية حيث قال: " إننا عندما نقبل إستقلالية العمل النقابي بتونس فإننا نحكم على مستقبل الوضع السياسي بها، لأن ذلك يعني أننا نقبل إنفصال تونس عن المجموعة الفرنسية".

وهكذا أصبحت المنظمة الفرنسية للقوى الشغيلة وكل المنخرطين بها، مهددون كلما إقترب موعد إستقلال محتمل، وهم يظهرون عداءهم الشديد لقادة الإتحاد العام التونسي للشغل فقد إلتجأوا في أفريل 1955 إلى الإضراب للدفاع عن مصالح إعتبرها الإتحاد العام التونسي للشغل إمتيازات إستعمارية فندد بهم أمام الرأي العام[1].

المطلب الثاني: موقف العمال والشعب التونسي.

يمثل فرحات حشاد بالنسبة للعمال التونسيين رمز القوة والعطاء والنضال، حيث قدم حياته فداءا لشعبه وبلاده، وذلك لأن حشاد كان يخطب بإسم العمال والشعب التونسي، وكان ذلك واضحا من خلال خطاباته وكل مقال عبر من خلاله عن رأيه الذي يمثل رأي العمال، ومن ذلك مقاله الذي نشر في جريدة الحرية في عددها 87 وذلك سنة 1949، عبر من خلاله عن العنف الذي يمارس ضد العمال ويؤكد أنه لا شيء سيهز من عزيمة العمال والشعب التونسي حيث قال: " ظن أصحاب الجاه بهذه البلاد أن سياسة القمع والزجر تكفي وحدها لإخفاء صوت الحق، والوقوف أمام تيار النهوض الذي أصبح يسري في النفوس ويحرك الجماهير ... وها نحن نجابه هذه القوة المسيطرة التي تريد إخضاع نفوسنا فتأبى الخضوع وتريد تحطيم عزيمتنا فتتضاعف، وتريد النقص في ساعدنا فإذا بالصفوف الشغيلة المنظمة تزداد ثباتا أمام العنف وتظهر العجب العجاب الذي يندهش له الخصم إندهاشا "[2].

[1] . عبد السلام بن حميدة، المرجع السابق، ص 104.

[2] . عبد المجيد بالهادي، المرجع السابق، ص 245، 247.

ومن الصور الناطقة على وطنية حشاد وعمله السياسي والنقابي لمن يحتاج إلى دليل على أنه ليس نقابيا فقط، بل هو زعيم وطني إلتف حوله النقابيون والدستوريون وعامة الشعب فكان أحد أبطال الحركة الوطنية والخطر الوحيد الذي يهدد البقاء والإستغلال الإستعماري بتونس، ومن الأدلة المكتوبة في مقالاته الصحفية مثل "أحبك ياشعب" وخطبه الحماسية كما ذكرنا سابقا، وعلاقاته المتميزة مع النقابات الأمريكية والعالمية، ومساندته لمطالب الحزب في الإستقلال والتخلص من الإضطهاد والميز العنصري الإستعماري ومقاومة سياسة تفقير الشعب التونسي[1].

وقد كانت من بين مواقف الشعب عندما أصبحت أوضاع العمال مزرية وذلك من خلال إنهيار القدرة الشرائية للأجراء، ويزداد الوضع حدة من خلال إنتشار البطالة في صفوف الجماهير الريفية وعمال المدن، وأخيرا تزداد الأوضاع تدهورا إثر عمليات الطرد التي أدت إلى تضخم أعداد العاطلين عن العمل وتفقد عديد العائلات موارد رزقها، وذلك يوم 20 أكتوبر 1950 وأهم ما جاء على لسان حشاد: " لقد قلنا ذلك ونعيده إننا نعارض التقدم الذي ينكر الوجود البشري، نقاوم التقدم الذي يقاس بمدى تضخم موجودات الخزائن، ولكنه ينشر البؤس البشري، سنكون سدا ضد التقدم الذي يمر على أجسادنا"[2].

إن الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية التي أصبحت تعيشها تونس منذ الخمسينات وإكتساب الشعب التونسي درجة من النضج والوعي والخبرة جاءت نتيجة لمعايشته للإنتفاضات والحركات الإصلاحية، التي تبنتها سياسية الحركة العمالية التونسية التي جعلته لا يرضى ببعض الإصلاحات الجزئية، وإقتصر مطلبه الوحيد في الإستقلال مهما كان الثمن إذ أصبح كل الشعب التونسي على أتم الإستعداد لخوض غمار معركة الشرف دونما خشية أو تردد، فالإتحاد العام والأحزاب الأخرى عملت على التعاون المتين بينها وبين الشعب،

[1] . عبد الكريم عزيز، المرجع السابق، ص 369.

[2] . عبد المجيد بالهادي، المرجع السابق، ص 118.

لإكتساح مناطق نائية جديدة في الأرياف وفي كامل التراب العسكري حيث نشرت بها شبكة جديدة من الخلايا[1].

المطلب الثالث: موقف السلطات الفرنسية.

لقد وصل حشاد لهذه المكانة المرموقة في تونس والعالم، وأصبح بمثابة حجر عثرة في طريق تحقيق الحكومة الفرنسية مصالحها في تونس، وبدأت تحس أن حشاد بدأ يسحب البساط من تحتها، وعلى الرغم من أنها حاولت مرارا وتكرارا جاهدة للوقوف في طريقه وإيقاف نشاطه، عن طريق منعه من حضور العديد من الإجتماعات ومن ذلك إجتماع اللجنة التنفيذية لإتحاد النقابات الحرة الأمريكية، حيث منعته من السفر ومغادرة البلاد مما أثار إحتجاج الإتحاد الدولي للنقابات الحرة الأمريكية[2]، وعندما جاء من قبل المقيم العام الجديد (جان مونس) بسياسة جديدة تقوم على إستخدام عناصر تونسية في الحكومة لتطبيق برنامج الإصلاحات، فألف وزارة مصطفى الكعاك في أوت 1947 والتي كانت تتكون من عناصر موالية لفرنسا[3]، وإستمر الوضع كما هو عليه في حين كان الشعب التونسي قد أظهر وحدة صماء وروح نضالية عالية وكان لنضال الوطنيين أثر بالغ في رفع معنويات الجماهير الشعبية التونسية[4]، فجابهت السلطات الفرنسية هذا المد الثوري بسلسلة من الأعمال الإرهابية والإغتيالات على يد المقيم العام (هوتكلوك) الذي جاء إلى تونس، وزادت هذه الإغتيالات عندما أصدرت وزارة محمد شنيق التونسية شكوى ضد فرنسا إلى منظمة الأمم المتحدة، وقامت السلطات الفرنسية بالقبض على الزعماء الدستوريين والنقابيين ومن في الحزب الشيوعي التونسي والكثير من المواطنين[5].

---

[1] . عبد الكريم عزيز، المرجع السابق، ص 387.

[2] . سعد توفيق البزاز، الحركة العمالية في تونس نشأتها ودورها السياسي والإقتصادي والإجتماعي، المرجع السابق، ص 146.

[3] . محمد علي الداهش، دراسات في الحركات الوطنية والإتجاهات الوحدوية في المغرب العربي، المرجع السابق، ص 52.

[4] . الطاهر عبد الله، المرجع السابق، ص 107.

[5] . محمد علي الداهش، المغرب العربي المعاصر(الإستمرارية والتغير)، المرجع السابق، ص ص 177، 178.

وغيرت السلطات الفرنسية أسلوبها لتقوم هذه المرة بإغتيال الزعيم الوطني النقابي فرحات حشاد، يوم 5 ديسمبر قبل سفره إلى نيويورك لعرض القضية التونسية على الجمعية العامة للأمم المتحدة[1]، وقد شهد هذا الحدث ردود فعل وطنية إقليمية وعالمية، ففي الخارج تضامنت النقابات والمنظمات العالمية للشغل مع التونسيين وإحتجت على الجريمة التي إرتكبتها فرنسا، وأظهرت تفهما أكثر للقضية التونسية وأصدر حزب الشعب الجزائري بيانا ندد فيه بأعمال المافيا في المغربي العربي وبصفة خاصة اليد الحمراء، وفي كندا ونيويورك إستنكروا جريمة قتل حشاد، وقامت السلطات بإعتقال أعداد أخرى من الزعماء وعلى رأسهم الحبيب بورقيبة[2].

والأكيد أن النضال ضد الإمبريالية قد تصاعد بعد إغتيال حشاد، ووقف الإتحاد العام للشغل ضد الإستحواذات الفرنسية على المجموعة المصرفية من شركات تستغل الفوسفاط التونسي والسكك الحديدية ...، وطالب الإتحاد التونسي بعقد إتفاق جديد يسمح للخزينة التونسية الإستفادة من مرابيح فعلية وملموية إلا أن الباي رفض التوقيع على الأمور المذكورة، وواصل الإتحاد إتخاذ مواقف جذرية خاصة ضد إصلاحات فوازار[3].

ومنذ سنة 1954 أطلق سراح عدد كبير من القادة النقابيين الذين أوقفوا سنة 1952، لكنهم فقدوا منذ مدة الإتصال بالجماهير كما أفرج عن الحبيب عاشور الذي لم يعرف مثلا ممارسة عمالية منذ 5 أوت 1947 تاريخ إيقافه وقد صدر عليه حكم بخمس سنوات و10 سنوات حضر إقامة، ولم يكن بمقدور قيادة تواجه صعوبات أن تفرض نفسها على تحالف وطني واسع[4].

وقد عرفت هذه الفترة ثورة ملتهبة كبدت العدو الإستعماري أفدح الخسائر، فبدأت الثورة تكتسح المغرب الأقصى وبدأت الثورة في الجزائروالثورة المسلحة في الجبال التونسية، فبقيام

[1] . الطاهر عبد الله، المرجع السابق، ص 107.

[2] . عبد الكريم عزيز، المرجع السابق، ص 371.

[3] . عبد السلام بن حميدة، المرجع السابق، ص 25.

[4] . عبد السلام بن حميدة، المرجع السابق، ص 24.

الثورة المسلحة بالجزائر إكتملت الوحدة النضالية لأن إستمرار الكفاح المسلح يقلل من ثمن التضحيات لأن العدو واحد والشعب واحد، ويبدوا أن فرنسا خشيت من أن يكون هناك فيتنام واحدة، وإن إستطاعت الحركة الوطنية المغاربية أن تحقق بنضالها الشعار الذي يطلقه جيغيفارا "فلتكن هناك أكثر من فيتنام واحدة" للقضاء على الإمبرياليين[1].

وفي ذلك الوقت في 18 جوان 1954 وصل إلى الحكم منداس فرانس، وخلفه EdgarFaure وأمام الوضع الجديد وتوصية الأمم المتحدة التي أرسلت بعثة لها إلى تونس لتقصي الحقائق حول السجناء السياسيين والتي أوصت بإيجاد حل للقضية التونسية ، وفضل رئيس الحكومة الفرنسية pierre Mendes France الخروج من مستنقع العنف فتواصل مع محمد مصمودي ممثل الحزب الدستوري في باريس، ومع زعماء الأحزاب الأخرى والإتحاد العمالي بجنيف ثم قرر السفر إلى تونس، وقد جاء في خطابه يوم 31 جويلية 1954 :" إن فرنسا تعترف رسميا بالإستقلال الداخلي لتونس وتنادي به وتريد تأكيده على عين الملاء، حيث أصبحت مسألة الإستقلال أمر ممكن التحقيق أي بعد خطاب "منداس فرانس"[2].

وخلاصة القول أن الحركة النقابية الوطنية التونسية جعلت النضال منذ 1951 من أجل الإستقلال الوطني التام في المقام الأول، وقادت الشعب التونسي في نضاله ضد الإمبريالية الفرنسية، وضعفت هذه القيادة بموت حشاد ونتيجة القمع الإستعماري، وهكذا قوى نفوذ الموظفين والبيروقراطية النقابية في صلب الحركة العمالية التونسية، ونستطيع القول بأن الحركة النقابية سلحت الشعب التونسي عامة والأجراء خاصة بسلاح قام بدور فعال في سبيل تحرير البلاد من الإستعمار الفرنسي.

[1] . الطاهر عبد الله، المرجع السابق، ص 111.

[2] . عبد الكريم عزيز، المرجع السابق، ص 538.

خـــاتـــمـــة

بعد معالجتنا لموضوع بحثنا خلصنا إلى جملة من النتائج يمكن حصرها في النقاط التالية:

ـ أن الحركة العمالية في تونس قد ساهمت مساهمة كبيرة وبارز في العمل السياسي الوطني، وذلك منذ ظهورها أول مرة مع مطلع العشرينات، وما يؤكد ذلك إستقلاليتها عن الكنفدرالية الفرنسية، من هنا ركزت على إصلاح الحالة الإجتماعية والإقتصادية ودعمتها لتكون ركيزة النضال السياسي والمقاومة الوطنية وهذا ما دفع بالسلطات الفرنسية إلى القضاء عليها ونفي قادتها، إلا أن القضاء عليها لا يعني القضاء على فكرة العمل النقابي فقد ظلت راسخة لدى كل عامل تونسي، ويظهر هذا منذ إنخراط الكثير من التونسيين في الكنفدرالية العامة للشغل، ومن بينهم المناضل النقابي فرحات حشاد الذي إستطاع مع غيره من التونسيين أن يكونوا نقابات مستقلة عن الكنفدرالية ليؤسس من خلالها الإتحاد العام التونسي للشغل، الذي إستطاع أن يجعلها منظمة مستقلة تمارس كل الصلاحيات التي من حقها ممارستها في ظل الإستعمار الفرنسي وسياسته الإستغلالية، وبدا كوريث للتجربة النقابية الأولى لمحمد علي التي كانت لها نتائج إيجابية وأثر كبير في نفوس العمال خاصة والشعب التونسي عامة، وهذا ما قامت به الحركة النقابية الثانية فترة الثلاثينات عندما أرغمت فرنسا على الإعتراف بالحق النقابي في تونس، والعمل على إنشاء منظمات نقابية تعمل على تحسين الظروف الإجتماعية والإقتصادية.

– وقد بدا يلمع نجم الحركة العمالية في تونس منذ 20 جانفي 1946، وفق أسس ثابتة إستطاعت من خلالها زعزعة النظام الإستعماري الفرنسي وذلك منذ أن عملت على توطيد علاقتها مع الأحزاب السياسية الوطنية والمنظمات النقابية الأخرى داخل تونس، أدركت ضرورة توحيد جهودها من أجل إنتزاع حقوق الشعب ودعوة الشعب إلى تشييد النضال في سبيل الإستقلال، فبدأت الحركة الوطنية التونسية هنا تأخذ منحى آخر وسياسة جديدة في نضالها ضد الإستعمار الفرنسي لأن هدفها كان واحد، إلا أن نضال الحركة

العمالية التونسية أخذ يستمر في الداخل ويعرف تطورات مهمة نتيجة عوامل داخلية، مثل إنتشار الوعي السياسي والقومي لدى الشعب التونسي والتعبئة الجماهيرية الكبيرة التي شهدتها الحركة العمالية التونسية، وهناك عوامل خارجية كظهور الجامعة العربية وسعي شعوب العالم المضطهدة إلى مبدأ تقرير المصير، وعلى الرغم من كل هذا كان هناك عامل مهم وهو التكوين الشخصي لفرحات حشاد الذي كان يسعى دائما إلى تثقيف نفسه والتطوير من عمله وجهوده، بالرغم من مستواه التعليمي البسيط إلا أنه إستطاع أن يجعل من الحركة العمالية في تونس رمز للنضال والكفاح فكانت دوما في الصدارة.

ـ وفي ظل تزايد نشاط الحركة العمالية التونسية في البلاد، أقلق هذا الكثير من أعداءها وخاصة الكنفدرالية العامة للشغل التي أفقدتها الكثير من المنخرطين، هذا ما دفعها لأن تسعى وبكل جهودها إلى عرقلة عمل الحركة كما فعلت من قبل، لكن كل هذه العراقيل زادت من إصرار وعزيمة عمل الحركة العمالية التونسية فقد شكلت ورقة ضغط على الكنفدرالية التي غيرت إسمها إلى إتحاد العمال التونسيين نتيجة إنشقاقات داخل صفوفها، إضافة إلى التقارب مع العديد من النقابات الفرنسية عكس علاقتها مع الكنفدرالية، وإقرار هذه الأخيرة بعديد من الحقوق الإجتماعية للعمال التونسيين، وكل هذا إعتبرته الحركة العمالية إنتصارا بحد ذاته، فواصلت نضالها من خلال توظيف خبرة الزعيم النقابي حشاد التي إكتسبها منذ إنخراطه في (C.G.T)، من خلال تشكيل هيكلها التنظيمي المتميز والتي إستطاع أن يحصد من خلاله على نتائج ممتازة لإنضمامه إلى النقابات العالمية، وقد إعترفت بدورها بأن الإتحاد العام التونسي للشغل يعتبر أول منظمة مستقلة عربية إستطاعت أن تسير جميع هياكلها بنفسها، وتقف في وجه الإستعمار، كذلك نضج نضالها النقابي والسياسي على المستوى الداخلي ساهم وبشكل كبير بأن يمتد حتى على المستوى الخارجي.

ـ وقد قامت الحركة العمالية التونسية بدور هام وبارز للعمل النقابي بصفة خاصة وللحركة الوطنية التونسية بصفة عامة، وشمل هذا الدور مختلف الميادين سواء الميدان

الإجتماعي والإقتصادي والسياسي الوطني الذي أضطلعت فيه الحركة العمالية وأصبحت من أولويات مهامها، فقد كان حشاد يؤمن بأن السياسة ضرورة لتحرير العمل النقابي وأنه لا يمكن لشعب أن ينعم بحقوقه الإجتماعية ورفاهية إقتصادية وبلده لا يعرف معنى الحرية والإستقلال، ومن هذا المنطلق إنطلقت سياسة الحركة العمالية تخوض في هذا المجال وتقود الحركة الوطنية التونسية بكل أحزابها السياسية وهذا ما زاد من تميز الحركة العمالية، التي سعت إلى تدعيم دول المغرب العربي لأن وحدة المغرب العربي كانت شعار الإتحاد فهم يشتركون في مستعمر واحد وسياسة إستعمارية واحدة، ونلاحظ التأثير الكبير في كل من الجزائر والمغرب الأقصى بالعمل النقابي بتونس، كما تجلى نشاط الحركة العمالية على المستوى الخارجي في تبادل الدعم كذلك مع دول المشرق العربي، لأن نظرتها لا يجب أن تقتصر على الدول المجاورة فقط بل حتى على الدول العربية الأخرى لأن كل الدول المستعمرة بحاجة إلى مساندة مادية ومعنوية، وكلما توسعت سياسات الإستعمار كلما كانت المساندات أشمل، وهذه هي المواجهة الحقيقية للإستعمار.

ـ ولم يتوقف نشاط وحماس الحركة العمالية التونسية عند هذا الحد بل تعدى إلى المستوى العالمي، وذلك منذ أن قرر الإتحاد العام الإنخراط في التنظيمات النقابية العالمية (F.O.S) والسيزل (C.I.S.L) بالو.م.أ الذي كان حشاد عضوا فيها وإستطاع تدويل القضية التونسية وإيصال صوت الشعب التونسي للعالم، ولطالما كان قائد الإتحاد العام حشاد يمثل الشوكة العالقة في حلق السلطات الفرنسية التي فشلت كل مخططاتها وكشفت عن سياساتها ومؤمراتها، وبشكل خاص عندما توسعت نشاطات الحركة العمالية داخل تونس وخارجها وأصبحت تنشط على المستوى العالمي، وهذا ما أثار قلق فرنسا وبشكل كبير، فكانت السلطات الفرنسية ترى أن الحل الوحيد هو القضاء على قائدها فرحات حشاد فسلطت عليه عصابة اليد الحمراء التي قامت بإغتياله يوم 05 ديسمبر 1952، ونتيجة لثقل هذه الشخصية كانت ردة الفعل كبيرة على المستوى الإقليمي والعالمي فمنهم من أيد القضية

التونسية وندد بسياسة الإغتيالات في حق الزعماء الوطنيين، وعلى الرغم من أن الإتحاد العام التونسي للشغل فقد قائده إلا أنه لم يفقد عزيمته وإصراره، بل سار على نفس النهج والطريق الذي رسمه فرحات حشاد، ونظرا لإيمان من خلفوا حشاد بضرورة الحفاظ على حلم زعيمهم فواصل الإتحاد العام للشغل مع الأحزاب الوطنية العمل على تحقيق الإستقلال لتونس.

الملاحق

الملحق رقم01: صورة لمحمد علي مؤسس أول نقابة عمالية في تونس.

المصدر، علي المحجوبي، جذور الحركة الوطنية (1904 - 1934)، ص 405.

الملحق رقم02: بطاقة الإنخراط لجامعة عموم عملة تونس

المصدر، خليفة الشاطر وآخرون، تونس عبر التاريخ الحركة الوطنية ودولة الإستقلال، ص 128.

الملحق رقم03: إلتحام فرحات حشاد مع الشعب التونسي.

المصدر، خليفة الشاطر وآخرون، تونس عبر التاريخ الحركة الوطنية ودولة الإستقلال، ص 141.

الملحق رقم04: شعار الاتحاد العام التونسي للشغل.

المصدر، القانون الأساسي للإتحاد العام التونسي للشغل المصادق عليه من طرف نواب المؤتمر الإستثنائي، ص 1.

قـــائـــمة المصادر والمـــراجع

أولا: المصادر.

1. بن خوجة محمد ، صفحات من تاريخ تونس، تقد، حمادي الساحلي والجيلالي بن الحاج يحيا، ط1، دار الغرب الإسلامي للنشر، بيروت، 1986.
2. الأفغاني جمال الدين وعبده محمد، العروة الوثقى والثورة التحريرية الكبرى، تح، صلاح الدين البستاني، ط3، دار العرب للنشر، القاهرة، 1957.
3. الثعالبي عبد العزيز، تونس الشهيدة، تر، سامي الجندي، ط1، القدس للنشر والطباعة، ماي 1975.
4. حداد الطاهر، إمرأتنا في الشريعة والمجتمع، د.د.ن.
5. حسن عبد الوهاب، خلاصة تاريخ تونس، ط3، دار الكتب العربية الشرقية، تونس.
6. رحلة محمد سعيد الزعيم وعبد الحميد شومان، ليبيا. تونس. المغرب، ووقفة على أطلال الأندلس 1957، تق وتع، تيسير خلف، دار التكوين للتأليف والترجمة والنشر، دمشق، 2009.
7. الفاسي علال، الحركات الإستقلالية في المغرب العربي، ط6، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2003.
8. القصاب أحمد، تاريخ تونس المعاصر(1881 . 1956)، تعر، حمادي الساحلي، ط1، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، 1986.

ثانيا: المراجع.

1. ابو زكريا يحيا، الحركة الإسلامية في تونس من الثعالبي وإلى الغنوشي، دار ناشري للنشر إلكترونيا، www. Nachiri.Net، جوان 2003.
2. أمالكي محمد، الحركات الوطنية والإستعمار في المغرب العربي، ط1، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية للنشر والتوزيع، بيروت، 1994.
3. أمين أحمد، زعماء الإصلاح في العصر الحديث، دار الكتاب العربي للنشر، بيروت.
4. البزاز سعد توفيق، الحركة العمالية في تونس نشأتها ودورها السياسي والإقتصادي والإجتماعي (1924 ـ 1956)، زهران للنشر، الأردن، 2015.

5. البكوش الهادي، الأمة التونسية بين الأمس واليوم، مركز النشر الجامعي، تونس، 2006.

6.بلخوجة الطاهر، الحبيب بورقيبة سيرة زعيم شهادة على عصر، ط1، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، 1999.

7. بلهادي عبد المجيد، فرحات حشاد نضال ومواقف نضالية، منشورات المعهد العالي لتاريخ تونس المعاصر، تونس، 2013.

8.التميمي عبد الجليل، الجيش التونسي في عهد محمد الصادق باي(1859 ـ 1882)، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات للنشر، صفاقس، 1995.

9.التيمومي الهادي وآخرون، المغيبون في تاريخ تونس الإجتماعي، المجمع التونسي للآداب والفنون والعلوم ـ بيت الحكمة، 1999.

10. حسن اللولب حبيب، التونسيون والثورة الجزائرية، ج1، دار السبيل للنشر، الجزائر، 2009.

11. حناشي عبد اللطيف، الإستعمار الفرنسي وحدود تحكمه في المجال أمنيا. المدينة العربية بين التغييرات الإجتماعية وتحولات المجال، د.د.ن، لبنان، 2008.

12. الخرفي صالح، عبد العزيز الثعالبي من آثاره وأخباره في المشرق العربي، ط1، دار الغرب الإسلامي، 1995.

13. خلف التميمي عبد المالك، الإستيطان في الوطن العربي، عالم والمعرفة للنشر والتوزيع، الكويت، 1990.

14. الداهش محمد علي، المغرب العربي (الإستمرارية والتغير)، ط1، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 2014.

15. الداهش محمد علي، دراسات في الحركات الوطنية والإتجاهات الوحدوية في المغرب العربي، إتحاد كتاب العرب للنشر، دمشق، 2003.

16. درمونة يونس، تونس بين الإتجاهات، دار الكتاب للطباعة والنشر.

17. زوزو عبد الحميد ، تاريخ الإستعمار والتحرر في إفريقيا وآسيا، ديوان المطبوعات الجامعية، 2009.

18. زيادة نقولا ، إفريقيات دراسات في المغرب العربي والسودان الغربي، ط1، رياض الريان للكتب والنشر، 1991.

19. السرجاني راغب، قصة تونس من البداية إلى ثورة 2011، ط1، دار أقلام للنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، 2011.

20. سعيد الصافي، بورقيبة سيرة شبه محرمة، ط1، رياض الريس للكتب والنشر، 2000.

21. سليم محمد سليم، تطور السياسة الدولية في القرنين 19و20، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2002.

22. الشابي محمد لطفي، الحركة الوطنية التونسية والمسألة العمالية النقابية 1894 ـ 1956، ج1، مركز النشر الجامعي، 2010.

23. الشاطر خليفة وآخرون: تونس عبر التاريخ الحركة الوطنية ودولة الإستقلال، ج3، مركز الدراسات والبحوث الإقتصادية والإجتماعية، تونس، 2001.

24. شاكر محمود، التاريخ الإسلامي المعاصرلبلاد المغرب، ط2، المكتب الإسلامي للنشر والتوزيع، بيروت، 1996.

25. شترة خير الدين، إسهامات النخبة الجزائرية في الحياة السياسية والفكرية التونسية 1900 ـ 1939، دار البصائر، 2008.

26. الشريف محمد الهادي، تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الإستقلال، تع، محمد الشاوش ومحمد عجينة، ط3، دار سراس للنشر، تونس، 1993.

27. الشيخ رأفت، تاريخ العرب المعاصر، عين الدراسات والبحوث الإجتماعية والإنسانية، 1996.

28. عبد السلام بن حميدة، الحركة النقابية الوطنية للشغيلة بتونس 1924 ـ 1956، تر، رضا بسباس وآخرون، ط1، ط2، دار محمد علي حامي للنشر، صفاقس، 1984.

29. عبد الله الطاهر، الحركة الوطنية التونسية . رؤية شعبية قومية جديدة، ط2، دار المعارف للطباعة والنشر، سوسة، 1973.

30. عثمان الشريف البشير بن الحاج، أضواء على تاريخ تونس 1881 ـ 1924، ط1، دار بوسلامة للنشر، 1881.

31. العجيلي التليلي ، الطرق الصوفية والإستعمار الفرنسي بالبلاد التونسية(1881 ـ 1939)، م2، كلية الآداب بمنوبة للنشر والتوزيع، 1992.

32. العقاد صلاح ، المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر. الجزائر. تونس . المغرب الأقصى، ط6، مكتبة الأنجلو المصرية للنشر والتوزيع، 1993.

33. كريم عبد العزيز، نضال شعب أبي تونس (1881 . 1956)، مركز النشر الجامعي، 2005.

34. المحجوبي علي ، الحركة الوطنية التونسية بين الحربين، م2، منشورات الجامعة التونسية، 1986.

35. المحجوبي علي، الحركة الوطنية التونسية بين الحربين، م2، منشورات الجامعة التونسية، 1986.

36. المحجوبي علي، إنتصاب الحماية الفرنسية بتونس، دار سراس للنشر، 1986.

37. المحجوبي علي، جذور الحركة الوطنية التونسية (1904 . 1934)، تع، عبد الحميد الشابي، ط1، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون بيت الحكمة، 1999.

38. محمد سعيد حمدان فائق طهبوب، تاريخ العالم الحديث والمعاصر، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات للنشر، 2007.

39. مناصرية يوسف، الصراع الإيديولوجي في الحركة الوطنية التونسية 1934 ـ 1937، دار المعارف للطباعة والنشر، سوسة، 2002.

40. هوب جيرهارد، محمد علي في برلين، تر، محمد المنجي عمامي، مؤسسة فريدريش إيبرت.

41. اليوسفي الأمين، الحركة النقابية بتونس، ط1، دار محمد علي للنشر، تونس، 2011.

مراجع باللغة الأجنبية:

1. Ferhat hachad, tunisien workers résiste colonial répression interna-tional free trad. union news, n06, 1952.

ثالثا:الدوريات.

أ ـ المجالات والجرائد:

1. عيد عاطف، قصة وتاريخ الحضارات العربية ـ تونس ـ الجزائر،ج21 ـ 22، دار الناشر للنشر والطباعة، 1999.

2. الكيالي عبد الوهاب، موسوعة السياسية، ط2، ج5، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1990.

3. الكيالي عبد الوهاب، موسوعة السياسية، ط2، ج2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1990.

4. الكيالي عبد الوهاب ، موسوعة السياسية، ط2، ج1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1990.

5. بن عبد الرحمان سعد، الموسوعة العربية العالمية، تر، أحمد عبد اللطيف أحمد وآخرون، ط2، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، 1999.

قرين أرنلد، العلماء التونسيون وإنتصاب الحماية الفرنسية على تونس، تعر، عبد الجليل التميمي، المجلة التاريخية المغربية، ع1، تونس، جانفي 1974.

الكحلاوي أحمد، العمل النقابي لتونس في سياق التحرر العربي الإسلامي، جريدة الفجر، ع25، جويلية 2010.

ب ـ الموسوعات:

1. أرسلان شكيب، حول تاريخ الحركة النقابية بالمغرب بالإتحاد العام للنقابات الموحدة بالمغرب 1943. 1952، مجلة فصيلة، ع13، أفريل 1986.
2. البزاز سعد توفيق، العلاقات الخارجية للإتحاد العام التونسي للشغل 1946. 1956، مجلة كلية التربية الأساسية، ع13، جامعة الموصل، 2013.
3. حموت كرمال، الإستعمار الرأسمالي الفرنسي وحركة الشباب التونسي 1881 . 1914، تعر، عبد الجليل التميمي، المجلة التاريخية المغربية، ع1، جانفي 1974.
4. ستهم حافظ، الإنفجار السكاني ومشكل النزوح من الأرياف إلى المدن في الجمهورية التونسية، حوليات الجامعة التونسية، ع16، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، 1977.
5. الشرفي عبد المجيد، الحركة التبشيرية في تونس، حوليات الجامعة التونسية، ع8، تونس، 1971.
6. الشنوفي المنصف، علاقة رشيد رضا مع التونسيين، حوليات الجامعة التونسية، ع4، تونس، 1967.
7. الشنوفي المنصف، كتاب "أليس الصبح بقريب"، حوليات الجامعة التونسية، ع5، تونس، 1986.

8. الصافي محمد، ملامح من النضال السياسي المشترك للنقابات العمالية المغاربية خلال مرحلة الكفاح الوطني، جريدة المستقبل العربي، د.ع.

9. عبيد خالد، فرحات حشاد الشهيد الرمز شهيد الشعب والقضية، مجلة الحقائق، ع51، 2007.

10. غيلان سمير طه التكريتي، الحركة الوطنية التونسية في سنوات مابين الحربين(1918 . 1939)، مجلة آداب الفراهيدي، ع13، جانفي 2012.

11. القلعي مصطفى، الإتحاد العام التونسي ودوره في مستقبل تونس، مجلة العرب، ع 9707، تونس، 2014.

12. كرفاع المختار الطاهر، النضال السياسي للنقابات العمالية في المغرب العربي 1947. 1961، جريدة ستار تايمز، ع377، 2015.

13. كريم مصطفى، إنضمام الإتحاد العام للتونسيين إلى الفيدرالية العالمية، تعر، عبد الجليل التميمي، المجلة التاريخية المغربية، ع1، تونس، جانفي 1974.

14. كريم مصطفى، قضية الحقوق النقابية بتونس 1881. 1932، تعر، عبد الجليل التميمي، المجلة التاريخية المغربية، ع3، تونس، جانفي 1975.

نور الدين حشاد، فرحات حشاد وتأسيس الإتحاد العام التونسي للشغل، مجلة الثقافة، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، ع86، الجزائر، مارس 1985.

15. ماكن ريتشارد، لوي ماشوال والإصلاح التربوي بتونس خلال السنوات الأولى للحماية الفرنسية، تعر، عبد الجليل التميمي، المجلة التاريخية المغربية، ع3، تونس، جانفي 1975.

ج ـ المذكرات:

1. قدادرة شايب، الحزب الدستوري التونسي الجديد وحزب الشعب الجزائري 1934 ـ 1954، دراسة مقارنة، أطروحة لنيل درجة دكتوراه الدولة في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، 2006/ 2007.

2. مناصرية يوسف، الحزب الدستوري التونسي(1919 ـ 1939)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، 1985/ 1986.

3. قايد بشير، قضايا العرب والمسلمين في آثار الشيخ الإبراهيمي والأمير شكيب أرسلان، دراسة تاريخية وفكرية مقارنة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري قسنطينة، 2009/ 2010.

الملخص

مع مطلع القرن العشرين إتصف الوضع النقابي في تونس بتصاعد النضالات وهذا ما رسخ لدى العمال التونسيين الوعي بضرورة تأسيس أول تنظيم نقابي مستقل سنة 1924 على يد محمد علي حامي، وقد بقيت فكرته متواصلة إلى غاية فترة الثلاثينات، أين عرفت تركيز أكثر منذ سنة 1946، فأصبحت رمزا للنضالات النقابية والسياسية التي عرفت تصاعدا كبيرا في أواخر الأربعينات وبداية الخمسينات مما ساعد على تنشيط الإتحاد العام التونسي بقيادة فرحات حشاد على جميع المستويات وخاصة على المستوى الدولي من أجل الدعاية للقضية التونسية والدفاع عنها فإستغلت منابر الكنفدرالية العالمية للنقابات الحرة للتعريف بالقضية التونسية.

Résume